التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2025

تنسيق
د. محمد عطيف – د. محمد بوبوش
د. محسن منجيد

تأليف جماعي
السنة 2026

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2025

تنسيق
د. محمد عطيف - د. محمد بوبوش
د. محسن منجيد

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2025
السنة 2026
ردمك: 978-9920-26-366-5
الإخراج الفني: Mac Sup

اللجنة العلمية

د. محسن منجيد، مدير ومؤسس مرصد أمريكا اللاتينية

د. محمد بوبوش، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول- وجدة

د. محمد عطيف، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة شعيب الدكالي- الجديدة

د. اسماعيل الرزاوي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس

المحتويات

تداعيات التدخل الأمريكي في فنزويلا على الأمن الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية

د. إسماعيل الرزاوي 11

من مونرو إلى دونرو: التحولات البنيوية في العقيدة الأمنية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية

د. محمد بوبوش وإكرام أمهراش 25

التنافس الجيوسياسي الأمريكي - الصيني بأمريكا اللاتينية: تحولات النفوذ في عصر التعددية القطبية

د. أمال بنبراهيم 43

صناعة القرار السياسي الخارجي في النظام الرئاسي المكسيكي: قراءة تحليلية

د.محمد عطيف 57

السياسة الخارجية الأرجنتينية في عهد الرئيس خافيير ميلي مابين 2023 و2025: التموقع الجديد والتحولات الاستراتيجية

د.سعيد بنبوكر 77

تداعيات التدخل الأمريكي في فنزويلا على الأمن الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية

د.إسماعيل الرزاوي،
أستاذ العلاقات الدولية بكلية الحقوق بفاس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عسكرية خاطفة لم تستغرق إلا بعض ساعات استهدفت الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته في الثالث من يناير 2026، بمقر إقامته في ثكنة عسكرية بالعاصمة الفنزويلية كاراكاس، حيث تم القبض عليه ونقله إلى نيويورك لعرضه أمام المحاكم الأمريكية الفيديرالية بتهم تتعلق بتهريب المخدرات.

لم تكن هذه العملية منفصلة عن سياق الأحداث التي عرفتها فنزويلا، بل جاءت كامتداد لسلسة من الإجراءات الأمريكية ضد هذا البلد اللاتيني، كإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب في 29 نونبر 2025 بشكل أحادي "إغلاق" المجال الجوي الفنزويلي بالكامل. إلى جانب المناورات الواسعة النطاق التي تقوم بها الطائرات العسكرية الأمريكية في محيط المجال الجوي الفنزويلي، والتدخل الإلكتروني المتزايد وتعطيل أنظمة تحديد المواقع العالمية التي تنفذها الولايات المتحدة بسبب الأصول العسكرية المتخصصة المنتشرة في منطقة البحر الكاريبي. بالتزامن مع ذلك، أطلقت الولايات المتحدة ما سمي بعملية " الرمح الجنوبي noitarepO raepS nrehtuoS " بهدف مكافحة الإرهابيين المرتبطين بالمخدرات وتأمين نصف الغربي للكرة الأرضية".

تلازما مع ذلك، بعث الحدث الفنزويلي رسائل مباشرة إلى قادة أمريكا اللاتينية بأن الولايات المتحدة قادرة على الوصول إلى الذين لا يرضخون للأوامر الأمريكية، وأن دولهم منقوصة السيادة لا يحق لها التصرف في ثرواتها أو علاقاتها الخارجية إلا حسب التوجيهات الأمريكية لأنها مشمولة بعقيدة "مونرو الجديدة" التي تقضي بمنع نفوذ قوى أجنبية من الوجود في دول أمريكا اللاتينية[1] .

إن أزمة فنزويلا وما تمخض عنها من عملية عسكرية أمريكية أفضت إلى اعتقال الرئيس مادورو، لم تكن مجرد حدث عابر أو منفصل عن ما يجري

1 - الحواس تقية، اختطاف مادورو: نجاح تكتيكي ومأزق استراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 6 يناير، متوفر على الرابط التالي https://studies.aljazeera.net/ar/article/6404

في منطقة أمريكا اللاتينية، بل مؤشرًا لمحورية التساؤلات المتعلقة بالأمن الاقليمي في هذه المنطقة، وكذا النقاشات المثارة حول حدود فعالية الأطر الجماعية، وطبيعة الاستعداد الأمني الداخلي لدول أمريكا اللاتينية لمواجهة التهديدات الخارجية. و هو ما تسعى هذه الورقة الى الإجابة عنه.

أولا: مسار التدخلات الأمريكية في شؤون دول أمريكا اللاتينية والنهج المتشدد لدونالد ترامب في ولايته الثانية

تميز السلوك الأمريكي تجاه دول القارة اللاتينية عموما بالتدخل في شؤونها الداخلية، ذلك أن التصور الأمريكي للفضاء اللاتيني كونه يمثل "حديقتها الخلفية" منح للولايات المتحدة، الشرعية لممارسة نفوذها في المنطقة.

1. التدخلات الأمريكية في شؤون دول أمريكا اللاتينية

فرضت الولايات المتحدة وصايتها على أمريكا اللاتينية منذ مطلع القرن 19، استنادا إلى ما أسمته "مبدأ مونرو" واتخذته ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة التي طالما اعتبرتها الولايات المتحدة "فناءها الخلفي" مبررة سلوكها بذرائع متعددة، من بينها حماية المصالح الأمريكية ومنع التهديدات المحتملة للأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز الديمقراطية في أرجاء المنطقة.

وبالحديث عن التطور التاريخي للتدخلات الأمريكية بأمريكا اللاتينية، فلم تكد دول أمريكا اللاتينية تبدأ مسيرة الاستقلال الوطني أوائل القرن التاسع عشر، عقب نحو 3 قرون من الاستعمار الأوروبي، حتى سارعت الولايات المتحدة إلى فرض نفسها كقوة مخوّلة للتدخل في شؤون تلك الدول.

وقد تم وضع الأسس الأولى لعقيدة التدخل الأمريكي في شؤون أمريكا اللاتينية عبر "مبدأ مونرو" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو عام 3281 ونصّ المبدأ على منع الدول الأوروبية من توسيع نفوذها الاستعماري نحو الأمريكتين، باستثناء المستعمرات القائمة بالفعل، واعتبر أي محاولة من هذا النوع عملا عدائيا ضد الولايات المتحدة، وفي المقابل تلتزم الولايات المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية.

وعلى امتداد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، نفذت الولايات المتحدة سلسلة من التدخلات، كان أبرزها مرحلة التوسع الإقليمي التي

امتدت بين العامين 1181 1897[1] . بعد ذلك عمد الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت عام 1904 إلى إحياء مبدأ مونرو وتوسيع نطاقه من خلال ما عُرف بـ"مبدأ روزفلت". وقد مثّلت العقود اللاحقة ذروة موجة الاحتلالات العسكرية التي نفّذتها الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية[2] .

ومع اندلاع الحرب الباردة (1947-1991) تكثفت تدخلات الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية، ودعمت العديد من الانقلابات في المنطقة، بذريعة حمايتها من التهديدات الخارجية ومنع التمدد الشيوعي فيها. وفي الربع الأول من القرن 21، أجرت الولايات المتحدة عشرات التدخلات الناعمة لزعزعة حكومات دول في المنطقة، بما في ذلك محاولاتها المستمرة لتغيير أنظمة الحكم في فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا.

اجمالا يمكن القول أن اهتمام الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية يتمركز حول 3 محاور رئيسية، تتلخص في حماية المصالح السياسية، وحفظ الأمن الإقليمي بما يخدم أهداف الأمن القومي الأمريكي، وضمان المصالح الاقتصادية ولو تطلب الأمر تدخلا أمريكيا مباشرا[3] .

2. سياسة ترامب تجاه بلدان أمريكا اللاتينية : نهج متشدد وتوتر متصاعد

منذ قدوم ترامب في ولايته الثانية، نهج سياسات متشددة تجاه بلدان أمريكا اللاتينية، حيث كشفت التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي، والتدابير التي اتخذها منذ توليه منصبه بشكل رسمي بتاريخ 20 يناير 2025، بجانب هيمنة المتشددين على فريقه الحكومي، عن عودة الخطاب الحازم والإجراءات الأحادية الجانب في تعامله مع دول أمريكا اللاتينية، ربما بشكل أكثر قوةً مقارنةً بولايته الأولى، مدعوماً في ذلك بفوز ساحق في الانتخابات ومع أغلبية جمهورية في مجلسَي الكونغرس؛ وفي هذا الجانب نرصد بعض هذه المظاهر: ترحيل المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية (أغلبهم ينتمون إلى دول في أمريكا اللاتينية) والتهديد بإعادة السيطرة على قناة

1 - شهدت هذه المرحلة استيلاء الولايات المتحدة على 55% من الأراضي المكسيكية بين عامي 1846 و1848 والتي شكلت حوالي 7 ولايات أمريكية، هي: كاليفورنيا ونيفادا ويوتا ومعظم أريزونا ونيومكسيكو وأجزاء من كولورادو و واومينغ، فضلا عن ولاية تكساس التي كانت قد وقعت تحت السيطرة الأمريكية

2 - بسطت الولايات المتحدة سيطرتها على عدد من الدول، من بينها: بورتوريكو التي بقيت مستعمرة أمريكية، ونيكاراغو (1912-1933) وهاييتي (1915-1934) والدومينيكان (1916-1924) وكوبا (1906- 1909 و1917-1923). راجع تاريخ تدخل واشنطن لتغيير أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية، نشر بتاريخ 2025/11/24، على شبكة الجزيرة الإخبارية https://www.aljazeera.net

3 - استخدمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية وأجهزتها الاستخباراتية، إلى جانب منظمات وأفراد تابعين لها، لتنفيذ العشرات من الانقلابات للإطاحة بحكومات دول في أمريكا اللاتينية جاء معظمها عبر انتخابات نزيهة.الإطاحة بحكومة غواتيمالا عام 1954، إشعال حرب أهلية والاطاحة بحكومة نيكاراغوا (1981- 1990)، إسقاط رئيس بانما عام 1989.الإطاحة برئيس هاييتي عام 2004.

بانما، فضلا عن إعادة كوبا إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب والتلويح بفرض رسوم جمركية على المكسيك والتهديد بالتخلي عن النفط الفنزويلي ناهيك عن تصنيف تنظيمات إجرامية كجماعات إرهابية[1] .

ويمكن القول أن هناك على الأقل ثلاثة عناصر كاشفة لسياسة ترامب المتشددة تجاه منطقة أمريكا اللاتينية تتلخص فيما يلي:

• وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2025

أعادت الوثيقة تعريف نصف الكرة الغربي باعتباره مجالاً أمنياً مباشراً، لا فضاءً سياسياً مستقلاً لدول ذات سيادة. وبهذا المعنى، فإن أي محاولة من دول أمريكا اللاتينية لتنويع شراكاتها الاقتصادية أو الأمنية خارج المدار الأمريكي تُقرأ في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها تهديداً بنيوياً، لا خياراً سيادياً مشروعاً، هذا التحول لا يعني استعادة حرفية لمبدأ مونرو، بل إعادة توظيفه ضمن شروط الصراع الدولي المعاصر، حيث لم تعد المنافسة استعمارية تقليدية، بل صارت تنافساً على النفوذ، وسلاسل الإمداد والطاقة، والمواقع الجيو- استراتيجية[2] .

وفي هذا السياق، لا تُقدَّم التدخلات المحتملة في أمريكا اللاتينية باعتبارها خروقات للقانون الدولي، بل بوصفها إجراءات "وقائية أو دفاعية"، تهدف إلى "منع تهديدات مستقبلية". ويكشف هذا المنطق عن تحول في طبيعة الخطاب الأمريكي، حيث يجري تسييس مفهوم التهديد ليشمل خيارات اقتصادية وسياسية لدول أخرى، وليس فقط أفعالاً عسكرية مباشرة. وبهذا، يصبح القانون الدولي أداة انتقائية، يُستدعى حين يخدم المصالح الأمريكية، ويُهمَّش حين يُقيّدها[3].

• مبدأ دونرو :(The Donroe Doctrine) محاكاة لمبدأ مونرو ببصمة ترامبية

يجمع مصطلح دونرو بين اسم "ترامب" و"مبدأ مونرو التاريخي"، ليعكس توجها يقوم على إعادة إحياء هذا المبدأ بصيغة معاصرة تتسم بمزيد من التشدد والأحادية في التعامل مع المنطقة.

لقد نشأ مصطلح "مبدأ دونرو" (Donroe Doctrine) في سياق إعلامي

1 - عقيدة مونرو : كيف ستتعامل بلدان أمريكا اللاتينية مع ولاية ترامب الثانية، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، تقديرات المستقبل، بتاريخ 5 مارس 2025، ، ص 3.

2 - National Security Strategy of the United States of America, November 2025 , https://www.white-house.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf

3 - من مونرو إلى ترامب : سياسات العدوان الأمريكية ضد شعوب أمريكا اللاتينية، بتاريخ 15 دجنبر 2025 https://www.ansarollah.com.ye/archives/824223

بحت، عندما قامت صحيفة نيويورك بوست بصياغته لأول مرة ووضعته عنوانا رئيسيا على غلافها بتاريخ 8 يناير 2025. جاء ذلك بالتزامن مع تصاعد الجدل حول تصريحات وطموحات دونالد ترامب بشأن جزيرة غرينلاند، وما رافقها من نقاشات حول عودة التفكير الأمريكي بمنطق مناطق النفوذ والهيمنة الجغرافية. اختيار الصحيفة للمصطلح عكس محاولة لربط هذه الطموحات برمزية تاريخية معروفة هي مبدأ مونرو.

إن الانعكاسات الجيوسياسية لمبدأ "دونرو": تتمثل في السيطرة الأمريكية على نفط نصف الكرة الغربي، تُعيد رسم قواعد اللعبة الجيوسياسية، فالنفوذ في الطاقة يعطي واشنطن قدرة كبيرة على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية، ويجعل أي تحرك عسكري أو سياسي مرتبطا بالتأثير المحتمل على أسواق النفط. هذا يعني أن المغامرات العسكرية الأمريكية مقيدة بتأثيرها على أسعار الطاقة، ويجعل التخطيط الاستراتيجي أكثر حذرا وارتباطا بمصالح الطاقة[1] .

• سياسة أمريكية متشددة ضد كوبا:

ترى الولايات المتحدة في كوبا تهديدا استثنائيا لها، على إثر ذلك وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمرا تنفيذيا يعلن "حالة طوارئ وطنية". ويستند هذا الأمر التنفيذي إلى اعتبارات تتعلق بمقتضيات الأمن القومي والسياسة الخارجية. ويستحضر قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية وقانون حالات الطوارئ الوطنية.

تزعم الولايات المتحدة أن كوبا تدعم قوى أجنبية "معادية" من بينها روسيا والصين وإيران وجماعات مسلحة عابرة للحدود منها حركة حماس وحزب الله ـ إلى جانب استضافة قدرات استخبارية أجنبية متقدمة. بما في ذلك أكبر منشأة روسية لاستخبارات الإشارات خارج الأراضي الروسية، علاوة على اضطهاد المعارضين السياسيين وتقييد حرية التعبير والصحافة والانتقام من عائلات السجناء السياسيين وارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان وممارسة القمع السياسي والرقابة وأخيرا، توسيع تعاونها الدفاعي والاستخباري مع الصين[2] .

1 - نشوى عبد النبي، من" مبدأ مونرو" الى "مبدأ دونرو " .. تطور استراتيجية النفوذ الأمريكي وأثرها على جغرافيا الطاقة العالمية، السياسة الدولية، بتاريخ 13-1-2026 . https://www.siyassa.org.eg

2 - من تداعيات القرار، فرض رسوم إضافية على السلع المستوردة الى الولايات المتحدة من أي دولة تقوم بشكل مباشر او غير مباشر ببيع النفط لكوبا او تزويدها به. المراقبة المستمرة لشحنات النفط المتجهة الى كوبا، تقديم تقارير دورية الى الكونغرس حول الإجراءات المتخذة في اطار حالة الطوارئ الوطنية المعلنة.

ثانيا: ردود فعل دول أمريكا اللاتينية بعد عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي مادورو

تفاعل مجلس الأمن الدولي مع الحدث الفنزويلي بسرعة، حيث عقد اجتماعا لبحث التطورات الخاصة بهذا الحدث، وقد خلف هذا الاجتماع ردود فعل متباينة من جانب دول أمريكا اللاتينية.

1• جلسة مجلس الأمن الدولي لمناقشة اعتقال مادورو وزجته

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة (رقم 10085) بتاريخ 5 يناير 2026 لبحث التطورات في فنزويلا عقب العمل العسكري الأمريكي واحتجاز الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو - وزوجته سيليا فلوريس - في نيويورك.

مواقف مندوبي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أمام مجلس الأمن الدولي

الدول	أهم ما جاء في كلمة مندوبيها داخل مجلس الأمن
فنزويلا	" إن ما قامت به الولايات المتحدة يعد عدوانا عسكريا وانتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة وتهديدا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين".
المكسيك	إنه يشكل "ضربة قاصمة لميثاق الأمم المتحدة وللنظام متعدد الأطراف". أن حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي هو أساس القانون الدولي، "بغض النظر عن الدولة أو الحكومة المعنية". إنه على الرغم من الخلافات السياسية بين حكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلا أنها "نجحت في ترسيخ نفسها كمنطقة سلام". أن الانتهاك الحالي لهذا التوازن الهش "يهدد بشكل خطير الاستقرار السياسي والأمن في المنطقة"، مشددا على أن أولئك الذين "يبررون هذه الأعمال ينكرون التاريخ المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي".
ترينيداد وتوباغو	إن وفد ترينيداد وتوباغو يود التأكيد على علاقاته الطويلة مع كل من الولايات المتحدة وفنزويلا. ويقف على أهبة الاستعداد للعمل بشكل تعاوني مع كل الشركاء"الذين يشتركون في تطلعات تعزيز الأمان والازدهار في نصف الكرة الغربي.

كوبا	"مخططات الهيمنة والإجرام للولايات المتحدة وتصرفاتها العدوانية ضد فنزويلا والمنطقة". هذا يمثل "عدوانا إمبرياليا وفاشيا" يسعى إلى إحياء طموحات الولايات المتحدة "للهيمنة على قارتنا الأمريكية ... وترهيب وإخضاع حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي". ودعا المجتمع الدولي وشعوب العالم إلى مواجهة هذا العمل من "إرهاب الدولة" الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.
نيكاراغوا	إن أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة سلام، مُشددا على ضرورة أن تُحترم من جميع حكومات العالم بدون استثناء وتحديدا من أعضاء مجلس الأمن المسؤولين عن صون الأمن والسلم الدوليين. أن نيكاراغوا ستقف دوما إلى جانب فنزويلا.
بانما	"في ضوء الواقع المؤسف الذي شهدناه، بات من الضروري الآن أن نوجه اهتمامنا بشكل بنّاء نحو مستقبل فنزويلا". "لا ترغب بانما في سيناريو يتحول فيه واقع فنزويلا ببساطة من أزمة إلى أخرى. لا يمكن أن يكون هناك انتقال حقيقي مع استمرار نظام مادورو، أو إذا تم الحفاظ على نفس هياكل السلطة تحت مسميات جديدة".
البرازيل	البرازيل ترفض رفضا قاطعا وحازما التدخل المسلح في الأراضي الفنزويلية، والذي يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي". أن البرازيل لا تعتقد أن حل الوضع في فنزويلا يكمن في إنشاء محميات في البلاد، بل في حلول تحترم حق الشعب الفنزويلي في تقرير مصيره في إطار دستوره. نحن على ثقة بأن مستقبل فنزويلا سيبنيه الشعب الفنزويلي من خلال الحوار، دون أي تدخل خارجي، وفي إطار القانون الدولي".
الشيلي	"لا تعترف الشيلي بنظام مادورو، ولكن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تواجهها فنزويلا ليس لها حل عسكري. لا يمكن معالجتها إلا من خلال تدابير سلمية وشاملة تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفنزويلي". أن "مثل هذه المحاولة ستكون مخالفة للقانون الدولي وستهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة". "نحن مقتنعون أيضا بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي يجب أن تظل منطقة سلام".

الأرجنتين	"حكومة الأرجنتين تثمن القرار والعزيمة التي أظهرها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وحكومته في الإجراءات الأخيرة المتخذة في فنزويلا، والتي أسفرت عن القبض على الديكتاتور نيكولاس مادورو". "نظام نيكولاس مادورو غير الشرعي لم يشكل تهديدا مباشرا للمواطنين الفنزويليين فحسب، من خلال الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان، والاستيلاء على موارد البلاد، وتدمير المؤسسات الديمقراطية، بل أيضا للمنطقة بأكملها من خلال قيادة وتصدير شبكات تهريب المخدرات والجريمة المنظمة".
كولومبيا	"تدين كولومبيا بشدة الأحداث التي وقعت في الساعات الأولى من صباح الثالث يناير في فنزويلا". "الإجراءات التي شهدناها تذكرنا بأسوأ أشكال التدخل التي شهدتها منطقتنا في الماضي؛ هذه المنطقة التي نعتبرها منطقة سلام".

إعداد خاص بناء على تسجيلات جلسة مجلس الأمن الدولي رقم 10085 المتوفرة على الرابط https://webtv.un.org/ar/asset/k1k/k1kem3z5nm

يتضح من خلال تصريحات مندوبي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي داخل مجلس الأمن أنهم ليسوا على وفاق تام إزاء ما حدث في فنزويلا، فإذا كانت بلدان ككوبا و كولومبيا والبرازيل قد انتقدت بشدة السلوك الأمريكي، فإنه على النقيض من ذلك دعمت بلدان كالأرجنتين العملية الأمريكية، بينما فضلت دول أخرى مثل الشيلي وترينداد وتوباغو نهج موقف محايد داعية الأطراف المعنية الى الحوار.

يمكن تفسير تباين الرؤى حول السلوك الأمريكي تجاه فنزويلا في كون بعض بلدان أمريكا اللاتينية على اختلاف نظمها السياسية، لا تنظر إلى الولايات المتحدة كتهديد لأمنها القومي أو كمتدخل في الشؤون الداخلية لمنطقة أمريكا اللاتينية. بل كشريك استراتيجي ينبغي تعميق العلاقات معه.

ثالثا : الأطر الأمنية الإقليمية: محدودية الدور في ضوء تصاعد التهديدات

يدعونا الحدث الفنزويلي إلى مراجعة التدابير المتخذة على مستوى الأمن الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية، وهنا يطرح سؤال حول مدى استطاعة دول أمريكا اللاتينية أن تنشئ آليات فعالة لضمان أمنها الإقليمي ضد

التهديدات الخارجية. بعد أن نجحت إلى حد ما في إرساء نظم تعاون إقليمي[1] .

ضمن هذا المستوى، تستحضر هذه الورقة مجموعة من الآليات الجماعية المشتركة التي تهم منطقة أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة سلام وازدهار ويتعلق الأمر بـ:

1.1اتفاق ريو 1947

يعد ميثاق ريو أول المواثيق ومعاهدات الأمن المتبادل التي ظهرت في نطاق الكتلة الغربية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ صيغت العديد من المواثيق الأمنية فيما بعد على غراره، وقد وقع الميثاق في ريو دي جانيرو في البرازيل في الثاني من شتنبر 1947 أثناء مؤتمر الدول الأمريكية الخاص ببحث وسائل تدعيم السلام في القارة الأمريكية.

وجاء في ديباجة هذا الميثاق أن الهدف من إبرام المعاهدة تحقيق السلم لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لأية دولة من الدول الموقعة على هذا الميثاق حال تعرضها إلى اعتداء خارجي، كما أعلنت الدول الأعضاء عن نبذها وإدانتها للحرب بوصفه أداة للسياسة القومية، كما تعهدت بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية تناغما مع ميثاق الأمم المتحدة.

واتفقت الدول الموقعة على الميثاق على اعتبار أي اعتداء يقع على أحدها هو بمثابة اعتداء يقع على الكل، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذا لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس الفردي والجماعي وفق ما نصت عليه الأمم المتحدة.

وقد الزمت الدول الأعضاء في ميثاق ريو نفسها بأن تتخذ هيأة التشاور في النظام الأمريكيAmerican System Organ Of Consulation ، ما يلزم من إجراءات في حال هوجمت إحدى الدول الموقعة على ميثاق ريو أو مجموعة من الدول، إذ يمكن لأية دولة متعاقدة أن تقرر التدابير الفورية التي يمكن أن تتخذها وفاء منها لالتزامها هذا وانطلاقا من مبدأ التضامن القاري، كما على هيئة التشاور أن تجتمع بدون إبطاء للاتفاق على الإجراءات ذات الطابع الجماعي الموجب اتخاذها.

وعلى الرغم مما تجعله هذه الاتفاقية الهامة من وسائل لحماية الأمن الإقليمي في أمريكا اللاتينية إلا أنها تظل عاجزة وغير ذات جدوى في

1- Clovis Brigagao, Latin America: A Panorama of Security and integration, konrad adenauer Stiftung, 2010, p22.

ضوء ما يحدث اليوم من تهديدات أمنية تحتاج الى استجابة فورية. وهو ما جعل مجموعة من الباحثين يعتبرونها إطارا فاقدا لأي تأثير يذكر[1].

2•منظمة الدول الأمريكية[2]:

تنص "معاهدة بوغوطا" على ضرورة حلّ الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، عبر الوساطة والتحقيق والمصالحة والمساعي الحميدة والتحكيم، وفي حال فشل هذه الوسائل يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وتفاعلا مع الحدث الفنزويلي، عقد المجلس الدائم للمنظمة في 6 يناير 2026 اجتماعا خاصا لمناقشة التطورات في فنزويلا، وتبنّت المنظمة موقفا حذرا ركز على منع التصعيد واحترام القانون الدولي وحماية المدنيين والمؤسسات. حيث دعا الأمين العام للمنظمة ألبرت رامدين إلى منع مزيد من التصعيد والالتزام بالقانون الدولي والإطار القانوني الأمريكي اللاتيني، مشددا على ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية واحترام حقوق الإنسان.

يظهر أن موقف منظمة الدول الأمريكية تجاه ما حدث في فنزويلا يظل رمزيا فقط ولا ينتظر منه تفعيل إجراءات محددة تسهم في منع تكرار ما حدث في فنزويلا. وهو أمر متوقع بالنظر للضغط الكبير والنفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة داخل هذه المنظمة.

3•منظمة سيلاك CELAC:

في سنة 2010 تم تأسيس جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيلاك) Of Latin America and Caribbean States The Community) واكتملت المصادقة عليها سنة 1102، وبلغ عدد الأعضاء في هذا التنظيم الإقليمي الدولي 33 دولة، ويهدف هذا الأخير إلى "تعميق التكامل بين دول أمريكا اللاتينية، والعمل على تعزيز السلام الدولي واحترام حقوق الإنسان"، إلى جانب طموح ضمني لعدد من الأعضاء للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في شؤون هذه المنطقة، وهو ما يظهر من سياق بعض بيانات المنظمة.

1 - Nevada Joan Lee, Christopher Preble, The Quiet Demise of the Rio Treaty, Clovis Brigagao, Latin America: A Panorama of Security and integration, STIMSON , August 1,2025

2 - منظمة إقليمية تضم دول القارتين الأمريكتين إذ يبلغ عدد أعضاء منظمة الدول الأمريكية 35 دولة من البلدان المستقلة في أمريكا الشمالية والجنوبية، تأسست يوم 30 أبريل 1948. انطلاقا من الشعار الرسمي للمنظمة "ديمقراطية من أجل السلام والأمن والتنمية"، فإن أهدافها تتلخص في نشر وترسيخ الديمقراطية في البلدان الأعضاء، والدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان، وتكريس مقاربة أمنية متعددة الأبعاد، ودعم التعاون الإقليمي بين دول المنظمة. للمزيد حول منظمة الدول الأمريكية يمكن زيارة الموقع الرسمي للمنظمة https://www.oas.org/en

تفاعلا مع الحدث الفنزويلي، وصفت جمهورية فنزويلا البوليفارية، في خطاب لها أمام الاجتماع الطارئ لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (سيلاك)، العملية العسكرية الأمريكية بأنها "انتهاك سافر للضمير التاريخي والمسؤولية السياسية للقارة بأكملها، داعية دول المنطقة إلى اتخاذ موقف حاسم يرفض ما سمته منطق "شريعة الغاب[1]" .

بذلك تكون فنزويلا قد وضعت دول منظمة "سيلاك" أمام مسؤولياتها، محذرة من أن الصمت أو الاكتفاء بإدانات خجولة يعادل "المصادقة على العدوان". حيث ترى فنزويلا أن الهجوم الأمريكي ليس موجها ضدها فحسب، بل هو هجوم على أمريكا اللاتينية والكاريبي[2] .

بذلك يتضح أن منظمة سيلاك، منحت فنزويلا منبرا للتعبير فيه عن غضبها جراء ممارسات الولايات المتحدة أكثر من أي شيء آخر، إذ تظل هذه المنظمة عاجزة عن إيجاد حلول للتهديدات الأمنية الخارجية خاصة تلك الصادرة من طرف قوى عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: استجابات متباينة لدول أمريكا اللاتينية على التهديدات الأمريكية

أعادت المكسيك التأكيد على التعاون الأمني مع الشريك الأمريكي ضمن إطار القانون، لكنها رفضت بشكل واضح أي اقتراح بتدخل عسكري أو نشر قوات على أراضيها، معتبرة أن الأمن القومي لا يمكن أن يُستعاد بالقوة الأجنبية مهما كانت التصريحات أو التهديدات.

أما البرازيل فان تحركها الاستراتيجي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية لقواتها المسلحة، وتحديث برامج التدريب والاستجابة في حالات الأزمات، خاصة في المناطق الحدودية مع دول تشهد توترات، ويعبّر عن رغبة في تعزيز الدور الوطني في مواجهة المخاطر المحلية والإقليمية.

بينما تتقاطع في كولومبيا القضايا الأمنية الداخلية مع التداعيات الإقليمية للأزمة الفنزويلية، خاصة مع نشاط جماعات مسلحة وعصابات مرتبطة بتهريب المخدرات، التي استخدمت تقنيات متطورة مثل الطائرات المُسيّرة المسلحة في هجماتها على القوات الرسمية. وقد دفع هذا الواقع الحكومة الكولومبية إلى العمل على تجهيز قواتها بمعدات وتقنيات مضادة

1 - وجاء في الكلمة التي ألقاها ممثل الرئاسة الفنزويلية نيابة عن الرئيس مادورو، أن التاريخ سيسجل يوم الثالث من يناير 2026 كـ "يوم حالك" في ذاكرة المنطقة، مؤكداً أن القوات الأمريكية انتهكت إعلان "منطقة السلام" الذي أقرته دول "سيلاك" عام 2014، عبر تنفيذ "عدوان عسكري جبان وإجرامي" أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين وعسكريين، واختطاف رئيس الدولة الشرعي والسيدة الأولى سيليا فلوريس.

2 - فنزويلا أمام " سيلاك " اختطاف مادورو "عدوان أمريكي" يستهدف سيادة القارة، بتاريخ 5 يناير 2026، على الرابط https://www.egyptke.com/144708

للتهديدات الحديثة، من بينها مكافحة الطائرات المسيّرة، وتحسين قدرات المراقبة والاتصالات. ومع تصاعد الأنشطة العنيفة، يبدو أن التركيز ينصب على تحديث الأجهزة الأمنية وتطوير التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود.

إن التحرك الجماعي لدول أمريكا اللاتينية، يواجه معيقات جمة، فهي بمثابة معركة شاقة لتوحد هذه الدول معا ضد التهديدات الأمريكية، وذلك بسبب مستوياتها المنخفضة نسبياً من التجارة البينية. تنضاف الاختلافات الإديولوجية بين قادة دول المنطقة، بين اليمين واليسار، والتي تعوق قدرتها على صياغة سياسة خارجية إقليمية منسقة تجاه الولايات المتحدة، علاوة على اختلاف رؤى القادة ومواقفهم وكذلك مدى قوة علاقاتهم مع ترامب. وقد أدت الانقسامات الإديولوجية والأولويات المتباينة إلى إضعاف قدرة أمريكا اللاتينية على الاستجابة الجماعية للتحديات المشتركة. إن تفضيل ترامب الاتفاقيات الثنائية على مبدأ التعددية يخاطر بتفاقم هذا الوضع، وتقويض وحدة المنطقة في معالجة القضايا الملحة والمستعجلة من قبيل تغير المناخ، أو الفقر أو الجريمة المنظمة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة المواجهات بين دول أمريكا اللاتينية المؤيدة والمعارضة للولايات المتحدة؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ضعف المؤسسات الإقليمية الرئيسية [1].

ثمة عوامل تقود دول أمريكا اللاتينية إلى تبني استراتيجية منسقة وفعالة في مواجهة التهديدات الأمريكية أبرزها، قوة الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة، حيث تعد بانما والمكسيك من الدول القلائل في منطقة أمريكا اللاتينية، التي تعد الولايات المتحدة وليس الصين شريكا تجاريا واستثماريا رئيسيا لها، مما يعني أن اقتصاد البلدين سوف يتضرر بشدة إذا نفذ ترامب تهديداته. فضلا عن ذلك، يوجد في الولايات المتحدة أكبر عدد من المكسيكيين غير المسجلين الذين يعملون هناك، مما يوفر مصدر دخل مهما للمكسيك، وستتسبب عودتهم بأعداد كبيرة في زيادة الضغوط الاقتصادية التي تواجهها البلاد. علاوة على نهج سياسة تنويع الشراكات الدولية لدول أمريكا اللاتينية، فبخلاف الدول التي تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة، والتي سيكون لديها مساحة محدودة للمناورة بعيدا عن الولايات المتحدة، فإن الدول الأكبر في أمريكا الجنوبية وخاصة

1 - صدفة محمد محمود، كيف تستجيب دول أمريكا اللاتينية للإجراءات التصعيدية الأمريكية؟، انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، بتاريخ 05-02-2025 على الرابط https://apa-inter.com/post.php?id=8226 صدفة محمد محمود، كيف تستجيب دول أمريكا اللاتينية للإجراءات التصعيدية الأمريكية؟، انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، بتاريخ 05-02-2025 على الرابط https://apa-inter.com/post.php?id=8226

البرازيل ستتمتع بمزيد من الحرية لموازنة الضغط الأمريكي من خلال تنسيق استجاباتها أو تعزيز علاقاتها مع القوى الأخرى [1].

ينضاف إلى ذلك إدراك دول أمريكا اللاتينية صعوبة الاعتماد المنفرد على الولايات المتحدة على المديين المتوسط والطويل، ومن المرجح أن يقلل نهج ترامب المتشدد تجاه دول أمريكا اللاتينية من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة؛ ففي نهاية المطاف، سينظر كل قائد في المنطقة، حتى الذين يدعمون الولايات المتحدة بشكل عام، إلى استراتيجية ترامب تجاه بانما وكولومبيا والمكسيك ويدركون مخاطر الاعتماد المنفرد على الولايات المتحدة. يمكن أن يتفاقم هذا التحول بعيداً عن النفوذ الأمريكي بسبب حقيقة أن خطاب ترامب حول أمريكا اللاتينية يؤطر المنطقة بشكل حصري تقريباً كمصدر للهجرة غير الشرعية والجريمة والمخدرات، كما يدعي ترامب أنها تشكل منصة انطلاق للصين لتحدي الولايات المتحدة. في ضوء ذلك، من المرجح أن تحاول معظم دول أمريكا اللاتينية تنويع شراكاتها واختياراتها الدولية، والتحول إلى القوى الكبرى المقابلة وخاصة الصين، التي ستبرز كشريك موثوق فيه، بجانب روسيا وكذلك أوروبا لتعزيز مواقفها التفاوضية. وكلما بدا ترامب أكثر تهديداً لحكومات أمريكا اللاتينية، حاولت الاقتراب من القوى الكبرى الأخرى؛ لموازنة الضغوط الأمريكية[2] .

يظهر من خلال ما جاء في طيات هذه الورقة أن دول أمريكا اللاتينية لا تزال غير قادرة على اعتماد مقاربة أمنية جماعية تحميها من التهديدات الخارجية في ظل عجز الأطر الأمنية الجماعية القائمة على تحقيق ذلك، ومن غير المرجح أن تتمكن دول المنطقة من صياغة استجابة موحدة وكاملة؛ بسبب الاختلافات الإديولوجية بين الحكومات، وتباين مستويات وقوة العلاقات مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى الأخرى. مع ذلك، فإن موقف ترامب قد يدفع دول المنطقة إلى النأي بأنفسها عن الولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي على المدى الطويل، إلى انخفاض النفوذ الأمريكي.

لكن بالمقابل فإن استعدادات دول أمريكا اللاتينية بعد أزمة فنزويلا في 6202 تظهر تحوّلا إستراتيجيا مهمًا نحو تقوية المؤسسات الأمنية، تعزيز السيادة الوطنية، وفتح حوار سياسي دبلوماسي جديد يوازن بين الأمن

1- البرازيل على سبيل المثال، تصدر إلى الصين أكثر من الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعة، وستكون في وضع أفضل لتعزيز العلاقات مع بكين، بالإضافة إلى أن البلاد لديها شراكات مع العديد من دول العالم، بما في ذلك روسيا التي تشترك معها في عضوية تجمع بريكس، الذي هدد ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على دول البريكس إذا دعمت بدائل للدولار.

2 - صدفة محمد محمود، مرجع سابق.

الداخلي واحترام القانون الدولي، في محاولة واضحة لتجنّب تكرار نموذج الفوضى السياسية والتدخل الخارجي الذي شهده البلد الفنزويلي.

وتظل سياسة التحوط الخيار الأمثل لدول أمريكا اللاتينية لمواجهة السياسات الأمريكية المتشددة، وذلك بالانفتاح على الشركاء الجدد للقارة الأمريكية لاسيما الصين وروسيا، لكن دون أن يعني ذلك قطع الصلات مع الولايات المتحدة. فبالرغم من كل ما تبديه هذه الأخيرة من تشدد، ترى بلدان المنطقة الأمريكية أنه لا غنى لها عن التعاون مع القوة الأمريكية والاستفادة من بعض المزايا التي قد تقدمها.

من مونرو إلى دونرو: التحولات البنيوية في العقيدة الأمنية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية

د. محمد بوبوش، أستاذ العلاقات الدولية، المدرسة العليا للتكنولوجيا، جامعة محمد الأول، بوجدة
إكرام أمهراش، باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة

شنت الولايات المتحدة هجوماً مباشراً على الأراضي الفنزويلية، صباح السبت 03 يناير 2026 و القبض على نيكولاس مادورو وزوجته ونقلهما جواً إلى خارج فنزويلا، بعد تنفيذ سلسلة ضربات بالتنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون الأميركية. لقد كان الهجوم هو الأكبر والأكثر مباشرة من الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية منذ غزو بانما عام 1989. وقبل الهجوم الأمريكي بشهور، حملة ضغط أمريكية مكثفة ضد فنزويلا[1]. لقد جمعت البحرية الأمريكية أسطولاً هائلاً قبالة سواحل فنزويلا منذ سبتمبر 2025، وقامت بتنفيذ غارات جوية ضد قوارب تهريب المخدرات المزعومة في الكاريبي والمحيط الهادئ وصادرت ناقلات النفط الفنزويلية. الهجوم المباشر الأول للجيش الأمريكي على دولة في أمريكا الجنوبية "يُشير إلى تحول كبير في السياسة الخارجية والدفاعية - وهو ما تم توضيحه في الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي التي نشرتها إدارة ترامب. وقد علّل الرئيس دونالد ترامب عملية القبض على نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو بضرورة استعادة الولايات المتحدة نفوذها على مجمل قارة أمريكا من دون أي منازع[2].

إن قضية مادورو لا تقتصر في أبعادها على الشأن الفنزويلي الداخلي، بل تندرج ضمن إطار استراتيجي أوسع يرتبط بتعامل واشنطن مع الأنظمة التي تُصنفها كقوى "مارقة" أو مهددة لمصالحها الحيوية في المنطقة. وتكشف هذه الواقعة عن استمرارية العقيدة السياسية الأمريكية التي تدمج بين الأدوات العسكرية والقانونية لفرض الامتثال في المحيط الإقليمي والدولي.

1 - مادورو في قبضة الجيش الأميركي.. ترامب يعلن احتجاز الرئيس الفنزويلي، الشرق نيوز، 03 يناير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/38nrwe8m

2 - ما هي "عقيدة مونرو" التي بَرّر بها ترامب اعتقال مادورو؟ دويتشيه فيليه، 4 يناير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/2vc4pvpt

أولا: عقيدة مونرو... بنكهة ترامبية جديدة

1.مبدأ مونرو:

من عقيدة دفاعية إلى أداة للهيمنة: في عام 1823 أصدر الرئيس الأمريكي الخامس جيمس مونرو بيانًا رسميًّا بـ"مبدأ مونرو"، يهدف إلى تحجيم الإمبراطوريات الأوروبيات في مستعمراتها بأمريكا اللاتينية[1]، والذي طوره رؤساء أمريكا اللاحقين، لحماية المصالح الأمريكية ضد التدخلات الأوروبية، ولا سيما ضد النفوذ البريطاني بها، بجانب تعزيز المصالح التجارية معها، لتصبح هي الدولة صاحبة الامتياز الأول في تلك الدول[2]. وفي فترة الحرب الباردة، شددت الولايات المتحدة على تبني دول أمريكا اللاتينية للنظام الرأسمالي، ومعاداة الدول التي تبنت المنهج الاشتراكي.

شهد مبدأ مونرو (Monroe Doctrine) تحولاً سياقياً بارزاً؛ إذ انتقل من إطاره الأصلي كـ 'عقيدة دفاعية' إلى كونه أداة لفرض الهيمنة الإقليمية. فمع حلول أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتحديداً عقب إقرار 'نتيجة روزفلت' (Roosevelt Corollary)، تم تأويل المبدأ بكونه تفويضاً استراتيجياً يمنح الولايات المتحدة حق التدخل العسكري والسياسي القسري في شؤون دول الجوار بذريعة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع الاضطرابات السياسية. وقد ترتب على هذا التوظيف الأيديولوجي سلسلة من التدخلات الهيكلية، شملت دعم الانقلابات العسكرية، والاحتلال المباشر، والحروب بالوكالة في دول مثل كوبا وبانما ونيكاراغوا والشيلي.

أما في حقبة إدارة دونالد ترامب، فلم يتبدَّ تحديث هذا المبدأ في وثيقة رسمية، بل تجلى في العودة الصريحة إلى 'المنطق الإمبراطوري' في الممارسة السياسية. فقد استعادت واشنطن رؤيتها لأمريكا اللاتينية بوصفها 'المجال الحيوي' (أو الحديقة الخلفية) للولايات المتحدة، معتبرةً التغلغل الجيوسياسي لروسيا والصين وإيران تهديداً وجودياً للأمن القومي الأمريكي. وبناءً على ذلك، تم إحياء مبدأ مونرو كاستراتيجية ردع نشط، اعتمدت أدوات 'الإكراه الاقتصادي' عبر العقوبات القاسية، ودعم القوى المعارضة، وشرعنة تبني خيارات تغيير الأنظمة (Regime Change) سواء عبر التدخل القسري أو الضغوط القصوى[3].

1 - م.م. إسراء محمد علي، عبد الكريم كشّاب، "مبدأ مونرو" ومفهومي العُزلة والحياد؟ كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء، متاح على الرابط: https://shorturl.at/hshkg

2 - - لم يطبق المبدأ فعليا سوى بعد عشرين سنة من صدوره في عهد الرئيس جيمس بولك (1845-1849) فيما عرف بقضية تكساس لمنع أي تدخل بريطاني او فرنسي في الحرب بين تكساس والمكسيك، وقد خاضت الولايات المتحدة حرب ضروس مع المكسيك، خرجت منها منتصرة حائزة على تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو

3 - محمد سالم، "عقيدة مونرو" وتاريخ نشأتها. "لافروف": الغرب يحاول إعطاءها طابعا عالميا، القاهرة الإخبارية، 24 سبتمبر 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/pO5pi

وقد أوضح الرئيس ترامب أن العملية العسكرية الليلية التي نفذتها القوات الأمريكية في العاصمة الفنزويلية "كراكاس" تأتي في سياق تفعيل "عقيدة مونرو" (Monroe Doctrine)؛ وهي المبدأ الجيوسياسي الذي صاغته السياسة الخارجية الأمريكية منذ القرن التاسع عشر، ويقضي بفرض الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية واعتبارها منطقة نفوذ حصرية يُحظر على القوى الأجنبية التدخل فيها[1].

وفي معرض استعراضه لأبعاد العملية خلال مؤتمر صحفي، طرح ترامب مصطلحاً جديداً وصفه بـ "عقيدة دونرو" (Monroe Doctrine)؛ وهو نحت لغوي يدمج اسمه الشخصي بلقب سلفه "جيمس مونرو".

وأشار ترامب إلى أن إدارته لم تكتفِ باستعادة المبادئ التقليدية لهذه العقيدة، بل تجاوزت أطرها التاريخية نحو استراتيجية أكثر شمولية. وأكد في هذا الصدد أن استراتيجية الأمن القومي المحدثة تهدف إلى ترسيخ السيطرة المطلقة للولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وضمان عدم المساس بمصالحها الحيوية في المنطقة[2].

تهدف عقيدة دونرو إلى توسيع منطق عقيدة مونرو. فبدلاً من الحد من الصين وروسيا وإيران في نصف الكرة الغربي فقط، يسعى الرئيس ترامب أيضًا إلى تأكيد الهيمنة الأمريكية من خلال مزيج من الضغط العسكري، والإكراه الاقتصادي، وبناء التحالفات الانتقائية، وتسوية الحسابات الشخصية.

1 - Francisco Lobo, The Trump Corollary to the Monroe Doctrine: Crisis or Opportunity? The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies RUSI, 10 December 2025, Accessed on: 14 DEC 2025, available on: https://tinyurl.com/yu93t4pz

2 - بعد اعتقال مادورو.. ترامب يطلق نسخة معدلة من "عقيدة مونرو"، سكاي نيوز عربية، 06 يناير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/447pttbf

هذه الاستراتيجية، التي تعكس بعض عناصر عقيدة مونرو بنكهة ترامبية، توضح أهمية التصدي للهجرة غير الشرعية وعصابات تجارة المخدرات وحماية الحدود كأساس للاستراتيجية الأمنية. هذه العوامل تعتبر من بين الأسباب التي دفعت ترامب لفتح جبهة فنزويلا، بالإضافة إلى ما يسمى بالحرب على المخدرات التي تهرب إلى أمريكا وتسبب الأذى للأميركيين، مما يعكس الالتزام بمبدأ "أمريكا أولاً" الذي يسعى لحماية الولايات المتحدة. الآن، تعاد صياغة المبدأ وفق المصالح والتحولات الدولية الراهنة.

2.الحديقة الخلفية لواشنطن في ملحق ترامب:

يُقدَّم التصعيد الأمريكي رسميًا في إطار الحرب على المخدرات، غير أن اتساع الإجراءات العقابية وتكثيف الحشد العسكري يشيران إلى أن المقاربة المتبعة تتجاوز منطق مكافحة التهريب إلى العمل على تغيير النظام الفنزويلي، عبر استهداف الشبكات الاقتصادية والأمنية المرتبطة به، وإيصال رسائل مباشرة إلى المؤسسة العسكرية بأن استمرار الولاء للرئيس نيكولاس مادورو سيترتب عليه كلفة شخصية ومؤسسية[1].

يتميز الجانب الأبرز في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة بالتركيز الشديد على منطقة أمريكا اللاتينية، التي وصفها البيت الأبيض تاريخياً بـ«الحديقة الخلفية لأمريكا». فقد رسمت هذه الاستراتيجية خطاً أحمر واضحاً يهدف إلى منع أي نفوذ أو تدخل خارجي غير أمريكي من التوسع في المنطقة. ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ تشير تقارير موثوقة إلى أن الأهداف الأمريكية في أمريكا اللاتينية تتجاوز بكثير التصدي لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، لتصل إلى مستوى السعي لتغيير الأنظمة السياسية.

تستند التحركات الأمريكية الحالية إلى رؤية استراتيجية جديدة أعلن عنها الرئيس ترامب رسميًا في 2 ديسمبر 2025، بمناسبة الذكرى الـ 202 لـ "عقيدة مونرو". في ذلك اليوم، أصدر البيت الأبيض وثيقة تاريخية تُعرف بـ "ملحق ترامب" (Trump Corollary)، والتي تمثل صياغة هجومية للسياسة الأمريكية تهدف إلى إزالة أي نفوذ أجنبي معادٍ من النصف الغربي للكرة الأرضية[2].

1 - حرب مخدرات أم إعادة رسم النفوذ.. لماذا تتوسع واشنطن في استهداف أمريكا اللاتينية؟ عربي 21، 08 يناير 2026 على الرابط: https://tinyurl.com/5n87az69

2 - Mariano Aguirre Ernst, The 'Trump Corollary' in the US security strategy brings a new focus on Latin America - but it is a disordered plan , Chatham House, 11 December 2025, Accessed on: DEC 18, 2025, available on: https://shorturl.at/yMI7V

ثانيا: التدخل العسكري الأمريكي في فنزويلا وسياقات الهيمنة الإقليمية

على الرغم من أن نيكولاس مادورو اعطى إشارات إيجابية للدخول في تفاوض مع الولايات المتحدة حول فكرة انتقال سياسي وملجأ في تركيا، إلا أن العديد من الاستراتيجيين الأمريكيين كانوا يتوقعون تدخلًا عسكريًا في بداية عام 2026. بعد أن صرح علنًا لعدة أشهر بأنه "أكبر تاجر مخدرات في العالم". تم القبض على نيكولاس مادورو خلال الغارة الأمريكية على كاراكاس ثم تم نقله خارج البلاد مع زوجته لمحاكمته بسبب تهم جنائية (حسب قول دونالد ترامب) لتنتهي فصول اللعبة من حملة عقابية إلى عملية لقطع رأس السلطة.

1.سياسة الضغط الأقصى عبر ثلاثية الحظر والعقوبات والعزلة:

تندرج العمليات العسكرية الأمريكية ضد فنزويلا، التي أقرها الرئيس دونالد ترامب في 3 يناير 2026، ضمن عقيدة استراتيجية متكاملة الأركان؛ فهي تمثل الامتداد العضوي لسياسة "الضغط الأقصى" التي انتهجتها واشنطن على مدار الأشهر السابقة لاعتقال مادورو. لقد شكلت العقوبات الاقتصادية، والحظر النفطي، والعزلة الدبلوماسية الممنهجة مرحلة "التهيئة العملياتية" للانتقال من الضغط غير المباشر إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، حيث لم تعد الحرب هنا مجرد نتيجة لإخفاق دبلوماسي، بل أضحت "أداة وظيفية" لتحقيق غايات سياسية محددة[1].

2.مادورو...عقدة الاضطراب في نصف الكرة الغربي:

على الرغم من استناد الخطاب الرسمي الأمريكي إلى مسوغات "مكافحة الجريمة العابرة للحدود" و"تعزيز الاستقرار الإقليمي"، إلا أن هذه المبررات تعمل كغطاء قانوني لقرار استراتيجي مركزي يرفض القبول بوجود كيان سياسي خارج المنظومة الأمنية والسياسية التي تفرضها واشنطن في نصف الكرة الغربي. في هذا الإطار، تم اختزال توصيف الرئيس نيكولاس مادورو من خصم سياسي إلى "عقبة بنيوية" يستوجب استئصالها، مما أدى إلى تهميش دور المعارضة الداخلية والخارجية لصالح الحل الصدامي؛ حيث أُسقطت الشرعية عن النظام ، مما شرعن الإطاحة به بكافة الوسائل المتاحة.

إن استهداف فنزويلا يتجاوز طبيعة نظامها السياسي إلى ما تمثله كـ "حالة جيوسياسية"؛ فهي دولة تمتلك احتياطيات طاقوية هائلة وموقعاً استراتيجياً في حوض الكاريبي، وتتبنى توجهاً استقلالياً يرفض فك الارتباط مع القوى المنافسة للولايات المتحدة، وعلى رأسها الصين. ومن هنا، يتبين

1 - رنا أبو عمرة، التدخلات الخارجية فى نظم الحكم.. قراءة فى سياق أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، 6 يناير 2026ن على الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/22224.aspx

أن الهدف من التدخل ليس "التحول الديمقراطي" بقدر ما هو إعادة تكريس للقواعد الضمنية السائدة في أمريكا اللاتينية، والتي مفادها أن الاستقلال السياسي يظل مشروطاً بحدود الأمن القومي الأمريكي[1].

ثالثا: الموقف الدستوري الأمريكي (عقيدة السلطة التنفيذية المطلقة)

1.ضبابية المادة الثانية من الدستور:

تخوّل المادة الثانية من الدستور رئيس الدولة حيازة 'السلطة التنفيذية' (Executive Power)، وهي ولاية دستورية محددة النطاق لا ترقى إلى السلطة المطلقة؛ إذ يتبوأ الرئيس قمة الهرم الإداري بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية. وبموجب هذا التفويض الدستوري، يمتلك الرئيس صلاحية تعيين أعضاء الحكومة وكبار مسؤولي الإدارة الفيدرالية، وذلك في إطار ممارسة مهامه الأصيلة في إدارة الشؤون العامة للدولة والإشراف على الأجهزة التنفيذية[2]."

تبنّى الرئيس دونالد ترامب قراءةً توسعية لنصوص المادة الثانية من الدستور الأمريكي، مجادلاً بأنها تمنح السلطة التنفيذية صلاحياتٍ شبه مطلقة؛ وهي رؤية تستند في جوهرها إلى "نظرية الإدارة الموحدة" (Theory Unitary Executive) في نسختها الأكثر راديكالية. تفترض هذه المقاربة أن للرئيس سلطةً حصرية وكاملة للإشراف على الجهاز التنفيذي وإدارته، وهو ما يوحي بإمكانية تجاوز المحددات التشريعية أو الأوامر القضائية بدعوى الصلاحيات المتأصلة للمنصب.

ويرى النقاد أن هذا التفسير لا يمثل مجرد اجتهاد قانوني، بل يشكل تحدياً بنيوياً لمبدأ "الفصل بين السلطات" والضوابط الدستورية المتمثلة في "التوازن والرقابة" (Checks and Balances). فبينما تحصر المادة الثانية مهام الرئيس في أطر محددة (كقيادة القوات المسلحة، وحق العفو، وإبرام المعاهدات، والتعيينات الرسمية)، سعى ترامب إلى دفع هذه الحدود نحو آفاقٍ غير مسبوقة، مدّعياً وجود "سلطة سيادية متأصلة" تتيح له إخضاع الفرع التنفيذي بالكامل لأجندته السياسية الخاصة. وقد أدى هذا التوجه إلى صداماتٍ مؤسسية حادة مع الكونغرس والسلطة القضائية، مما أثار نقاشاً وطنياً ودولياً حول حدود التفويض التنفيذي وآليات المساءلة الديمقراطية في مواجهة تغول السلطة الرئاسية.

1 - الجزيرة نت (نقلاً عن واشنطن بوست). "خيارات ترامب تضيق تجاه مادورو واستراتيجية ماركو روبيو"، الجزيرة نت، 22 ديسمبر 2025، على الرابط: https://shorturl.at/Q5cut

2 - -Constitution of the United States, available on: https://tinyurl.com/4r6py6hh

2. المادة الثانية...مسوغ دستوري للتدخل:

من الناحية الدستورية، تندرج الضربات الأمريكية تحت تفسير موسع لـ "المادة الثانية" (Article II) من الدستور الأمريكي[1]. يرى البيت الأبيض في هذا السياق أن الرئيس، بصفته القائد الأعلى، يمتلك صلاحية "أصلية" لاتخاذ إجراءات عسكرية استباقية دون تفويض مسبق من الكونغرس (تحت مظلة قانون سلطات الحرب لعام 1973) في حالتين:

حماية الأمن القومي: عبر تصنيف النظام الفنزويلي كـ "تهديد استثنائي" للأمن القومي بسبب تحالفاته العسكرية مع خصوم دوليين (مثل الصين وروسيا).

تختصر العبارة "إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا" السياسة الأمريكية المتغطرسة تجاه الدول في أمريكا الجنوبية التي لا تسير في فلكها[2]. فالفكر الثوري الذي نادى به الثائر سيمون بوليفار، محرر دول أمريكا الجنوبية من الاستعمار الإسباني، وأيضًا الزعيم الكوبي المناضل فيديل كاسترو والرئيس الفنزويلي الثوري هوغو تشافيز والمناضل الأرجنتيني تشي غيفارا، سيظل يشكل قلقًا دائمًا لواشنطن. ستبقى تلك القيم الثورية مقاومة أمام محاولات الولايات المتحدة لإزاحة قادة أمريكا الجنوبية، تاركة إرثًا ثوريًا عظيمًا قادرًا على الدفاع عن الثورة ضد الهيمنة الأمريكية.

ويؤكد ترامب أن التحرك الأمريكي جاء اعتماداً على السلطات الممنوحة بموجب المادة الثانية من الدستور التي تمنح الرئيس حق التصرف الفوري في القضايا المتعلقة بالأمن القومي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة[3].

غير إنه لتسويغ فكرة وجود خطر هجوم وشيك، يجب القبول بتوصيف مادورو على أنه إرهابي مخدرات، كما تزعم إدارة ترامب، وبأن تجارة المخدرات تمثل هجوما وشيكا على الولايات المتحدة. فإن هذا الطرح محل جدل، إذ إن الأمريكيين هم من يختارون شراء المخدرات، كما أن المواد الأفيونية، وليس الكوكايين، هي السبب الرئيسي لمعظم الوفيات المرتبطة بالمخدرات في الولايات المتحدة.

---

1 -The President shall be Commander in Chief of the Army and Navy of the United States, and of the Militia of the several States, when called into the actual Service of the United States; he may require the Opinion, in writing, of the principal Officer in each of the executive Departments, upon any Subject relating to the Duties of their respective Offices, and he shall have Power to grant Reprieves and Pardons for Offences against the United States, except in Cases of Impeachment.

2 - أحمد ذيبان، عودة أورتيغا، جريدة الراية القطرية، 08 نوفمبر 2006، على الرابط: https://tinyurl.com/vzvc3exn

3 - الجيش الأميركي يقدم خطة لترامب لضرب فنزويلا ويعلن عملية "الرمح الجنوبي"، الجزيرة نت، 14 نوفمبر 2025، على الرابط: https://tinyurl.com/bduwykfu

الدفاع عن الرعايا: استخدام ذريعة حماية المواطنين والمصالح الأمريكية في المنطقة كغطاء دستوري يكفل سرعة التنفيذ وتجاوز البيروقراطية التشريعية.

ومنذ الغارة التي شنتها القوات الأمريكية يوم السبت 30 يناير 2026 ضد فنزويللا واختطاف الرئيس نيكولاس مادورو، وما تبعها من تصريحات متصلبة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تزداد المعارضة في الكونغرس وخارجه لميل الرئيس ترامب إلى تجاهل الكونغرس ومتطلبات القانون الدولي. وفي 8 يناير/كانون الثاني 2026، اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي خطوة هامة نحو تمرير قرار لكبح جماح العمليات العسكرية للرئيس دونالد ترامب في فنزويلا، وهو توبيخ نادر من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في أعقاب المخاوف بشأن عملية القبض السرية على الرئيس نيكولاس مادورو.

رابعا: معضلة القانون الدولي (تآكل مبدأ السيادة)

يضع هذا التدخل القانون الدولي أمام معضلة بنيوية؛ حيث يتم الاصطدام بمبدأين متناقضين في الممارسة السياسية الحالية:

1.مبدأ عدم التدخل (المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة):

الذي يقدس السيادة الوطنية، وهو المبدأ الذي تستند إليه فنزويلا وحلفاؤها لاعتبار الضربات "عدواناً غير شرعي" يفتقر لتفويض من مجلس الأمن.

تاريخيا، أثناء تدخل واشنطن في غرينادا وبانما، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل واعتبرته خرقاً للميثاق الأممي. ومع ذلك، فرضت الولايات المتحدة سياسة "الأمر الواقع". في حالة فنزويلا، تكرر واشنطن هذه الممارسة عبر فرض "شرعية بديلة" من منظورها؛ فإذا كان النظام "غير شرعي بصورة تعريفية"، فإن السيادة تسقط عنه تلقائياً في العرف الأمريكي[1].

2. تآكل النظام الدولي:

الأزمة الفنزويلية كنموذج:

تتجاوز الأزمة الفنزويلية في أبعادها الراهنة النطاق المحلي لتشكل انعكاساً لشرخ بنيوي في النظام الدولي المعاصر. يعكس تمسك القادة

1 - رسالة من البعثة الدائمة لفنزويلا بشأن العدوان الأمريكي وانتهاك سيادة الملاحة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (A/80/481-S/2025/651)." نيويورك، أكتوبر-ديسمبر 2025، رابط الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة: https://docs.un.org/en/S/2025/651

بمبادئ القانون الدولي مناشدةً لمنظومة عالمية في طور الأفول، حيث باتت توازنات القوى المادية تتقدم على الأطر القانونية والمؤسسية في حسم النزاعات.

التوجهات السياسية الحالية للإدارة الأمريكية (حقبة ترامب) تعمل على تكريس واقع جيوسياسي جديد، تهيمن فيه القطبية المحدودة ومصالح القوى الكبرى، مما يؤدي بالضرورة إلى تهميش مبدأ التعددية الدولية (Multilateralism).

3.مبدأ "المسؤولية عن الحماية" (P2R) وتوصيف "الدولة المارقة":

منذ عام 2019، انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية "نزع الأهلية السياسية" عن نيكولاس مادورو، متجاوزةً التوصيف التقليدي له كخصم سياسي لتضعه في قمة هيكل تنظيمي مرتبط بـ "الإرهاب المرتبط بالمخدرات" (Narco-terrorism). إن رصد المكافآت المالية الموجهة ضد رأس الهرم السياسي، وتكريس خطاب "الكارتل"، وتصدير سردية فنزويلا بوصفها "تهديداً عابراً للحدود الوطنية"، يسهم في تشكيل نمط جديد من الشرعية التدخلية يختلف جوهرياً عن مسوغات الحروب التقليدية بين الدول السيادية[1].

اتجهت الولايات المتحدة نحو تجاوز الأطر القانونية الدولية والقواعد المنظمة لسيادة الدول، عبر تبني استراتيجية تهدف إلى التغيير القسري لنظام سياسي يُصنف ضمن خصومها. إن التحرك الذي قاده دونالد ترامب ضد نظام نيكولاس مادورو –بناءً على لائحة اتهام أمريكية تتعلق بـ الإرهاب المرتبط بالاتجار بالمخدرات (Narco-terrorism)– من شأنه أن يفاقم الاستقطاب الحاد بين دول الشمال والجنوب العالمي. ويأتي هذا التصعيد ليعمق الفجوة الجيوسياسية التي اتسعت مسبقاً نتيجة تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، والعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر 2023؛ مما يضع النظام الدولي أمام حالة غير مسبوقة من التشرذم.

تعمد واشنطن إلى "تجريد النظام من سيادته" قانونياً عبر تصنيفه ككيان مرتبط بالإرهاب وتجارة المخدرات. هنا، يتحول التدخل في العرف الأمريكي من "غزو لدولة" إلى "عملية إنفاذ قانون دولية"، مما يجعل القانون الدولي أداة تابعة للقوة العملاقة . إن مقارنة التدخل في غرينادا عام 1983 وبانما عام

1 - محمد بوبوش، إشكالية الملاحقة الجنائية لرؤساء الدول بين الاتهامات الأمريكية ومبادئ القانون الدولي "نيكولاس مادورو نموذجا"، مركز الصدى للدراسات والاعلام، 07 يناير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/33pk6w4u

1989 وبين سيناريو في فنزويلا 2026 يعد مدخلاً مثالياً لفهم "العقيدة العملياتية" للولايات المتحدة في فناء خلفي تعتبره جزءاً من أمنها القومي. ففي الحالات الثلاث، نجد أن واشنطن تستخدم "توليفة" من المسوغات الدستورية الأمريكية لمواجهة تحديات القانون الدولي.

خامسا: نماذج سابقة من التدخلات الامريكية:

ساد الاعتقاد لدى العديد من المحللين أن هذه الحقبة من الإمبريالية الفاضحة - حيث تحصل الولايات المتحدة على النتائج السياسية التي ترغب بها في أمريكا اللاتينية من خلال القوة العسكرية الخالصة - ستكون قد انتهت في القرن الحادي والعشرين، ولكن من الواضح أنها ليست كذلك ، فقد شهدت تقريبًا كل دولة في المنطقة شكلًا من أشكال التدخل الأمريكي، سواء كان علنيًا أو سريًا، على مدار العقود الماضية.

1.حرب المكسيك:

أدى ضم تكساس، وهو إقليم مكسيكي سابق، إلى نزاعات حدودية أدت إلى غزو أمريكي للمكسيك، حيث احتلت القوات الأمريكية العاصمة، مكسيكو سيتي، في عام 1847. وانتهت الحرب فقط بتوقيع معاهدة في عام 1848 أجبرت المكسيك على التخلي عن 55% من أراضيها - وهي منطقة تضم حالياً ولايات كاليفورنيا، نيفادا ويوتا، بالإضافة إلى أجزاء من أريزونا، نيو مكسيكو، كولورادو ووايومنغ. وعقب انتهاء الحرب الأهلية الأميركية، بدأت واشنطن تُظهِر قدرا أكبر من الحرص على فرض إرادتها؛ إذ حشدت قواتها على نهر ريو غراندي للضغط على فرنسا كي تسحب نظامها "الدمية" من المكسيك. وفي عام 1867، وبفعل الضغط الأميركي، اضطرت باريس إلى سحب قواتها وإنهاء المشروع[1].

2. كوبا:

في عام 1898، ساعدت الولايات المتحدة كوبا في حرب استقلالها ضد إسبانيا. بعد النصر، حصلت الولايات المتحدة على السيطرة على بورتو ريكو واحتلت كوبا حتى عام 1902، عندما منح اتفاق السيطرة الدائمة للبحرية الأمريكية على خليج غوانتانامو. لاحقًا، احتل الجنود الأمريكيون الجزيرة من 1906 إلى 1909 ومن جديد من 1917 إلى 1922. بعد ثورة فيدل كاسترو في عام 1959، دعمت وكالة الاستخبارات المركزية غزو خليج الخنازير الفاشل في عام 1961 في محاولة لتحفيز انتفاضة.

1 - تسنيم حسناوي، "عقيدة مونرو".. من إعلان رمزي إلى أداة تدخل بـ"حديقة أمريكا الخلفية"، الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2025 على الرابط: https://tinyurl.com/76bn87rn

3. هايتي:

تحت ذريعة تحقيق 'الاستقرار' وحماية المصالح الاستثمارية الأمريكية في أعقاب الاضطرابات المحلية التي أفضت إلى الإطاحة المتكررة بالقادة الهايتيين، اجتاحت الولايات المتحدة هايتي عام 1915؛ حيث فرضت سيطرتها على مصلحة الجمارك، والخزانة العامة، والبنك الوطني حتى عام 1934. وفي عام 1959، عندما هددت محاولة تمرد استقرار حكم الديكتاتور فرانسوا "بابا دوك" دوفالييه، تدخلت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) من وراء الستار لضمان بقائه في السلطة، منطلقةً من رؤية استراتيجية تعتبره حليفاً ضرورياً لاحتواء مد نفوذ الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو.

4. البرازيل "عملية الظل":

على الرغم من عدم حدوث تدخل مباشر في نهاية المطاف، قامت الولايات المتحدة بنشر وحدة بحرية قبالة السواحل البرازيلية للتأهب للتدخل في حال ظهور أي مقاومة ضِد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس اليساري المنتخب ديمقراطياً، جواو غولارت، عام 1964. وخلال عقد السبعينيات، قدمت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) استشارات مباشرة لأجهزة القمع التابعة للأنظمة الديكتاتورية في دول مثل البرازيل والشيلي والأرجنتين، وذلك في إطار جهود تعقب واغتيال المعارضين ضمن ما عُرف تاريخياً بـ 'عملية كوندور' (Operation Condor)[1].

5.بانما "عملية القضية العادلة":

تُقدم الحالة البانمية نموذجاً تاريخياً لفهم آليات التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية؛ حيث قدمت واشنطن دعماً عسكرياً مباشراً للحركة الانفصالية التي أدت إلى استقلال بانما عن كولومبيا عام 1903، مما أتاح للولايات المتحدة فرض هيمنة جيوسياسية مستدامة على هذه الدولة المحورية في أمريكا الوسطى.

وفي تحول استراتيجي عام 1989، أصدر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب أمراً بشن عملية عسكرية واسعة النطاق شارك فيها قرابة 27,000 جندي، استهدفت إطاحة واعتقال الجنرال مانويل نورييغا[2]. وتبرز هذه الواقعة مفارقة سياسية، إذ تحول نورييغا من "حليف استراتيجي" لوكالة الاستخبارات المركزية إلى "متهم جنائي" بموجب لائحة اتهام أمريكية تتعلق

1 - من غواتيمالا إلى فنزويلا...سجل تدخلات الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، 03 ،France24 يناير 2026، على الرابط:https://tinyurl.com/kkmwydsm

2 -الياس فرحات، هل تعود أمريكا إلى مبدأ مونرو، الأنباء الكويتية، 05/12/2010 . متاح على الرابط: https://shorturl.at/jrSgO

بالاتجار بالمخدرات. وقد أسفرت هذه العملية عن كلفة بشرية باهظة، حيث تشير التقديرات إلى مقتل ما بين 002 و005 مدني، بالإضافة إلى نحو 003 جندي بانمي، قبل أن يتم تنصيب غييرمو إندارا رئيساً تحت إشراف القوات الأمريكية. قدر البنتاغون مقتل 615 بانمياً خلال الغزو، بينهم 413 جندياً و202 مدني، كما قُتل ما مجموعه 32 جندياً أمريكياً و3 مدنيين أمريكيين. وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والبرلمان الأوروبي الغزو باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي[1].

تثير هذه الخلفية التاريخية تساؤلات جوهرية حول مآلات الأزمة الفنزويلية، خاصة في ظل التصريحات التي تشير إلى رغبة واشنطن في إخضاع فنزويلا لـ "إدارة انتقالية" حتى تحقيق تحول سياسي يتوافق مع معاييرها. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن التدخلات الأمريكية في المنطقة نادراً ما تفضي إلى تحقيق الاستقرار أو ترسيخ الممارسة الديمقراطية؛ بل على العكس، غالباً ما تخلق أزمات بنيوية طويلة الأمد تتعلق بآليات انتقال السلطة واستقرار النظم السياسية المتعاقبة.

سادسا: إخضاع الخصوم...توليفة القانون المحلي والقوة العسكرية

تُجسد التطورات الأخيرة المتعلقة بملاحقة الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، نموذجاً بارزاً لظاهرة "تسييس العدالة الدولية" وتوظيفها كأداة في إدارة العلاقات الخارجية. وتأتي الضغوط الأمريكية الرامية لإخضاعه للمحاكمة بموجب اتهامات تتعلق بـ "الاتجار بالمخدرات والإرهاب العابر للحدود" عقب عملية عسكرية مباغتة اخترقت قصر "ميرافلوريس" الحصين في كاراكاس لتعكس تصعيداً في استخدام الآليات القانونية والقسرية لتحقيق غايات سياسية.

تستند الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع القادة المناوئين لها على دمج "الشرعية القانونية المحلية" مع "القوة العسكرية"، وهو ما يمكن تحليله عبر النقاط التالية:

1.تكييف التهم الجنائية:

في كلتا الحالتين، تم الانتقال من الخلاف السياسي الأيديولوجي إلى "الجرمنة" ففي عام 1989 صرحت وزارة العدل الامريكية ومكتب التحقيقات الفيديرالي أنه بإمكانهم دخول أي دولة أجنبية واعتقال واختطاف أي شخص هارب ثبتت إدانته بانتهاك القانون الأمريكي حتى ولو كان مخالفا للقانون

1 --Fighting in Panama: The President; A Transcript of Bush's Address on the Decision to Use Force in Panama, New York times, DEC. 21, 1989, accessed on: March 10, 2027, available on: https://tinyurl.com/4ya89dtf

الدولي والمعاهدات. وهنا نستحضر ما حدث مع نورييغا عام 1989، حيث استُخدمت تهم "تهريب المخدرات" كغطاء قانوني لعملية "القضية العادلة" (Just Cause)، تُعيد واشنطن إنتاج ذات السردية مع مادورو عبر توجيه اتهامات بـ "الإرهاب المخدّر" (Narco - terrorism)، مما يحول الرئيس من خصم سياسي إلى "مطلوب للعدالة الدولية".

2.تقويض الحصانة السيادية:

وفقاً للقانون الدولي المستقر، يتمتع رؤساء الدول بـ "حصانة شخصية" (eanosrep enoitar ytinumml) تحميهم من الملاحقة الجنائية أمام محاكم دول أخرى طالما هم في مناصبهم. تستند الحصانة الشخصية لرؤساء الدول أثناء فترات ولايتهم إلى أسس راسخة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1691 وقواعد القانون الدولي العرفي. وتمنح هذه الأطر القانونية حصانة مطلقة تحول دون خضوع رئيس الدولة للإجراءات الجنائية أو الاعتقال لدى المحاكم الوطنية الأجنبية، بغض النظر عن طبيعة الجرائم المنسوبة إليه؛ وذلك ضماناً لاستمرارية سيادة الدولة وتمثيلها الدولي.

وفي حالة مادورو يبدو الوضع أكثر تعقيداً؛ ففنزويلا لم تتنازل عن حصانته، كما أن محاولة واشنطن تصنيفه كـ "عدو أجنبي" بموجب قانون الأعداء الأجانب (tcA seimenE neilA) لعام 9871 تهدف أساساً إلى تجاوز مسألة الحصانة عبر اعتباره "محارباً غير قانوني" أو "رأس عصابة إجرامية" بدلاً من كونه مسؤولاً حكومياً. وفي قضية مانويل نورييغا، قضت المحاكم الأمريكية بأنه لا يتمتع بالحصانة السيادية لأنه لم يكن "رئيساً للدولة" من الناحية الدستورية (كان قائداً للجيش)، كما أن حكومة بانما المعترف بها من واشنطن حينها "تنازلت" عن حصانته[1].

تُمثل هذه العمليات تحدياً لمبدأ "حصانة رؤساء الدول" المستمد من القانون الدولي. فالولايات المتحدة تتبنى تفسيراً أحادياً يرى أن التورط في الجريمة المنظمة يُسقط الصفة السيادية عن القائد، مما يبرر التدخل العسكري المباشر داخل أراضي دولة ذات سيادة لاعتقاله.

سابعا: خارج الحدود...تداعيات إقليمية ودولية متعددة

تتجاوز تأثيرات هذه العمليات العسكرية حدود فنزويلا، لإحداث هزة في النظام الإقليمي والدولي:

1- مادورو ليس نورييغا رغم أوجه الشبه في التهم الأميركية، الشرق الأوسط، 05 يناير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/3yxhu25y

1.إعادة تفعيل "عقيدة مونرو":

يعد هذا التحرك بمثابة إعلان واضح لعودة أمريكا اللاتينية كـ "منطقة نفوذ خالصة" للولايات المتحدة، وإرسال رسالة ردع قوية للصين وغيرها من القوى المعادية للهيمنة الأمريكية تفيد بأن التحالفات العسكرية والأمنية والاستثمارات الاقتصادية لا توفر حصانة سياسية أو عسكرية للأنظمة المعارضة لأمريكا.

2.إنشاء سابقة "الضبط بالانقضاض":

الانتقال من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية الإطاحة المباشرة، مما قد يدفع دولًا أخرى مناهضة للهيمنة الامريكية في المنطقة (مثل كوبا أو البرازيل أو كولومبيا أو نيكاراغوا) إلى إعادة تقييم استراتيجياتها إما بالمهادنة والاعتدال في سياستها تجاه واشنطن أو بمزيد من التضامن مع المحور الشرقي. فكما أدت عملية غرينادا ثم بانما إلى كبح الصعود اليساري في أمريكا اللاتينية لعقدين، تهدف ضربات 6202 إلى إرسال تحذير نهائي للقارة: "الاستقلالية السياسية مشروطة بالتوافق مع واشنطن.

وقد أفاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تصريحات أدلى بها لصحافيين على متن الطائرة الرئاسية، بأن الدولة الكوبية باتت "مهيأة للانهيار" في أعقاب الإجراءات الأمريكية التي أدت إلى اعتقال حليفها الوثيق، الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. موضحا أن النظام في هافانا سيواجه صعوبات بالغة في "الاستمرار"، مرجعاً ذلك إلى فقدان التدفقات النفطية الفنزويلية التي تعد العصب المالي والحيوي لبقاء الدولة الكوبية[1] .

3.ردود دول الجوار...الأيديولوجيا تحكم:

قادة أمريكا اللاتينية انقسموا بين الإدانة والاحتفاء في أعقاب الهجوم المفاجئ الذي وقع على فنزويلا ، والذي قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه أسفر عن القبض على الزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو.

هذا الجانب الأيديولوجي كان واضحًا بشدة في الشيلي، فيما رفض الرئيس اليساري المنتخب حديثًا غابرييل بوريك الهجوم، رحب الرئيس اليميني المنتخب حديثًا خوسيه أنطونيو كاست به، معتبرًا اعتقال مادورو خبرًا ممتازًا للمنطقة. الجانب الأيديولوجي كان عاملًا رئيسيًا في تحديد

1- États-Unis – Venezuela : tout pour l'or noir ? Revue confits, 12 décembre 2025, Accessed on : https://shorturl.at/DcOEv

موقف كل دولة، فالدول اليسارية مثل كوبا والبرازيل والمكسيك أدانت العملية الأمريكية، فيما أيدتها الدول اليمينية مثل الأرجنتين والإكوادور.

يعد قادة الدول اليمينية في أمريكا اللاتينية حلفاء للرئيس ترامب، حيث يحملون رؤى متقاربة معه في أولويات القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولهذا ما أعلن ترامب تأييده لهم، كما أنهم أعلنوا دعمهم للعملية الأمريكية، على عكس الدول اليسارية التي تعارض ترامب وسياساته[1].

ربما يعود موقف الدول اليسارية إلى مخاوفها من عودة واشنطن لتلعب دور شرطي المنطقة، وهي الفكرة التي كانت تعرف في القرنين 91 و02 لكنها خفتت منذ نهاية الحرب الباردة، والتي تعد تطبيقًا واضحًا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة التي تعطي اهتمامًا كبيرًا لأمريكا اللاتينية.

4.اضطراب النظام متعدد الأقطاب:

ستؤدي هذه الخطوة إلى تعميق الفجوة بين القوى العظمى داخل المنظمات الدولية، وباقي بؤر التوتر في العالم، حيث ستستغل روسيا والصين هذا التدخل كحجة لتعزيز نفوذهما في مناطق أخرى، معتبرين أن "قواعد اللعبة" قد تغيّرت وأن مفهوم السيادة أصبح انتقائيًا.

هذا التوجه التوسعي قد يمنح فواعل دولية منافسة، وفي طليعتها الصين وروسيا، مسوغاتٍ لتبني مقاربات جيوسياسية مماثلة ضمن مجالات نفوذها الحيوي؛ وهو ما قد ينعكس بشكل مباشر على ملفي تايوان وأوكرانيا. ومما يعزز فرضية الاقتداء بالسلوك الأمريكي، ما تشهده السياسة الخارجية لترامب من تحولٍ لافت، يتمثل في الانكفاء عن السياسات الصارمة التقليدية تجاه بكين وموسكو لصالح إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية. فمن خلال تركيز استراتيجية الأمن القومي الجديدة على المجال الإقليمي القريب للولايات المتحدة واعتماد نبرة دبلوماسية مهادنة تجاه القوى العظمى المنافسة، يمكن القول أن هذه الإدارة قد اتجهت ضمنياً نحو الإقرار بنظام (مناطق النفوذ)، مما يمنح الصين وروسيا هامشاً أوسع لفرض تفوقهما الإقليمي.

ويمكن القول أن الأزمة نموذج كلاسيكي لـ"حرب بالوكالة" غير مباشرة، حيث تستخدم واشنطن العقوبات والحظر البحري والضغط القانوني (احتجاز ناقلات النفط) لإضعاف نظام حليف للصين، دون مواجهة عسكرية مباشرة. الصين ترد بدعم اقتصادي ودبلوماسي (إدانة العقوبات كـ"أحادية")، مع تجنب التصعيد العسكري. هذا يشبه التنافس في تايوان أو الشرق الأوسط، لكنه

1- ولاء أيديولوجي وارتباط اقتصادي.. كيف يتعامل حلفاء ترامب اللاتينيون مع بكين؟ صحيفة إرم نيوز، 04 فبراير 2026، على الرابط: https://tinyurl.com/58bsh847

يركز على الطاقة والنفوذ الإقليمي، مما يعكس انتقال الصراع الأميركي-الصيني إلى أدوات اقتصادية وقانونية.

ثامنا: سيناريوهات مستقبل فنزويلا ما بعد مادورو..

سادت حالة من الارتباك صفوف النظام الحاكم في فنزويلا بعد اعتقال الرئيس مادورو، واقتياده إلى الولايات المتحدة، ورغم أن اعتقال رأس النظام لا يعني بالضرورة انهيار بنيته

الحل الدستوري: المادة 332 من الدستور، التي تنص على أنه في حال "الغياب المطلق" للرئيس، تتولى نائبة الرئيس التنفيذية، ديلسي رودريجيز، السلطة مؤقتاً، وتدعو إلى انتخابات خلال 03 يوماً. ويتولى الرئيس المنتخب بعدها ولاية كاملة مدتها 6 سنوات. لا تزال هيكلية الحكومة الفنزويلية التي أقامها مادورو في السلطة. لا يزال نظامه يسيطر على الجيش. ويسيطر على قوات الأمن. وقد خلفته نائبته، ديلسي رودريغيز، في المنصب. ما حدث، بعبارة أخرى، مشابه جدًا لما يحدث عندما يتم اغتيال قائد سياسي. أنت تزيل الرأس، لكن الهيكلية تظل متحكمة.

1.حكومة موالية لواشنطن:

أضحى نيكولاس مادورو مجسداً لنموذج الديكتاتورية الاستبدادية. ويبدو أن التوجه الراهن لترامب يشير إلى انفتاحه على التعاون مع حكومة "ما بعد مادورو"، حتى وإن كانت بقيادة عناصر من أركان النظام السابق. وفي هذا السياق، بدأ وزير الخارجية، ماركو روبيو، بالفعل محادثات مع "رودريغيز . وقد صرح ترامب بأنه يرى في رودريغيز استعداداً لاتخاذ الخطوات اللازمة لـ "إعادة عظمة فنزويلا" وفق تعبيره. ما ينبغي على الولايات المتحدة القيام به هو تعزيز نوع من الاتفاق بين نائبة الرئيس التنفيذية، ديلسي رودريجيز والمعارضة ينتج عنه اتفاق لمشاركة السلطة، حيث يبنون مؤسسات للتعايش[1] .

لذلك من المحتمل أن تتولى إدارة ترامب والجيش الأمريكي الإشراف على اتفاق تفاوضي بشأن الوضع في فنزويلا، حتى داخل الأراضي الفنزويلية. وقد يكون هذا هو مصير فنزويلا في المستقبل.

2.إدارة انتقالية بشروط أمريكية:

تتمحور الرؤية الأمريكية تجاه فنزويلا، حول استراتيجية واقعية تهدف إلى إدارة عملية انتقال آمنة وسليمة للسلطة دون السعي الفوري

1 - وزير خارجية أمريكا: يجب إنهاء وجود إيران وحزب الله في فنزويلا، ايران والعالم، 04 يناير 2026، على الرابط: https://www.iranintl.com/ar/202601042602

لتغيير النظام بشكل جذري، بل عبر الإبقاء على هيكليته الحالية ودفعها لتغيير سلوكها من خلال الضغط العسكري وحصار الصادرات النفطية. وتتضمن هذه الرؤية مطالب محددة تشمل وقف تهريب المخدرات، وإنهاء التحالفات مع قوى دولية مثل إيران وحزب الله وروسيا والصين، مقابل السماح لشركات النفط الأمريكية بالعمل وفق شروط تفضيلية[1]. وتتجلى هذه البراغماتية في رفض الرئيس ترامب منح أدوار رئيسية لرموز المعارضة التقليدية، واستعداده للعمل مع شخصيات من داخل النظام مثل "ديلسي رودريغيز"، في ظل وجود عوامل داخلية أمريكية تحذر من التورط في نزاعات خارجية مكلفة. غير أن تعقيد موازين القوى في الداخل الفنزويلي، حيث يتوزع النفوذ بين جناح مدني يدير قطاع النفط وجناح عسكري وأيديولوجي قوي يضم آلاف الجنرالات المستفيدين من الوضع الراهن، قد يجعل تفكيك النظام عملية بالغة التعقيد تتجاوز فكرة الإطاحة بمادورو وحده.

وقد أشار مارك روبيو في إطار الإعداد لمرحلة انتقالية أنه يتعين البدء في عملية مصالحة وطنية داخل فنزويلا، من خلال العفو عن قوى المعارضة وإطلاق سراحها من السجون أو إعادتها إلى البلاد، فضلا عن البدء في إعادة بناء المجتمع المدني. ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة انتقال السلطة.

وبخصوص زعيمة المعارضة الفائزة بجائزة نوبل للسلام، أشار ترامب إلى أن "ماريا كورينا ماتشادو" –زعيمة المعارضة التي قادت حراك الهزيمة الانتخابية لمادورو العام الماضي–لطيفة لكنها تفتقر إلى الاحترام الضروري لقيادة البلاد. ينطبق ذلك على مرشح المعارضة في الانتخابات السابقة إدموندو غونزاليس أوروتيا، الذي يفتقر إلى تأييد الجيش والهيئات الأمنية. وبالتالي فإن ترامب لم يغلق الباب نهائيا للعمل مع رموز النظام السابق، وبالتالي فإن المهمة الحالية لواشنطن ليس التفكير في سيناريو أفغانستان أو العراق، بل التعامل باستراتيجية واضحة مع التهديدات الخارجية (الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات...) لنصف الكرة الغربي.

وبناءً عليه، يبدو أن ترامب يعتقد بإمكانية العمل مع الحكومة الفنزويلية الحالية دون تغيير النظام بالكامل لتلبية المتطلبات الأمريكية المتعلقة بأمن الطاقة والأمن القومي.

3.تصعيد الضغوط:

قد لا يكون النظام مستعداً بالكامل للاستجابة لإملاءات ترامب؛ إذ ثمة مسؤولون حكوميون آخرون قد يعارضون أي تسوية من هذا النوع. وفي هذه

1 - وزير خارجية أمريكا: يجب إنهاء وجود إيران وحزب الله في فنزويلا، ايران والعالم، 04 يناير 2026، على الرابط:
https://www.iranintl.com/ar/202601042602

الحالة، قد يخلص ترامب إلى ضرورة تصعيد الضغوط عبر تكثيف الضربات العسكرية، وصولاً إلى خيار الغزو البري الشامل كحل أخير.

وقد لخّص ترامب هذه المقاربة في مقابلة مع مجلة "ذا أتلانتيك" بعد يوم واحد من اختطاف مادورو وأداء نائبته ديلسي رودريغيز اليمين الدستورية بصفتها رئيسة مؤقتة للبلاد؛ إذ هدّد رودريغيز بأنها: "إذا لم تفعل الصواب، فسوف تدفع ثمنًا باهظًا جدًّا، ربما أكبر من مادورو"[1].

من الواضح أن ترامب استثمر الكثير في هذه العملية، وهو يروج لها الآن باعتبارها نجاحاً استراتيجياً كبيراً. ومن الصعب تصور تراجع الرئيس دون ضمان السيطرة على قطاع النفط. وفي كل الأحوال، يبدو أننا نتجه نحو سيناريو تؤول فيه إدارة قطاع النفط الفنزويلي إلى الشركات الأمريكية، لتعامل البلاد عملياً كـ "محمية" تابعة للولايات المتحدة.

وختاما يمكن القول أنه قد تم تحديث مبدأ مونرو خلال فترة ولاية دونالد ترامب، حيث لم يتم الإعلان عن ذلك بشكل رسمي بل كان بمثابة العودة الواضحة إلى منطق السلطة الإمبراطورية. نظرت إدارة ترامب إلى أمريكا اللاتينية كـ«حديقة خلفية» للولايات المتحدة دون أي تجميل، ورأت أن النفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي. وبالتالي، تم إحياء مبدأ مونرو كسياسة ردع فعالة من خلال فرض عقوبات صارمة، وضغوط اقتصادية، ودعم حركات معارضة داخلية، وتبني فكرة تغيير الأنظمة بالقوة أو الضغط.

بالنسبة لفنزويلا، اتخذ هذا «التحديث» شكل سعي مباشر للإطاحة برأس الدولة، مما يمثل تحولاً نوعياً ينقل مبدأ مونرو من مرحلة التدخل غير المباشر إلى مرحلة فقدان السيادة، حيث تصبح الدولة في النطاق الأمريكي غير قادرة على حماية رئيسها إذا قررت الولايات المتحدة الإطاحة به.

1 - Aaron Pellish, Trump warns acting Venezuelan leader will 'pay a big price' if she doesn't cooperate, Politico, 01/04/2026, available on: https://tinyurl.com/mr38t25x

التنافس الجيوسياسي الأمريكي - الصيني بأمريكا اللاتينية: تحولات النفوذ في عصر التعددية القطبية

د. أمال بنبراهيم
أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل- القنيطرة

تحظى أمريكا اللاتينية بأهمية استراتيجية في بنية النظام الدولي، بوصفها فضاء استراتيجيا تتقاطع فيه الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية ومصالح القوى الكبرى، نظرا لموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وارتباطها التاريخي بديناميات القوة العالمية. فمنذ القرن التاسع عشر، اعتبرت المنطقة مجالا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية ضمن ما يعرف استراتيجيا ب" نصف الكرة الغربي"، وهو ما أسس لعلاقة غير متكافئة رسخت تفوقا أمريكيا طويل الأمد على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وقد تبلور هذا التصور مبكرا مع مبدأ مونرو سنة 1823، الذي شكل إطارا مرجعيا لإعادة ترتيب علاقات القوة داخل القارة، وخص الولايات المتحدة بمكانة متفردة في تدبير شؤون الإقليم.

غير أن التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في التراجع النسبي للأحادية القطبية وظهور ملامح نظام دولي أكثر تعددية، أعادت رسم معادلات النفوذ في العديد من مناطق العالم، ومن بينها أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، برزت الصين بوصفها فاعلا صاعدا استطاع الانتقال، منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001، من فاعل تجاري هامشي إلى شريك اقتصادي رئيسي، بل إلى الشريك الأول في العديد من دول أمريكا الجنوبية، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[1] .

ولم يقتصر الحضور الصيني على التبادل التجاري، بل توسع ليشمل مجالات حيوية، كالبنيات التحتية، والتمويل والطاقة والمواد الأولية الاستراتيجية، مدعوما بأطر تعاون متعددة الأطراف [2]، أبرزها مبادرة "الحزام والطريق" التي أدرجت أمريكا اللاتينية رسميا ضمنها سنة 2018 عبر آليات التعاون مع

1- Marc Jütten, China's increasing presence in Latin America: Implications for the European Union, European Parliamentary Research Service (EPRS), February 2025.p.2

2 - Rhys Jenkins, "China's Belt and Road Initiative in Latin America: What Has Changed?", Journal of Current Chinese Affairs, Vol. 50, No. 1, 2021, p.17

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (CELAC)[1]. وقد أثار هذا التوسع مخاوف متزايدة لدى الولايات المتحدة، التي أعادت تقييم مقاربتها الجيوسياسية تجاه الإقليم باعتبار أن التوسع الصيني يشكل تحديا مباشرا لنفوذها التقليدي وتهديدا لمصالحها الاستراتيجية في مجالها الجغرافي الأقرب[2] .

من هذا المنطلق، تشكل دراسة التنافس الجيوسياسي الأمريكي-الصيني في أمريكا اللاتينية مدخلا لفهم التحولات الجارية في النظام الدولي، إذ لم تعد المنطقة مجرد فضاء للتنافس، بل فاعلا يروم توظيف هذا التنافس لتعزيز هامش المناورة السياسية والاقتصادية، رغم ما يطرحه ذلك من تحديات بنيوية وسيادية.

وبناء على هذه المعطيات، تنطلق هذه الورقة من الإشكالية التالية: إلى أي حد استطاعت التحولات البنيوية إعادة تشكيل أنماط النفوذ الأمريكي الصيني في أمريكا اللاتينية، وما حدود هذا التحول في ظل استمرار الهيمنة التقليدية؟ وما انعكاساته على استقلالية صناعة القرار السياسي والاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية ضمن نظام دولي متعدد القطبية؟.

من هذا المنطلق، تشكل دراسة التنافس الجيوسياسي الأمريكي-الصيني في أمريكا اللاتينية مدخلا لفهم التحولات الجارية في النظام الدولي، إذ لم تعد المنطقة مجرد فضاء للتنافس، بل فاعلا يروم توظيف هذا التنافس لتعزيز هامش المناورة السياسية والاقتصادية، رغم ما يطرحه ذلك من تحديات بنيوية وسيادية.

وبناء على هذه المعطيات، تنطلق هذه الورقة من الإشكالية التالية: إلى أي حد استطاعت التحولات البنيوية إعادة تشكيل أنماط النفوذ الأمريكي الصيني في أمريكا اللاتينية، وما حدود هذا التحول في ظل استمرار الهيمنة التقليدية؟ وما انعكاساته على استقلالية صناعة القرار السياسي والاقتصادي بدول أمريكا اللاتينية ضمن نظام دولي متعدد القطبية؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل المحوري، تنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين:

يتناول أولهما الإطار النظري والتاريخي للتنافس الجيوسياسي في أمريكا اللاتينية، عبر تحليل الأسس التاريخية للنفوذ الأمريكي في المنطقة، مع تتبع مسار الصعود الصيني ودلالاته الجيوسياسية. فيما يعالج المحور الثاني التحولات التي طالت أنماط النفوذ في ظل التعددية القطبية، من خلال دراسة آليات التنافس الأمريكي- الصيني، ورصد تفاعلات دول أمريكا اللاتينية مع هذا

1- Ibid, p. 6.

2 - Rafael Almeida Ferreira Abrão, China, the United States and Latin America: Geopolitical Disputes and Strategic Responses, 2023, pp.13-14

التنافس، مع التركيز على تداعياته وأثره على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي داخل الإقليم.

أولا: الإطار النظري والتاريخي لتشكل أنماط النفوذ في أمريكا اللاتينية

يعتبر تحليل أنماط النفوذ في أمريكا اللاتينية مدخلا أساسيا لفهم التحولات الراهنة في بنية النظام الدولي، ولا سيما في ظل الانتقال من سياق أحادي القطبية إلى بيئة أكثر تنافسا وتعددية. فالإقليم لم يكن يوما فضاء محايدا في الجغرافيا السياسية العالمية، بل مثل تاريخيا مجالا حيويا تفاعلت داخله استراتيجيات الهيمنة، ومشروعات التنمية وأنماط الاعتماد المتبادل، ضمن علاقات قوة غير متكافئة.

في المقابل، أفضى صعود الصين إلى إعادة تشكيل تدريجية لمعادلات القوة داخل الإقليم، مع انتقال حضورها من انخراط تجاري هامشي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. ويندرج هذا التحول ضمن سياق أوسع للتحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي، ما يجعل التنافس في أمريكا اللاتينية تعبيرا عن إعادة توزيع القوة على المستوى العالمي، لا مجرد تنافس ظرفي بين فاعلين خارجيين.

1. الجذور التاريخية وبنية الهيمنة الأمريكية في الإقليم

تشكل النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية كنتيجة لمسار تاريخي تراكمي طويل، ارتبط بصعود الولايات المتحدة من قوة إقليمية إلى فاعل مركزي في النظام الدولي، ضمن رؤية استراتيجية اعتبرت الإقليم جزءا لا يتجزأ من أمنها القومي وامتدادا طبيعيا له. وقد تجسد هذا التصور مبكرا بإعلان مبدأ مونرو سنة 1823، الذي رفض أي تدخل أوروبي في شؤون القارة الأمريكية، وأرسى عمليا لمكانة متميزة لواشنطن داخل الإقليم[1] . ورغم السمة التضامنية والدفاعية التي طبعت هذا المبدأ في بداياته، فإن تطبيقه الفعلي اقترن تاريخيا بمسارات توسع وتدخلات سياسية وعسكرية مكثفة، ساهمت في ترسيخ هيمنة أمريكية بنيوية على المنطقة دامت طوال القرن العشرين[2] .

ومع التحول الاقتصادي والصناعي الأمريكي أواخر القرن التاسع عشر، تعزز هذا النفوذ عبر تداخل الاعتبارات الجيوسياسية بالمصالح الاقتصادية، حيث باتت أمريكا اللاتينية مجالا حيويا للاستثمارات والتبادلات التجارية، في

1 - Office of the Historian, U.S. Department of State, "Monroe Doctrine, 1823", https://history.state.gov/milestones/1801-1829/monroe

2 - Benjamin Creutzfeldt, China and the U.S. in Latin America, Revista Científica General José María Córdova, Vol. 14, No. 17, 2016, p. 26

سياق تنافس مع القوى الأوروبية، ولا سيما بريطانيا [1]. هذا التداخل أفرز علاقة مركبة جمعت بين الشراكة الاقتصادية والهيمنة السياسية، دون تمكين فعلي لدول الإقليم من فرض خياراتها بشكل مستقل. كما أن النفوذ الأمريكي تبلور بوصفه نفوذا متعدد الأبعاد، لا يقوم فقط على البعد العسكري، بل يستند إلى منظومة تشمل الأدوات الاقتصادية والمالية والمؤسساتية، ضمن تصور استراتيجي يسعى إلى تمكين الولايات المتحدة من الامتيازات التي يوفرها نصف الكرة الغربي[2] . وهو ما أسهم في ترسيخ علاقات غير متكافئة، وإعادة إنتاج أشكال من التبعية الاقتصادية والسياسية داخل عدد من دول الإقليم.

وخلال الحرب الباردة، تنامت الأهمية الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية، وأصبحت عنصرا فريدا ضمن معادلات الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي، باعتبارها مجالا لاحتواء النفوذ السوفياتي، ومجالا حيويا للأمن الأمريكي[3] . وهو ما أضفى طابعا أمنيا واضحا على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، تجسد في تكثيف أشكال التدخل المباشر وغير المباشر، بدعوى حفظ الأمن والاستقرار الإقليميين. وهو ما خلف آثارا بنيوية مستدامة على أنماط الحكم والتنمية في عدد من دول الإقليم[4] .

مع نهاية الحرب الباردة، ورغم تراجع منطق المواجهة الإديولوجية المباشرة، لم ينحسر النفوذ الأمريكي عن الإقليم، بل أعيدت صياغته في أشكال أقل صدامية وأكثر مرونة، فقد أدرك صانعو القرار الأمريكي محدودية التدخل العسكري المباشر وارتفاع كلفته السياسية والاستراتيجية، كما أصبحت الولايات المتحدة تبدي حساسية متزايدة تجاه بروز فاعلين دوليين جدد داخل هذا الفضاء الإقليمي وفي مقدمتهم الصين، لا سيما حين ينظر إلى هذا الحضور كتهديد للنفوذ لا من منظور التعاون الاقتصادي[5] . وهو ما أفرز تحولا نوعيا في أشكال وأدوات ممارسة النفوذ بما يضمن استدامة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية داخل الإقليم.

وفي هذا الإطار، ومع تراجع شرعية التدخلات الأحادية، اتجهت واشنطن إلى تعزيز مقاربتها المؤسسية متعددة الأطراف، عبر توظيف أطر إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية (OAS)، كوسيط سياسي وقانوني يضفي شرعية على تدخلاتها، وكإطار ناظم للعلاقات الإقليمية. غير أن هذا التحول المؤسسي لم يلغ البعد الأمني، إذ حافظت الولايات المتحدة على حضور أمني انتقائي من خلال

1 - José Del Pozo, L'Amérique latine dans son bicentenaire : la construction d'une région, La Chronique des Amériques, n°06, octobre 2010, p. 4-5

2 - Christophe Ventura, L'Amérique latine, une région prioritaire pour la Chine, Paris, IRIS / AFD, 2025, p. 10

3 - Isabelle Vagnoux, Les États-Unis et l'Amérique du Sud : des voisins distants, Politique étrangère, vol. 78, no 4, 2013, pp. 66-67.

4 - Ibid, pp.68-70.

5 - Benjamin Creutzfeldt, op. cité, p.24

التسهيلات العسكرية وبرامج التعاون الأمني، مركزة على القضايا ذات الأثر المباشر على أمنها القومي من قبيل مكافحة المخدرات في منطقة الأنديز (خصوصا كولومبيا وبدرجة أقل في البيرو)، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة في المكسيك وأمريكا الوسطى[1] . وفي المقابل، ظل التدخل - بأشكاله المباشرة وغير المباشرة- خيارا قائما أمام أي تهديد لمصالح الولايات المتحدة القومية بل وقد يبلغ دعم انقلابات وقوى سياسي معارضة داخل الإقليم[2] .

وفي موازاة ذلك، برزت الآليات الاقتصادية باعتبارها الركيزة الأساسية لإعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية. فقد حافظت الولايات المتحدة على موقع متقدم كمصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية استراتيجية تشمل الطاقة والخدمات المالية والصناعات التحويلية. وفي هذا الصدد، بلغت حصة الولايات المتحدة نحو 38 في المائة [3] من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي[4] . وهو ما مكنها من ترسيخ نفوذها عبر شبكات الاعتماد الاقتصادي.

وإلى جانب البعد المادي، ارتكز النفوذ الأمريكي على بعد معياري-معرفي، تمثل في توظيف المؤسسات المالية الدولية وشبكات الخبراء، ومراكز البحث والتكوين المرتبطة بها، لتوجيه السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية داخل دول الإقليم، مما أسهم في ترسيخ النموذج الليبرالي بوصفه خيارا تقنيا محايدا في حين أنه اندرج ضمن بنية الهيمنة الرمزية المنتجة للقبول وإعادة تشكيل الأطر الذهنية لصناعة القرار[5].

وعليه، يمكن القول إن نمط الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية لم يتراجع بقدر ما أعاد تموضعه، متحولا من الاعتماد على القوة الصلبة إلى نموذج مركب تتكامل فيه الآليات الأمنية والاقتصادية والمؤسساتية والمعيارية، بما يضمن استدامة الدور القيادي لواشنطن داخل الإقليم.

2. صعود الصين وإعادة تشكيل معادلات النفوذ في أمريكا اللاتينية

اتسم الانخراط الصيني في أمريكا اللاتينية، منذ مطلع القرن الحادي

1 - Isabelle Vagnoux, op. cité, p.67

2 - Jean-Gérald Cadet, Les États-Unis et l'Amérique latine. De Monroe à l'Initiative pour les Amériques, ou de l'hégémonie totale à la volonté de partenariat, Cahier de recherche 2000-01, Groupe de recherche sur l'intégration continentale (GRIC), Université du Québec à Montréal, janvier 2000, p.3

3 - Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean, 2025, Executive Summary, Chapter I, p. 12

4 - سنة 2024 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بنسبة 7.1 في المائة لتصل إلى نحو 188.96 مليار دولار، وهو أعلى مستوى سجل منذ سنوات. ما يدل على استمرار جاذبية الإقليم لرأس المال العالمي رغم التباطؤ في دخول رؤوس أموال جديدة.

5 - Inderjeet Parmar, Transnational Elite Knowledge Networks: Managing American Hegemony in Turbulent Times, Security Studies, vol. 28, no. 3, 2019, pp. 538-545

والعشرين، بانتقال تدريجي من حضور تجاري وظيفي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد. ففي مرحلته الأولى، اقتصر على توسيع المبادلات التجارية، مستفيدا من التكامل الطبيعي بين احتياجات الاقتصاد الصيني من المواد الخام والقدرات التصديرية للدول اللاتينية في مجالات التعدين والزراعة والموارد الطبيعية. وقد أسهم هذا التكامل في جعل الصين شريكا تجاريا رئيسيا لعدد من دول أمريكا الجنوبية، مثل البرازيل والشيلي والأرجنتين والبيرو وفنزويلا[1] . ويمكن القول إن هذا الحضور في بداياته لم يقترن برؤية سياسية أو جيوسياسية شاملة، بل اقتصر على طابع اقتصادي وظيفي.

إلا أن هذا التوجه الوظيفي عرف تحولا نوعيا ابتداء من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، مع تزايد الاستثمارات الصينية المباشرة وتنامي التمويلات السيادية في المنطقة. فقد أصبحت الشركات المملوكة للدولة والبنوك التنموية الصينية أكثر نشاطا في مجالات الطاقة الكهرومائية والبنيات التحتية الكبرى. كما ساهمت القروض والاستثمارات طويلة الأمد في تعزيز الطابع البنيوي للتواجد الصيني. فعلى سبيل المثال سجلت الفترة الممتدة بين 2005 و2019 تركيزا ملحوظا لهذه التدفقات في أمريكا الجنوبية، وهو ما ارتقى بالصين إلى مرتبة الفاعل المالي والتنموي الاستراتيجي بعدد من دول الإقليم [2].

وشكل الإدماج الرسمي لأمريكا اللاتينية ضمن مبادرة الحزام والطريق سنة 2018 منعطفا استراتيجيا، إذ وقعت أكثر من 21 دولة من الإقليم مذكرات تفاهم في إطار المبادرة، الأمر الذي مكن بكين، من خلال مؤسساتها المالية، من الاستحواذ على أصول شركات وطنية ودولية. كما أسهم استثمارها المكثف في البنية التحتية للاتصالات وشبكات الجيل الخامس في ترسيخ شبه احتكار تقوده شركات مثل هواوي وZTE وDahuag وHikvisiong، رغم معارضة الولايات المتحدة[3] . وبذلك لم يعد الوجود الصيني مقتصرا على الموارد الأولية، بل شمل أيضا قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، من بينها الاتصالات والتكنولوجيا، والموانئ الذكية والطاقات المتجددة.

وفي ظل تداعيات جائحة كوفيد19-، عززت الصين حضورها عبر ما يعرف بدبلوماسية اللقاحات، خاصة بعد تأثر صورة بعض الفاعلين الغربيين في بلدان الجنوب، مما فتح المجال أمام الصين لتتصدر قائمة موردي اللقاحات وموفري المعدات الطبية إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (إلى جانب روسيا)[4] .

1 - Mathieu Arès, Christian Deblock et Ting-Sheng Lin, « La Chine et l'Amérique latine : le grand chambardement ? », 2011, pp. 2-4.

2 - Nuri Gök & Süleyman Ekici, "The US-China Rivalry in Latin America After 2000", Istanbul Gelisim University Journal of Social Sciences, vol. 11, no. 1, 2024, p. 200

3 - Ibid, p.201

4 - Marc Jütten, op.cité, p. 2

وهو ما عكس قدرة الصين على تكييف أدوات نفوذها مع الأزمات العالمية، وتوظيف شراكاتها الاقتصادية لترسيخ حضورها السياسي الاستراتيجي ضمن شراكة مرنة تجمع بين التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والدبلوماسية.

ويندرج التوسع الصيني ضمن سياق تحولات بنيوية شهدها النظام الدولي منذ الأزمة المالية العالمية (2008)، والتي أسهمت في تآكل مركزية الأحادية القطبية وفتح المجال أمام إعادة توزيع تدريجية لمصادر القوة والنفوذ.

وفي هذا الإطار، تعمل الصين على تثبيت موقعها بوصفها قطبا فاعلا داخل نظام دولي آخذ في التعدد، مستفيدة من التراجع النسبي في القدرة الأمريكية على الضبط الشامل للنظام الدولي ومن تنامي هوامش الحركة لدى الدول المتوسطة والنامية. ومن ثم، لا يمكن مقاربة المبادرات الصينية، وفي مقدمتها الحزام والطريق، بوصفها سياسة اقتصادية محضة، إذ تحولت من مشروع بنية تحتية عابرة للأقاليم إلى مكون بنيوي في السياسة الخارجية الصينية، حيث بات يصعب الفصل بين أهدافها التنموية وبين رهاناتها الاستراتيجية [1].

كما اتخذ الحضور الصيني أبعادا استراتيجية أكثر طموحا من خلال التركيز على الموانئ، والبنيات التحتية، والقطاعات اللوجستية الحيوية بوصفها نقاط ارتكاز استراتيجية داخل شبكات النقل العالمية، بما يتيح السيطرة على مواقع مؤثرة في تدفقات التجارة الدولية.

غير أن البعد اللوجستي لهذا التوسع لا ينفصل عن بعد جيوسياسي أعمق يرتبط بمحاولة الصين موازنة النفوذ الأمريكي تدريجيا عبر الهيمنة على مفاصل الاقتصاد الجيوسياسي الجديد بما يوفر لها أدوات ضغط في حال تصاعد الصراع في مناطق أكثر حساسية (شرق آسيا وتايوان)[2] .

هذا البعد الجيوسياسي يتقاطع مع بعد جيو- اقتصادي يتمثل في تأمين الموارد الاستراتيجية، خاصة احتياطات أمريكا اللاتينية من المعادن الحرجة، ولا سيما الليثيوم والنحاس باعتبارها مدخلات أساسية في مسارات التحول الطاقي والتكنولوجي العالمي[3] . وهو ما يعكس محاولة لتقليص التبعية للأسواق الغربية وتعزيز الاستقلال النسبي للصين داخل سلاسل القيمة العالمية.

1 - Rafael Almeida Ferreira Abrão, op.cité, pp.3-4

2 - Nuri Gök & Süleyman Ekici, op.cité, p. 192

3 - Marc Jütten, op.cité, p. 1

وإلى جانب هذه الأبعاد المادية، تواكب الاستراتيجية الصينية مقاربة خطابية ومؤسساتية تؤطر التوسع في الفضاء اللاتيني ضمن خطاب يرتكز على التعاون جنوب - جنوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمنفعة المتبادلة في إطار شراكات رابح- رابح. ورغم السمة الترويجية لهذا الخطاب، إلا أن مبادرة الحزام والطريق لا تمثل قطيعة جذرية مع السياسات الصينية القديمة، بقدر ما تعكس استمرارية استراتيجية أعيد تأطيرها وتكييفها سنة 2013 لتتلاءم والطموحات الكبرى لبكين[1] .

وعليه، فإن الحضور الصيني لا يختزل في سياسة نفوذ ظرفية، بل يندرج ضمن توجه استراتيجي يهدف إلى استثمار مرحلة الانحسار النسبي للهيمنة الغربية لإعادة التموضع في هرم القوة العالمي، ليس قوة مناوئة من الخارج، وإنما كطرف فاعل يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات من الداخل عبر توظيف متكامل للآليات الاقتصادية واللوجستية والخطابية ضمن استراتيجية بعيدة المدى.

ثانيا: تحولات التنافس الأمريكي- الصيني وتداعياته على المنطقة

لم يعد التنافس في أمريكا اللاتينية يختزل في اتساع المبادلات التجارية أو اختلاف توجهات السياسات الخارجية، بل أصبح تعبيرا عن إعادة تشكل تدريجية لبنية النفوذ داخل إقليم ارتبط تاريخيا بمركزية الدور الأمريكي. فصعود الصين بوصفها فاعلا اقتصاديا وتكنولوجيا واستثماريا في المنطقة تزامن مع انتقال النظام الدولي إلى طور أكثر تنافسية، الأمر الذي أعاد إدراج الإقليم ضمن الحسابات الاستراتيجية للقوتين في آن واحد.

وفي هذا السياق، تتداخل آليات الاقتصاد واللوجستيات والتكنولوجيا والدبلوماسية ضمن دينامية تنافسية تتجاوز منطق التبادل التجاري إلى إعادة توزيع مراكز التأثير داخل شبكات الترابط العالمي. وبالموازاة، لم يكن التفاعل اللاتيني سلبيا أو محكوما بالاصطفاف، بل اتخذ شكل إدارة براغماتية للتنافس، سعيا إلى توسيع الهوامش وتعظيم المكاسب.

وبذلك، يعالج هذا المحور تحول الإقليم إلى ساحة اختبار لإدارة التعددية القطبية الناشئة، حيث تتقاطع استراتيجيات إعادة التموضع الأمريكية والصينية مع استجابات محلية تسعى إلى تحقيق استقلالية نسبية ضمن بيئة دولية تتسم بتزايد الترابط والتنافس في آن واحد.

1 - Rhys Jenkins, op cité, pp.21-22

1.آليات التنافس في ظل التعددية القطبية وإعادة التموضع الاستراتيجي للقوتين

لم يعد الحضور الصيني في أمريكا اللاتينية مجرد امتداد لتطور العلاقات التجارية، بل أصبح توظيفا منظما لحزمة من الأدوات الاقتصادية والمالية واللوجستية والدبلوماسية، تحولت تدريجيا إلى مصادر تأثير بنيوي داخل الإقليم[1] . فالتفاعل الاقتصادي لم يعد هدفا في حد ذاته، بل تحول إلى وسيط يسهم في إعادة توزيع النفوذ ضمن مجال جغرافي ارتبط تاريخيا بنمط الهيمنة الأحادية[2] .

وتشكل مبادرة الحزام والطريق الإطار المؤسسي المركزي لهذا التوظيف، إذ تجمع بين التمويل السيادي والاستثمار المباشر، ومشاريع البنية التحتية والربط اللوجستي، ضمن رؤية متكاملة لإعادة هيكلة شبكات الترابط الاقتصادي. فالموانئ والطرق والمشاريع الطاقية لا تلعب دورا تنمويا صرفا، بل تعمل على إعادة رسم مسارات التجارة الإقليمية وربطها بالأسواق الآسيوية، بهدف تقليص الاعتماد الحصري على الممرات الخاضعة للنفوذ الأمريكي، ويحدث دوائر ارتباط طويلة الأمد مع الاقتصاد الصيني. وينظر إلى ميناء تشانكاي في البيرو، بوصفه عاملا مغيرا لقواعد اللوجستيات، نظرا لدوره في إعادة توجيه التجارة بين أمريكا اللاتينية وآسيا بعيدا عن المحيط الأطلسي وقناة بانما[3] .

ويكتسي التوسع التجاري الذي ارتفع من نحو 10 مليارات دولار عام 2000 إلى أكثر من 518 مليار دولار عام 2024، مع اتساع حصة الصين من صادرات المنطقة إلى 14% ومن وارداتها إلى 20%، دلالة تتجاوز البعد الكمي، إذ يعكس انتقال العلاقة من شراكة هامشية إلى ركيزة بنيوية في الاقتصاد الإقليمي[4] . ويولد نموذج اعتماد متبادل يمنح بكين قدرة تفاوضية غير مباشرة داخل قطاعات استراتيجية. فحين ترتبط سلاسل التوريد والموارد الأساسية وأسواق التصريف بفاعل خارجي بعينه، فإن ذلك يؤثر في حسابات السياسات الاقتصادية، ويفتح مجالا لتأثير بنيوي يتجاوز الاتفاقيات الثنائية التقليدية.

كما يشكل توظيف القروض السيادية والاستثمارات المباشرة آلية إضافية تؤثر في بيئة صناعة القرار الاقتصادي داخل الإقليم. فالمشاريع الكبرى في مجالات الطاقة والبنية التحتية والاتصالات لا ترتبط بالتمويل

1- Rafael Almeida Ferreira Abrão, op.cité, pp. 12-13

2 - Christophe Ventura, op.cité, p.11

3 - Marc Jütten, op.cité, p. 4

4 -Ibid, p.1

فحسب، بل تمتد إلى التنفيذ والتشغيل والإدارة، ما يخلق ترابطا طويل الأمد بين الأطراف المعنية. وفي سياق التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي، تزداد أهمية هذا النمط من الانخراط، نظرا لارتباطه بسلاسل إمداد وقطاعات استراتيجية تعيد تشكيل أولويات التنمية والشراكات الاقتصادية.

أما على المستوى التكنولوجي، فقد استثمرت الشركات الصينية بكثافة في البنية التحتية للاتصالات وشبكات الجيل الخامس في أمريكا اللاتينية، وهو ما مكّنها من ترسيخ حضور واسع في هذا القطاع الحيوي[1] . ولا يُفهم هذا التوسع بوصفه تحديثا تقنيا فحسب، بل ينظر إليه ضمن سياق استراتيجي أوسع يتجاوز الطابع التجاري البحت، في ظل المنافسة الجيوسياسية المتنامية حول البنية التحتية الرقمية.

ولا يُفهم هذا التوسع بوصفه تحديثا تقنيا فحسب، بل ينظر إليه ضمن سياق استراتيجي أوسع يتجاوز الطابع التجاري البحت، في ظل المنافسة الجيوسياسية المتنامية حول البنية التحتية الرقمية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، تعمل الصين على توظيف الأطر متعددة الأطراف- وفي مقدمتها منتدى الصين- سيلاك- كآليات تضفي على حضورها طابعا مؤسساتيا وتنظيميا، وقد أسهم هذا الإطار في إضفاء شرعية جماعية على الانخراط الصيني، وربط التعاون الاقتصادي بأبعاد سياسية وأمنية وتكنولوجية ضمن خطط عمل دورية[2] .

في المقابل، أدى التوسع الصيني إلى إعادة إدراج أمريكا اللاتينية ضمن أولويات التفكير الاستراتيجي الأمريكي، في سياق انتقال النظام الدولي إلى طور تنافسي يتجاوز الأبعاد التجارية إلى المجالات الجيوسياسية والتكنولوجية. فقد أقرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2022 صراحة بأن الصين تعد "المنافس الجيوسياسي الأبرز" القادر على إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحه، معتبرة أنها تجمع في آن واحد بين الإرادة المعلنة لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبين امتلاك –وبشكل متزايد– مقومات القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف[3] . وفي السياق الإقليمي شددت الاستراتيجية على أن ازدهار وأمن نصف الكرة الغربي يرتبطان مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، مع التعهد بتعميق الشراكات لحمايته من أي محاولات للتدخل أو الإكراه الخارجي، بما في ذلك من قبل جمهورية الصين الشعبية[4] .

1 - Nuri Gök & Süleyman Ekici, op.cité, p. 201

2 - Won-Ho Kim & Yang Dong, "China-Latin America Relations, 2000-2024: A Triangular Dynamic of Opportunities and Challenges," México y la Cuenca del Pacífico, vol. 14, no. 41, mayo-agosto 2025, p. 15

3 - The White House, National Security Strategy of the United States of America, October 2022, p.23

4 - Ricardo Barrios and Karla I. Rios, China's Engagement with Latin America and the Caribbean, CRS In Focus IF10982, Congressional Research Service, Updated June 23, 2023, p. 2

وتتجاوز دلالات هذا التحول البعد الخطابي، إذ تشكل وعيا متزايدا لدى صانع القرار الأمريكي بأن الانخراط الصيني، رغم طابعه الاقتصادي والدبلوماسي الغالب، ينطوي على آثار استراتيجية بعيدة المدى، وهو ما يفرض عليه تقييما طويل الأجل للمكاسب التي قد تجنيها بكين في حال تصاعد التنافس بين القوتين [1].

في ضوء هذا الإدراك، تحددت مسارات إعادة التموضع الأمريكي في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. تعميق الانخراط الدبلوماسي والمؤسسي :

عبر تكثيف الحضور السياسي من خلال تفعيل الأطر الإقليمية وتعميق الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، بهدف تحصين الإقليم من اتساع نطاق المبادرات الصينية، ومنها مبادرة الحزام والطريق[2] .

2. إطلاق بدائل اقتصادية وتمويلية:

وتندرج ضمن مقاربة الأمن الاقتصادي الأمريكية، عبر دعم سلاسل إمداد موثوقة وتحفيز استثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة، مع التحذير من المخاطر المرتبطة ببعض المشاريع الصينية ذات الأبعاد المزدوجة أو المديونية المرتفعة[3] .

3. تفعيل المقاربة الأمنية والدفاعية:

حيث أعادت واشنطن إدراج المنطقة ضمن اعتبارات "الردع المتكامل"، مع تعزيز التعاون الدفاعي ومراقبة الأنشطة ذات الصلة بالصين، بما يهدف إلى تعزيز قدرات الشركاء والحفاظ على موقعها كشريك أمني محوري في الإقليم[4] .

غير أن فعالية هذا التموضع تواجه قيودا بنيوية ناتجة عن تشابك المصالح الاقتصادية بين الصين ودول المنطقة، وصعود توجهات لدى عدد من الحكومات اللاتينية نحو تنويع الشركاء الدوليين لتوسيع هامش استقلالها الاستراتيجي. ومن ثم، فإن الاستجابة الأمريكية لا تعكس عودة إلى نمط الاحتواء الضمني بقدر ما تعبر عن إدارة تنافس ممتد في فضاء إقليمي لم يعد أحادي النفوذ، انسجامًا مع الرؤية الأوسع التي تطرحها استراتيجية 2022 بشأن طبيعة "العقد الحاسم "في تشكيل ملامح النظام الدولي[5] .

1 - R. Evan Ellis, The Strategic Dimension of Chinese Engagement with Latin America (Washington, DC: William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, 2013, p. 2.

2 - Ricardo Barrios and Karla I. Rios, op.cité, p. 2

3 - Laura J. Richardson, Posture Statement of U.S. Southern Command before the House Armed Services Committee, 12 March 2024, pp. 15-16.

4 - Ibid, p.2

5 - The White House, op.cité, p. 9

2. استجابات دول أمريكا اللاتينية وحدود الاستقلالية في ظل التعددية القطبية

تبنت معظم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في إدارتها للتنافس الصيني-الأمريكي مقاربة لا تقوم على منطق «الاصطفاف الصفري»، بل على نهج براغماتي يهدف إلى تعظيم المكاسب وتوسيع هامش المناورة في سياق دولي يتسم بتزايد التعددية. ففي إطار ما يُعرف بـ«الدينامية الثلاثية» (الولايات المتحدة-الصين-أمريكا اللاتينية)، تميل حكومات المنطقة إلى اتباع موازنة مرنة تجمع بين تعميق الشراكات الاقتصادية مع الصين والحفاظ على الروابط المؤسسية والأمنية التاريخية مع الولايات المتحدة، بما يتيح لها الاستفادة من الطرفين وتقليل كلفة الانحياز الحاد[1] .

فدول أمريكا اللاتينية تنظر إلى الانخراط الاقتصادي مع الصين بوصفه مصدرا مهما للتجارة والتمويل والبنية التحتية، لكنه في الوقت نفسه يثير هواجس تتعلق بفرط الاعتماد واختلالات الميزان التجاري، ما يدفع العديد من الدول إلى تنويع شركائها بدل الارتهان لطرف واحد[2] . وفي السياق ذاته، تلاحظ خدمة أبحاث الكونغرس أن توسع العلاقات الصينية-اللاتينية ظل في جوهره اقتصاديا ودبلوماسيا، لكنه بات يثير نقاشا أمريكيا متزايدا حول تداعياته على المصالح الأمريكية.

وعلى المستوى النظري-التطبيقي، يبرز مفهوم "التحوّط" (hedging) باعتباره إطارا تحليليا ملائما لفهم سلوك عدد من دول الإقليم في سياق التنافس بين الولايات المتحدة والصين. حيث تسعى دول من الإقليم كالبرازيل مثلا إلى تعظيم المكاسب الاقتصادية مع بكين مع السعي، في الآن نفسه، إلى عدم فقدان مزايا الارتباط الأمني والسياسي بالولايات المتحدة، وتجنب الارتهان الكامل لأي من الطرفين[3] .

وعليه، فإن أثر التعددية القطبية/التنافسية على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي في المنطقة يرتكز على معادلة مزدوجة. فمن جهة، توسع البيئة الدولية الأكثر تنافسا هامش التفاوض النسبي عبر "بدائل" واقعية في التمويل والتجارة والشراكات (ومنها بديل الصين)، وهو ما يعضده نمو الثقل التجاري والاستثماري الصيني في المنطقة خلال العقدين الأخيرين. ومن جهة أخرى، تبقى هذه الاستقلالية مشروطة بإمكانية توليد تبعيات جديدة، لا سيما عبر تركز الصادرات في المواد الأولية أو المعادن الانتقالية، أو عبر اندماج غير متكافئ في سلاسل القيمة العالمية. وهو ما تحذر منه تحليلات حديثة لعلاقات الصين والإقليم ضمن مقاربة "النمو الأخضر أم الاعتماد السلعي". إذ إن تنامي الطلب على الموارد يعزز النفوذ التفاوضي لبعض الدول، لكنه قد يعمق نمط الارتباط القائم على المواد الخام، ما لم يترافق مع سياسات

1 - Won-Ho Kim & Yang Dong, op cité, pp.25-26

2 - Nuri Gök & Süleyman Ekici, op.cité, p. 193

3 - Richard J. Cook, Mateus Bilhar, Maximilian Ohle, and Zhaoying Han, "Hedging Comes to Latin America: Gauging Brazil's Coping Strategies vis-à-vis the Sino-US Peer Competition," Journal of Latin American Studies, 2025, p. 1.

تصنيع محلي وتنويع إنتاجي[1]. كما تلفت تقارير المنظمات الإقليمية إلى أن تحسن فرص التموقع التجاري لا يترجم تلقائيا إلى ترقية بنيوية ما لم يعالج قيد الاندماج غير المتكافئ في سلاسل القيمة[2].

ضمن هذه البراغماتية، لا يفهم انضمام دول الإقليم إلى مبادرات تقودها الصين، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، بوصفه إحلالا لمسار مؤسسي محل آخر أو قطيعة مع الأطر الغربية القائمة، بل يندرج في إطار متعدد المستويات تتكامل فيه الاتفاقيات الثنائية مع الصيغ الإقليمية والدولية. حيث تبرز التجربة أن نسبة كبيرة من الالتزامات المعلنة في الأطر الجماعية ظلت ذات طابع ثنائي في التطبيق، في حين تعكس هشاشة البنيات الإقليمية واقعا يقوم على تنوع المسارات وتراكبها. ف"سيلاك" نفسها تعاني من هشاشة وانقسامات داخلية، ولم تبن على توافق كامل بقدر ما استندت إلى رؤية الأغلبية بشأن دورها وأهدافها. وعليه، فإن هذا الانخراط يدار بمنطق توسيع الخيارات الدبلوماسية بدل استبدالها، بما يتيح لدول الإقليم الحفاظ على علاقاتها التقليدية والانخراط في مبادرات جديدة في آن واحد[3] .

وعليه، تتراوح استراتيجيات دول الإقليم بين ما يلي:

1. الموازنة المرنة بين القوتين:

من خلال الجمع بين تعزيز الروابط الاقتصادية مع الصين والحفاظ على العلاقات المؤسسية والأمنية مع الولايات المتحدة؛

2. تنويع الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية:

لتقليل مخاطر التبعية والانكشاف الأحادي؛

3. استثمار التنافس كرافعة تفاوضية:

لتحسين شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي، سواء في مجالات التمويل أو الاستثمار أو نقل التكنولوجيا.

ويعكس هذا النمط تحول أمريكا اللاتينية من مجال نفوذ أحادي إلى فضاء تفاوضي متعدد الأقطاب، تدار فيه علاقات الاعتماد المتبادل وفق حسابات براغماتية تهدف إلى تعظيم المكاسب وتقليص كلفة الانخراط في صراع القوى الكبرى، ضمن حدود استقلالية نسبية تظل مشروطة بالبنية الإنتاجية وبطبيعة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

يمكن القول في النهاية، أن التحولات الجارية في أمريكا اللاتينية تبرز أن الإقليم لم يعد يختزل في كونه مجال نفوذ تقليدي لقوة واحدة، بل تحول

1 - Rebecca Ray, Zara C. Albright and Enrique Dussel Peters (2024). China-Latin America and the Caribbean Economic Bulletin, 2024 Edition. Boston University Global Development Policy Center, pp. 33-34.

2 - Kevin P. Gallagher and Rebecca Ray, China-Latin America and the Caribbean Economic Bulletin 2025 Edition (Boston: Boston University Global Development Policy Center, 2025), pp. 8-11.

3 - Detlef Nolte, "The China-CELAC Forum and the Fractured Latin American Regionalism," Iberoamericana - Nordic Journal of Latin American and Caribbean Studies, 2024, p. 53.

إلى فضاء تنافسي تتقاطع فيه استراتيجيات إعادة التموضع للقوى الكبرى مع حسابات براغماتية للدول الإقليمية.

فصعود الصين، بما يحمله من أبعاد اقتصادية ولوجستية وتكنولوجية ومؤسساتية، لم يؤد إلى إزاحة فورية للنفوذ الأمريكي، بل أفضى إلى إعادة تشكيل تدريجية لمعادلات القوة داخل فضاء ارتبط تاريخيا بالهيمنة الأحادية. وفي المقابل، أعادت الولايات المتحدة إدراج الإقليم ضمن أولوياتها الاستراتيجية، عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية تسعى إلى إدارة تنافس طويل الأمد لا إلى احتواء تقليدي مباشر، في محاولة لاحتواء النفوذ الصيني.

غير أن التحليل يبين أن موقع دول أمريكا اللاتينية لا يفهم بوصفه موقعا سلبيا بين قطبين متنافسين، بل كفاعل يسعى إلى توسيع هامش الحركة والمناورة عبر الموازنة المرنة، وتنويع الشراكات واستثمار التنافس لتحسين شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تبقى هذه الاستقلالية نسبية ومشروطة بالبنية الإنتاجية، وطبيعة الارتباط بسلاسل القيمة، وقدرة الدول على تفادي نماذج تبعية جديدة.

وعليه، فإن التنافس الأمريكي-الصيني في أمريكا اللاتينية يعكس تحولا أعمق في بنية النظام الدولي، حيث لم تعد مناطق النفوذ تدار بمنطق الاحتكار، بل ضمن شبكات ترابط واعتماد متبادل تنتج في آن واحد فرصا للمناورة وقيودا بنيوية. وتظل قدرة الإقليم على تحويل التعددية القطبية إلى رافعة للتنمية المستدامة رهينة بمدى نجاحه في الانتقال من موقع التلقي إلى موقع الفاعلية البنيوية داخل الاقتصاد العالمي.

صناعة القرار السياسي الخارجي في النظام الرئاسي المكسيكي: قراءة تحليلية

د. محمد عطيف، أستاذ العلاقات الدولية بكلية الحقوق جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

تعتبر صناعة القرار السياسي الخارجي في النظام الرئاسي المكسيكي من أبرز الموضوعات في الدراسات المقارنة، بالنظر إلى ما يميز المكسيك من تراكم تاريخي وتجارب سياسية متباينة بين التسلطية والديمقراطية، وبين الاستقلالية الوطنية والتأثر بالضغوط الدولية.

وفي هذا الإطار، صدر دستور المكسيك لعام 1917 عقب الثورة المكسيكية[1] ، مؤسسا لنظام رئاسي وفيديرالي قوي، مستلهما بعض المبادئ الأمريكية، لكنه أضاف تركيزا أكبر للسلطة التنفيذية، مع إدماج ضمانات للحريات وحقوق الفئات الاجتماعية؛ بحيث تنص المادة 80 من الدستور على أن السلطة التنفيذية تسنَد إلى رئيس الجمهورية، الذي يمثل رأس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت ذاته، ويملك صلاحيات واسعة تشمل قيادة الحكومة، وتوجيه السياسة العامة، وإبرام المعاهدات الدولية بعد مصادقة مجلس الشيوخ، وتعيين كبار المسؤولين في الدولة. ومما يؤكد ذلك، أن هذا النص يمنح للرئيس موقعا مركزيا في صياغة السياسة الخارجية، لكن تركيز السلطة التنفيذية لا يعني غياب التفاعلات المؤسسية أو التوازنات البنيوية، إذ أن الرقابة البرلمانية، والسلطة القضائية، والفاعلين الآخرين مثل وزارة الخارجية، والأحزاب السياسية وجماعات الضغط الاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني وغيرها، تشكل معا شبكة من التوازنات والضوابط.

كما تمارس البيئة الدولية والإقليمية تأثيرا مباشرا على توجّهات السياسة الخارجية المكسيكية، إذ تحتل المكسيك موقعا استراتيجيا في المنطقة ويشكلها ضغط القوى الكبرى، في الوقت الذي تشهد فيه تفاعلات جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالتالي، فإن القرار الخارجي المكسيكي نتاج مستمر لتفاعل داخلي بين هرم السلطة التنفيذية والمؤسسات الأخرى، وتوازنات سياسية واجتماعية، ومعقدة بفعل التأثيرات والضغوط الخارجية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية متكاملة لآليات صناعة القرار السياسي الخارجي في المكسيك، مع التركيز على ديناميات

1 - محمد أشركي، دستورانية أمريكا اللاتينية: التوجهات والملامح الكبرى، أمريكا اللاتينية أفقا للتفكير، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الجزء الأول، السنة 2019، ص 92.

السلطة، وتعدد الفاعلين المؤسسيين، وتفاعل البيئة الداخلية والخارجية، في ظل نظام رئاسي يجمع بين قوة المركز التنفيذي وتعقيدات البيئة السياسية والاجتماعية الدولية.

أولا : نافذة لفهم بنية النظام السياسي المكسيكي

تمثل المكسيك نموذجا متميزا في الأنظمة السياسية بأمريكا اللاتينية، إذ تجمع بين الإرث التاريخي للنضال من أجل الديمقراطية، والتعقيد البنيوي الذي يميز الدولة الاتحادية. ولعل فهم الإطار المؤسساتي للنظام السياسي في المكسيك يستدعي الوقوف أولا على طبيعة نظامها السياسي، باعتباره المحدد الرئيسي لتوزيع السلطات والعلاقات بين الفاعلين الدستوريين.

1. طبيعة بنية الدولة وتوزيع السلطات

يستند النظام السياسي المكسيكي إلى دولة جمهورية اتحادية ديمقراطية رئاسية، تجمع بين الوحدة الوطنية ولامركزية واسعة للولايات، ويؤطره الدستور المكسيكي لعام 1917. ويتيح هذا النموذج توزيع السلطات بين المركز والمكونات الفيديرالية، بما يضمن استقلالية الولايات في إدارة شؤونها الداخلية ضمن إطار الدولة الموحدة، وهو تصميم نشأ نتيجة تسوية تاريخية بين المركز والمحيط بعد فترات طويلة من الحكم المركزي، لا نتيجة للتعددية الإثنية أو اللغوية كما في بعض النماذج المقارنة.

ولهذا، يقوم التنظيم السياسي المكسيكي على اتحاد فيديرالي متماسك يتألف من 31 ولاية والمنطقة الفيديرالية (مكسيكو سيتي)، ويستند إلى مبدأ الاستقلال الذاتي للولايات في إطار وحدة الدولة. والملاحظ من خلال هذا البناء الفيديرالي، أنه لم يكن وليد التوازن بين مكونات إثنية أو لغوية كما هو الحال في بعض النماذج المقارنة، بل جاء نتيجة تسوية تاريخية بين المركز والمحيط لضمان اللامركزية الإدارية والسياسية بعد فترات طويلة من الحكم المركزي[1].

وللإشارة هنا، يؤكد الدستور المكسيكي على الفصل المرن للسلطات، بحيث يحتفظ الرئيس بصلاحيات تنفيذية واسعة، بينما يمنح الكونغرس قوة تشريعية مزدوجة عبر مجلس النواب ومجلس الشيوخ، لضمان تمثيل الشعب من جهة، وتمثيل الولايات من جهة أخرى. أما السلطة القضائية، فتعتبر الضامن النهائي لاحترام الدستور وحماية الحقوق الأساسية، ويقع على رأسها المحكمة العليا للعدل. تضم السلطة القضائية أيضا المحاكم الدوائرية ومجلس القضاء الاتحادي، لتوفير نظام متكامل للفصل في النزاعات بين السلطات أو بين الأفراد والدولة، وضمان التزام جميع الجهات بالدستور

1 - The Mexican Electoral System, 22 abril 2017 , Instituto Nacional Electoral, https://ine.mx/the-mexican-electoral-system/

والقوانين الاتحادية، بما يعكس تصميما دقيقا لتحقيق التوازن المؤسسي والاستقرار السياسي[1].

وبوجه عام، يعكس النظام السياسي المكسيكي توازنا بين الطابع الجمهوري والفيديرالي والديمقراطي والرئاسي، حيث يتيح الفصل المرن للسلطات مشاركة فعالة للولايات والمواطنين، ويضمن الرقابة المتبادلة بين الرئيس والبرلمان والقضاء، ويتيح للسلطة القضائية دورا مؤثرا في حماية الحقوق والديمقراطية. هذه البنية المتكاملة تجعل النظام المكسيكي قادرا على إدارة الشؤون الوطنية بكفاءة، مع الحفاظ على استقرار الدولة ومرونتها السياسية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في صياغة السياسات وصنع القرار السياسي على مختلف المستويات.

2. السلطة التنفيذية بين الشرعية الانتخابية والمركزية السياسية

يعدّ الدستور السياسي لعام 1917 أول وأهم مؤسسة قانونية وسياسية نشأت عن خاتمة الثورة المكسيكية. وقد تجلّت القيادة الحاسمة لفينوستيانو كارانثا في العملية القانونية والتنظيمية التي أدت إلى انتخاب وتنصيب المؤتمر التأسيسي (دجنبر 1916 - يناير 1917)، كما تأكدت رئاسته الدستورية في أول انتخابات اتحادية نص عليها الدستور، مما رسخ سلطته كرئيس للجمهورية في النظام السياسي الجديد[2] .

وعلى هذا النحو، منح هذا الدستور السلطة العامة صلاحيات واسعة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأرست من خلال المؤتمر التأسيسي لعام 1917 أسس دولة قوية تمثل مركزية السلطة فيها بشكل مكثف في شخصية رئيس الجمهورية، الذي يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة والسلطة العليا على القوات المسلحة. وكانت الدولة في تلك الفترة لا تزال مشروعا سياسيا يحتاج إلى سلطة مركزية معترف بها وقادرة على فرض الطاعة بين مختلف الفئات الاجتماعية والأقاليم، أو على الأقل بين القوى الرئيسية الفاعلة في المجتمع.

وقد تطلب بناء هذه الدولة نظاما سياسيا قادرا على توجيه الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب مؤسسات وقواعد وإجراءات تهدف إلى تجديد حاملي السلطة دون اللجوء للعنف، وإعداد أطر حكومية وموظفين عموميين مؤهلين. وقد أرست التجربة المؤسساتية والفاعلون

1 - Torruco, José G. "The Separation of Powers in Mexico." Duquesne Law Review, vol. 47, no. 4, 2009, pp. 761-796. https://dsc.duq.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3660&context=dlr

2 - González Ayerdi, Francisco. “El sistema político mexicano en los siglos XX y XXI.” In Conceptos fundamentales y debates recientes de la ciencia política en México, edited by Francisco Reveles Vázquez, TeseoPress. https://www.teseopress.com/conceptosfundamentalesydebatesrecientesdelacienciapolitica/chapter/el-sistema-politico-mexicano-en-los-siglos-xx-y-xxi/.

السياسيون، سواء بشكل رسمي أو ظرفي، من خلال التحالفات والصدامات الداخلية، قواعد لحل التناقضات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية بين الريف والمدينة، وبين القوى الإقليمية المختلفة، في حين شكلت العلاقات مع الكنيسة بعدا معقدا وداميا استمر بين عامي 1926 و1929، مع بؤر مستمرة حتى نحو عام 1939. كما تم وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية للمكسيك، وخضعت قدرة المسؤولين في بناء الدولة ونظامها السياسي منذ عام 1917 حتى 1940 لاختبار حقيقي على مستوى المهارة والاستراتيجية[1] .

وكان نطاق وعمق الإصلاحات الوطنية، ولا سيما المواد الدستورية 3 و4 و27 و123 و130، موضع صدامات وتباينات في تطبيقها بين رئاسات الجمهورية خلال تلك الفترة. وعلى هذا المنحى، قد أدت الاختلافات في تفسير الولاية الدستورية ومتطلبات القطاعات الاجتماعية المرتبطة بالقوانين العمالية والزراعية إلى صدامات داخلية كبيرة بين أعضاء السلطة التنفيذية ورؤسائها، خاصة فيما يتعلق بالشؤون الدينية والتعليمية. وقد أفرزت هذه الصدامات، إلى جانب الاتفاقات التي أُبرمت لحلها، بناء النظام السياسي لما بعد الثورة، وتحقق أخيرا توافق وطني كبير عام 1940 استمر حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وفي البدايات، أبرزت تجربة الجنرال ألفارو أوبريغون في تعديل الدستور وإرساء إعادة الانتخاب غير المتتالية نقطة لا رجعة فيها في النجاح المؤقت، غير أن اغتياله كرئيس منتخب في ظل التوتر الناتج عن الصراع الديني وإعادة انتخابه كشف عن غياب ميثاق مقبول من القوى الثورية المختلفة لخلافة سلمية ومؤسساتية للسلطة التنفيذية، كما تجلت الانقسامات والأزمات بين مؤيدي كارانثا وتحالف السونور عند نهاية الفترة الدستورية الأولى[2] .

وعليه، يتميز النظام المكسيكي بتركيز كبير للسلطة في يد الرئيس، الذي يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للقوات المسلحة [3]، وينتخب لولاية واحدة مدتها ست سنوات دون إمكانية إعادة الترشحِّ. الشيء الذي يدل على أن هذا القيد الدستوري يبين رغبة المشرّع المكسيكي في تجنب تكرار ظاهرة "الرئاسة الأبدية" التي عرفتها دول أخرى في المنطقة، وفي الوقت نفسه يمنح الرئيس سلطة تنفيذية مستقرة تمكنه من تنفيذ برنامجه السياسي دون ضغوط انتخابية متكررة.

إلا أن هذا التركيز يجعل من الرئيس محور الحياة السياسية، إذ يمتلك سلطة المبادرة التشريعية والتعيين في المناصب العليا، كما يحتفظ بنفوذ

1 - González Ayerdi, Francisco Op.cit.

2 - Op. cit.

3 - تنص المادة 80 من دستور المكسيك لسنة 1917 المعدل سنة 2007: تناط ممارسة السلطة التنفيذية الاتحادية العليا بشخص واحد هو "رئيس الولايات المتحدة المكسيكية".

غير مباشر على حكومات الولايات. وبالتالي، فإن الشرعية الانتخابية الواسعة تُترجم في الواقع إلى مركزية سلطوية مقنّعة بالمؤسسات، رغم التوازنات الشكلية بين السلطات.

3.السلطة التشريعية وتوازن التمثيل

بمقتضى دستور المكسيك، تناط السلطة التشريعية بالكونغرس العام المكوَّن من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ؛ ويتمتع كلا المجلسين بصلاحيات وسلطات متكافئة، باستثناء ما نصّ عليه الدستور من اختصاصات حصرية لأحدهما [1]. وبهذا، يعتبر الكونغرس المكسيكي بنظامه المزدوج (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) تجسيدا لتوازن دقيق بين مبدأ الأغلبية ومبدأ التمثيل النسبي؛ ومن المعلوم أن اختيار 300 نائب بالأغلبية و200 بالتمثيل النسبي [2] يهدف إلى الحفاظ على التعددية الحزبية ومنع عودة هيمنة حزب الثورة المؤسسية (PRI) الذي حكم البلاد لعقود طويلة[3].

وفي هذا السياق، يرى عدد من الباحثين أن الهدف من اعتماد نظام المجلسين هو تحقيق توازن مؤسساتي بين السلطة التنفيذية ومجلس النواب، والحدّ من أي اندفاع أو تسرّع في إقرار القضايا البرلمانية سواء من قِبل النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا النظام إلى تعزيز قدرة المؤسستين التشريعيتين على رصد الأخطاء أو مواطن القصور في عمل كلٍّ منهما، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الرقابة والشفافية والمساءلة، ويفتح المجال أمام نقاش أوسع وأكثر عمقا، فضلا عن تمكين أحد المجلسين من القيام بدور الوسيط عند حدوث تعارض بين السلطة التنفيذية وأحد المجلسين[4].

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد الدستورية التي تمنع أي حزب من الحصول على أكثر من 300 مقعد، أو من تجاوز نسبة ثماني نقاط مئوية بين الأصوات والمقاعد، تظهر أن هناك وعيا مؤسساتيا بخطورة تركيز القوة التشريعية بيد حزب واحد، خصوصا في نظام رئاسي قد يُفضي غياب التوازن فيه إلى شبه احتكار للسلطة. من جهة أخرى، فإن تمثيل مجلس الشيوخ

1 راجع دستور المكسيك، القسم الثالث الخاص بصلاحيات الكونغرس، المواد 73 إلى 77.

2 - Sánchez, Emmanuel. "The Legislative Branch in Mexico: Structure and Main Functions." Political Studies Association, 2022. https://psaparliaments.org/wp-content/uploads/2022/02/The-Legislative-Branch-in-Mexico-Structure-and-Main-Functions.-Emmanuel-Sanchez-1.pdf

3 - Klesner, Joseph L. "Electoral Reform in Mexico's Hegemonic Party System: Perpetuation of Privilege or Democratic Advance?" Kenyon College. https://www2.kenyon.edu/Depts/PSci/Fac/klesner/Electoral_Reform_in_Mexico.htm.

4 - Bicamarismo o bicamaralismo ,Art. 50 Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos, https://sil.gobernacion.gob.mx/Glosario/definicionpop.php?ID=21

للولايات يعزز البعد الفيديرالي للنظام، ويمنح الولايات صوتا مؤثرا في العملية التشريعية، لا سيما في القوانين ذات الطابع الوطني أو الإصلاحي.

4. دور المحكمة العليا للعدل في النظام الدستوري المكسيكي

تحتل المحكمة العليا للعدل موقعا محوريا في النظام الدستوري المكسيكي، إذ تمثل صمام الأمان أمام تجاوزات السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويُعدّ اختيار قضاتها عبر ترشيح رئاسي وموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين آلية توازن مؤسساتي تضمن استقلال القضاء دون عزله عن الدينامية السياسية للدولة.

ولهذا، تعتبر المحكمة الدستورية المكسيكية أعلى هيئة قضائية، وتتولى رئاسة السلطة القضائية الاتحادية، التي تتمثل مهمتها الرئيسة في ضمان توافق القوانين والتشريعات مع الدستور، وحماية حقوق الإنسان من أي انتهاك محتمل. وبصفتها حامية للدستور، تعمل المحكمة على ترسيخ مبدأ فصل السلطات وتعزيز الديمقراطية وضمان الحقوق الأساسية لجميع المقيمين على التراب الوطني. ويصدر القضاة أحكامهم بكامل هيئتهم، بحضور جميع الأعضاء الأحد عشر، مع العمل في غرفتين، كل منهما تتألف من خمسة أعضاء، مع استثناء القاضي الذي يرأس المحكمة من عضوية أي من الغرفتين.

يعمل أعضاء المحكمة ضمن فرق متخصصة، حيث يدرسون القضايا الموكلة إليهم، ثم يناقشونها مع زملائهم قبل إصدار القرارات. وتُتخذ جميع الأحكام بالتصويت المفتوح والمستقل، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الفردية وتعزيزها. أما السلطة القضائية الاتحادية[1] ، فهي واحدة من السلطات الثلاث في المكسيك إلى جانب التنفيذية والتشريعية، وتختص بالحفاظ على النظام المؤسسي الذي ينص عليه الدستور. ومن مهامها تفسير القوانين، والتدخل عند انتهاك أي قانون أو تقصير من أي سلطة، وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن الفصل في النزاعات بين الأطراف الخاصة وفقا لمبادئ القانون الدستوري والاجتماعي والديمقراطي.

وباختصار، تتميز التجربة القضائية المكسيكية بكونها طوّرت تدريجيا مفهوم القضاء الدستوري كفاعل سياسي، لا سيما في قضايا الحريات العامة، وحقوق السكان الأصليين، والنزاعات الانتخابية، مما منحها دورا يتجاوز الطابع القضائي إلى دور الضابط الديمقراطي[2] .

1 - يتألف القضاء الاتحادي في المكسيك حاليا من الهيئات التالية: المحكمة العليا للعدل في الدولة - مجلس القضاء الاتحادي - الجلسات العامة الإقليمية - محاكم الدائرة الجامعية - محاكم الاستئناف الجماعية - المحاكم الجزئية - المحكمة الانتخابية للسلطة القضائية للاتحاد.

2 - Castagnola, Andrea, y Saúl López Noriega, eds. Judicial Politics in Mexico: The Supreme Court and the Transition to Democracy. Nueva York: Routledge,2017. https://www.routledge.com/Judicial-Politics-in-Mexico-The-Supreme-Court-and-the-Transition-to-Democracy/Castagnola-LopezNoriega/p/book/9781138697829

رغم هذا التطور المؤسسي، يلاحظ أن النظام المكسيكي ما يزال محصورا ضمن الديمقراطية التمثيلية التقليدية، إذ لا يتضمن الدستور أي آليات للديمقراطية شبه المباشرة مثل الاستفتاء أو المبادرة الشعبية أو سحب الثقة من الممثلين المنتخبين. ويفسر هذا الاختيار برغبة النخبة السياسية في الحفاظ على استقرار المؤسسات، وتجنب الانزلاق نحو الشعبوية أو الفوضى القانونية، لكنه في المقابل يحد من انخراط المواطنين المباشر في صنع القرار العام.

ثانيا: صناعة القرار السياسي الخارجي في المكسيك: المتدخلون والعوامل المحددة

تشكل السياسة الخارجية نتاجا لعملية مؤسساتية معقّدة تتداخل فيها اعتبارات داخلية وخارجية[1] ، ولا تقتصر على فاعل واحد، بل تشارك في صياغتها وتنفيذها عدة مؤسسات دستورية وسياسية. لذلك، فصنع القرار الخارجي يمر بمراحل مترابطة تبدأ بتشخيص البيئة الدولية، وتحديد المصالح والأهداف، ثم اختيار البدائل الممكنة، وصولا إلى التنفيذ ضمن الإطار القانوني للدولة. وفي هذا السياق، تتقاطع السياسة الخارجية مع الشأن الداخلي، سواء من حيث البنية الدستورية، أو موازين القوى السياسية، أو المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الحالة المكسيكية، يحدد الدستور الإطار العام لتوزيع الأدوار بين المتدخلين في صناعة القرار الخارجي، حيث يحتل رئيس الجمهورية موقع الصدارة في توجيه السياسة الخارجية وفق المبادئ المنصوص عليها في المادة 89، مع مشاركة مؤسسات أخرى، مثل وزارة الخارجية، والسلطة التشريعية، وباقي الأجهزة الاتحادية ذات الامتداد الدولي. ويعكس هذا التعدد المؤسسي طبيعة النظام السياسي المكسيكي، الذي يجمع بين مركزية القرار التنفيذي ووجود آليات للتنسيق والرقابة، ما يجعل السياسة الخارجية حصيلة تفاعل بين الفاعلين الرسميين، وليس مجرد تعبير أحادي عن إرادة السلطة التنفيذية[2] .

1. المتدخلون في صناعة القرار الخارجي بالمكسيك

تتميز عملية صنع القرار الخارجي في المكسيك بتعدد الفاعلين والمؤسسات المشاركة فيها، حيث يتقاسم الدور عدد من الأطراف الرسمية وغير الرسمية. وعلى رأس هذه المنظومة يأتي رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات دستورية واسعة في قيادة السياسة الخارجية

1 - الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، السنة 2002، ص 13.

2 - Instituto Mexicano de Estrategia, https://vlex.com.mx/vid/politica-exterior-698733393

للبلاد. كما تساهم مؤسسات أخرى كوزارة الخارجية والكونغرس وجماعات المصالح في التأثير على توجهات السياسة الخارجية المكسيكية. وتتباين درجة تأثير هؤلاء المتدخلين وفقا للسياق السياسي والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالقرار.

1 - دور رئيس الدولة في صنع القرار الخارجي المكسيكي:

يمثل رئيس الجمهورية في المكسيك الفاعل المركزي في توجيه السياسة الخارجية وصنع قراراتها الكبرى، وهو موقع يستند إلى الأساس الدستوري للنظام الرئاسي الذي يجمع بين وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة. هذا التمركز الدستوري للسلطة يمنح الرئيس قدرة واسعة على تحديد المبادئ العامة للسياسة الخارجية، وتقييم البيئة الدولية، وصياغة الأولويات الاستراتيجية للدولة[1] .

ولهذا، يضطلع الرئيس في المكسيك بوظيفة قيادية فعلية تشمل توجيه الجهاز الدبلوماسي والإشراف المباشر على وزارة الخارجية، بما يجعل السياسة الخارجية انعكاسا مباشرا لرؤية السلطة التنفيذية العليا[2] . فضلا عن ذلك، إن الصلاحيات المتعلقة بالتفاوض على المعاهدات الدولية، واعتمادها بعد مصادقة مجلس الشيوخ، تمنح الرئيس أداة مؤسساتية حاسمة في إعادة تشكيل شبكة العلاقات الخارجية للمكسيك، سواء في المجالات الاقتصادية أو الأمنية أو متعددة الأطراف، وهو ما يعزز الطابع الشخصاني النسبي لصنع القرار الخارجي داخل الإطار الدستوري القائم.

إلى جانب الصلاحيات القانونية، يبرز البعد السياسي والإديولوجي للرئيس كعامل مؤثر في توجيه السياسة الخارجية، إذ تسمح مركزية القرار للرئيس بإضفاء توجهاته الفكرية والحزبية على الخطاب الدبلوماسي وعلى تموقع المكسيك داخل النظام الدولي[3] . ويتجلى ذلك بشكل خاص في تحديد طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، أو في تبني سياسات أكثر انفتاحا على التعاون جنوب-جنوب، أو في تعزيز حضور المكسيك في القضايا العالمية كالهجرة والتغير المناخي والتنمية.

ومن الواضح، أن هذا التداخل بين القانوني والسياسي يجعل من شخصية الرئيس وخياراته الإديولوجية عنصرا حاسما في تفسير التباينات التي تطرأ على السياسة الخارجية بين الإدارات المتعاقبة[4] . وعليه، فإن فهم

1 - Start Ops Mexico. "Mexican Executive Power: The Presidential Way." Accessed December 27, 2025. https://start ops.com.mx/executive-branch/

2 - Secretaría de Relaciones Exteriores. "El Gobierno de México bajo una política exterior transparente, humanitaria y efectiva." Comunicado No. 427, December 2, 2019. https://www.gob.mx/sre/prensa/el-gobierno-de-mexico-bajo-una-politica-exterior-transparente-humanista-y-efectiva.

3 - "La política exterior de AMLO: entre apatía, economía e ideología." Diálogo Político, 24 de febrero de 2020. https://dialogopolitico.org/agenda/la-politica-exterior-de-amlo-entre-apatia-economia-e-ideologia

4 - Sposito, Italo. "La política exterior de Andrés Manuel López Obrador: el rol del presidente y la delegación a las burocracias." Revista InterAção 15, no. 3 .2024. p2 . https://doi.org/10.5902/2357797587255

السياسة الخارجية المكسيكية يظل رهينا بتحليل الدور الرئاسي بوصفه نقطة التقاء بين السلطة الدستورية، والحسابات السياسية، والضغوط البنيوية التي يفرضها المحيط الإقليمي والدولي، وهو ما يفسر الطابع الديناميكي والمتغير لتموقع المكسيك في الساحة الدولية المعاصرة.

2 - مساهمة وزارة الخارجية المكسيكية في صنع القرار الخارجي

تجسد وزارة الخارجية المكسيكية فاعلا مؤسسيا محوريا في منظومة صنع القرار الخارجي، وإن كان دورها يظل من حيث المبدأ، تنفيذيا ومؤطرا ا بالتوجّهات العامة التي يحددها رئيس الجمهورية وفق المادة 89 من الدستور. غير أن هذا الطابع التنفيذي لا ينفي امتلاك الوزارة لهامش مؤثر في بلورة السياسة الخارجية، خاصة عبر خبرتها التقنية، واستمراريتها المؤسسية، وقدرتها على ترجمة المبادئ الدستورية إلى سياسات عملية؛ فالارتكاز على الخطة الوطنية للتنمية يمنح العمل الدبلوماسي بعدا استراتيجيا يربط بين السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويجعل من وزارة الخارجية حلقة وصل بين الرؤية السياسية العليا ومتطلبات التنفيذ اليومي في بيئة دولية معقدة ومتغيرة[1] . زيادة على ذلك، إن احتكام الوزارة إلى إطار قانوني واضح يعزز من شرعيتها المؤسساتية، ويحدّ نسبيا من الطابع الشخصاني لصنع القرار الخارجي، رغم استمرار مركزية الرئاسة.

ومن زاوية أوسع، يبرز دور وزارة الخارجية في التنسيق بين مختلف الفاعلين الحكوميين ذوي الامتداد الدولي كعنصر أساسي في عقلنة القرار الخارجي وضمان انسجامه. فبموجب قانون الإدارة العامة الاتحادية وقانون السلك الخارجي، لا تقتصر مهام الوزارة على التمثيل الدبلوماسي التقليدي، بل تمتد إلى قيادة العمل القنصلي، وحماية المواطنين في الخارج، والترويج الاقتصادي والثقافي، ومتابعة القضايا الحدودية والمائية ذات الحساسية الاستراتيجية.

وعلى هذا الأساس، يعكس هذا التوسع الوظيفي تحول الدبلوماسية المكسيكية إلى أداة متعددة الأبعاد في خدمة التنمية الوطنية وتعزيز المكانة الدولية للدولة. ومع ذلك، يبقى تأثير الوزارة مشروطا بالتوازن القائم بين الاعتبارات التقنية والمؤسساتية من جهة، والخيارات السياسية العليا من جهة أخرى، ما يجعلها فاعلا مؤثرا في صياغة التفاصيل وتنفيذ السياسات أكثر من كونها محددا مستقلا للتوجّهات الكبرى. وبالتالي، تسهم وزارة الخارجية في إضفاء قدر من الاستمرارية والاحترافية على السياسة الخارجية

1 - Secretaría de Gobernación (SEGOB). Programa Sectorial de Relaciones Exteriores 2025-2030. Mexico City: Diario Oficial de la Federación, 2024. Sidof.gob.mx. https://sidof.segob.gob.mx/notas/docFuente/5767163.

المكسيكية، بما يسمح للدولة بالحفاظ على حضور دولي فاعل مع مراعاة قيود البيئة الإقليمية والدولية وأولويات التنمية الداخلية.

3 - مساهمة مجلس الشيوخ المكسيكي في صناعة القرار الخارجي

يضطلع مجلس الشيوخ المكسيكي بدور دستوري مهم في صناعة القرار الخارجي، استنادا إلى دستور 1917 بصيغته المعدّلة عام 2007، ولا سيما المادتين 76 و89، اللتين تحددان نطاق تدخل السلطة التشريعية في الشأن الخارجي. وتشمل هذه الصلاحيات تحليل السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والموافقة على التعيينات الدبلوماسية الرفيعة. وقد أتاح هذا الإطار الدستوري، خصوصا منذ الإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد أواخر القرن العشرين، تعزيز حضور البرلمان في المجال الخارجي، لاسيما خلال فترات "الحكومة المنقسمة"، حيث لا يحوز حزب الرئيس الأغلبية البرلمانية، ما يسمح لمجلس الشيوخ بممارسة رقابة أكثر فاعلية على السياسة الخارجية.

وتتركز صلاحيات مجلس الشيوخ في المجال الخارجي أساسا في ثلاث آليات رئيسية. أولها المصادقة على المعاهدات الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية، وهي صلاحية تمنح المجلس إمكانية قبول أو رفض الاتفاقيات التي يرى أنها لا تنسجم مع المصالح الوطنية. وثانيها الموافقة على تعيين السفراء والقناصل العامين وكبار الموظفين الدبلوماسيين، بما يضمن مشاركة السلطة التشريعية في اختيار ممثلي المكسيك في الخارج[1]. أما الآلية الثالثة فتتمثل في تحليل ومناقشة السياسة الخارجية الحكومية، وهي وظيفة تعززت بموجب الإصلاح الدستوري لسنة 1988 [2]. وتمارَس هذه الصلاحيات بشكل أساسي عبر لجنة العلاقات الخارجية داخل مجلس الشيوخ، التي تضطلع بدراسة المعاهدات، وتنظيم جلسات الاستماع مع وزير الخارجية والمسؤولين الحكوميين، ومراجعة التعيينات الدبلوماسية ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية، مع تأثر فعاليتها بطبيعة التوازنات الحزبية داخل المجلس[3].

1 - Artículo 76. Son facultades exclusivas del Senado: analizar la política exterior desarrollada por el Ejecutivo Federal; aprobar los tratados internacionales y convenciones diplomáticas; ratificar nombramientos de embajadores, cónsules generales y altos funcionarios diplomáticos, entre otras.

2 - Decreto por el que se reforma la fracción X del artículo 89 de la Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos, publicado en el Diario Oficial de la Federación el 11 de mayo de 1988. Mediante esta reforma se elevaron a rango constitucional los principios rectores de la política exterior mexicana y se consolidó la facultad del Senado de la República de analizar dicha política, en coordinación con el Ejecutivo Federal. México: Comisión Permanente de los Estados Unidos Mexicanos, 1988.

3 - Decreto por el que se reforma la fracción X del artículo 89 de la Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos, publicado en el Diario Oficial de la Federación el 11 de mayo de 1988. Mediante esta reforma se elevaron a rango constitucional los principios rectores de la política exterior mexicana y se consolidó la facultad del Senado de la República de analizar dicha política, en coordinación con el Ejecutivo Federal. México: Comisión Permanente de los Estados Unidos Mexicanos, 1988.

غير أن هذا الدور الدستوري لمجلس الشيوخ يظل محدود الأثر على مستوى صنع القرار الخارجي الفعلي، بفعل جملة من القيود المؤسساتية والسياسية. فالنظام الرئاسي المكسيكي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات تنفيذية واسعة تشمل توجيه السياسة الخارجية، والتفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية، وقيادة القوات المسلحة، ما يجعل تدخل مجلس الشيوخ في الغالب لاحقا لمرحلة اتخاذ القرار وليس جزءا بنيويا منها. كما تواجه الرقابة البرلمانية عراقيل عملية، من أبرزها تحكم السلطة التنفيذية في تدفق المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وإمكانية حجب بعض المعطيات بدعوى الأمن القومي، فضلا عن محدودية الموارد والخبرات المتخصصة لدى البرلمان مقارنة بالأجهزة التنفيذية، وعلى رأسها وزارة الخارجية. ويُضاف إلى ذلك العامل الحزبي، إذ غالبا ما يتراجع الدور الرقابي للمجلس في فترات سيطرة حزب الرئيس على الأغلبية، بينما يتحول في حالات الحكومة المنقسمة إلى أداة للصراع السياسي أكثر من كونه آلية مؤسساتية عقلانية.

ويزداد هذا النقاش أهمية في ضوء الإصلاحات الدستورية المثيرة للجدل التي طرحت سنة 2024 بمبادرة من الرئيس السابق أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، والتي شملت، من بين أمور أخرى، إصلاح النظام القضائي عبر انتخاب القضاة بالتصويت الشعبي [1]، ومقترحات لإصلاح النظام الانتخابي، خاصة ما يتعلق بتقليص عدد مقاعد التمثيل النسبي في مجلسي الشيوخ والنواب [2]. وقد أثارت هذه الإصلاحات جدلا واسعا داخليا وانتقادات خارجية، لما تحمله من تداعيات محتملة على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن المؤسسي. وفي حال تفعيل الإصلاح الانتخابي، فإن ذلك قد ينعكس مباشرة على تركيبة مجلس الشيوخ ويُضعف التعددية السياسية داخله، بما قد يحدّ أكثر من قدرته على التأثير في السياسة الخارجية. ومع ذلك، يظل دستور 1917 الإطار القانوني المرجعي الذي يؤطر اختصاصات المجلس، وتبقى صلاحياته الدستورية في المجال الخارجي قائمة من حيث المبدأ، وإن كان تأثيرها العملي يظل رهينا بالسياق السياسي والتوازنات الحزبية أكثر من النصوص الدستورية ذاتها.

4 - الأحزاب والنخب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية والنخب الحزبية في المكسيك فاعلا مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية، وإن ظل هذا التأثير في الغالب غير مباشر ومقيدا

1 - Decreto de Reforma Constitucional en Materia del Poder Judicial, publicado en el Diario Oficial de la Federación, 15 de septiembre de 2024. Disponible en: https://comunicacionsocial.diputados.gob.mx/index.php/notilegis/publica-dof-decreto-de-la-reforma-constitucional-al-poder-judicial

2 - CNN en Español. (16 de septiembre de 2024). Tras la reforma judicial, ¿cuáles son las otras 19 reformas que impulsa AMLO? Disponible en: https://cnnespanol.cnn.com/2024/09/16/reformas-constitucionales-amlo-orix/

بالإطار الدستوري الذي يمنح السلطة التنفيذية، وخاصة رئيس الجمهورية، مركز الصدارة في صناعة القرار الخارجي. فالأحزاب تؤثر أساسا من خلال إنتاج الخطاب السياسي حول القضايا الدولية، وصياغة البرامج الانتخابية التي تحدد التصورات العامة للعلاقات الخارجية، إضافة إلى المواقف المعلنة من القضايا الاستراتيجية مثل العلاقة مع الولايات المتحدة، والهجرة والتجارة الدولية وحقوق الإنسان. ويُسهم هذا الدور في تشكيل بيئة سياسية تضغط، ولو بشكل غير مباشر، على صانع القرار التنفيذي.

وفي هذا الصدد، يبرز تأثير الأحزاب بشكل أوضح خلال فترات التحول السياسي والتناوب الحزبي، حيث تعاد صياغة أولويات السياسة الخارجية بما يتلاءم مع المرجعيات الإديولوجية للحزب الحاكم[1] . وعلاقة بذلك، فقد تميز الحزب الثوري المؤسسي (PRI) تاريخيا بنهج براغماتي قائم على التوازن بين السيادة الوطنية والانخراط الدولي، بينما تبنى حزب العمل الوطني (PAN) خطابا أكثر قربا من الديمقراطيات الغربية، مع تركيز ملحوظ على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. في المقابل، قدّمت حركة التجديد الوطني (MORENA) تصورا يزاوج بين النزعة الوطنية واستعادة خطاب الاستقلالية في العلاقة مع الولايات المتحدة، مع تأكيد رمزي على مبادئ عدم التدخل واحترام السيادة [2].

بالموازاة مع ذلك، يظل تأثير الأحزاب والنخب السياسية محدودا أمام مركزية القرار الرئاسي، إذ لا تمتلك الأحزاب أدوات مؤسساتية مباشرة لفرض توجهات خارجية محددة. فحتى الرقابة البرلمانية التي يمارسها ممثلو الأحزاب داخل مجلس الشيوخ تبقى في معظمها رقابة لاحقة أو شكلية، ولا ترقى إلى مستوى المشاركة الفعلية في رسم السياسات الخارجية. وعليه، يمكن القول إن دور الأحزاب في السياسة الخارجية المكسيكية يتمثل أساسا في التأطير الإديولوجي والنقاش العمومي، أكثر منه في صناعة القرار التنفيذي المباشر.

5 - الفاعلون الاقتصاديون

يحتل الفاعلون الاقتصاديون موقعا مركزيا في التأثير على توجهات السياسة الخارجية المكسيكية، بحكم الارتباط البنيوي للاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية[3] ، ولا سيما السوق الأمريكية. ويشمل هؤلاء الفاعلين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والقطاعات التصديرية الاستراتيجية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والزراعة، إضافة إلى منظمات أرباب العمل كالمجلس التنسيقي للأعمال (CCE) والكونفدرالية الوطنية للغرف الصناعية

1 - Embassy of Mexico in the United Kingdom, "Meet Mexico: Government," accessed, https://embamex.sre.gob.mx/reinounido/images/stories/PDF/Meet_Mexico/13_meetmexico-government.pdf.

2 - جهاد حسنين، "الأحزاب السياسية في المكسيك: الانتشار والتأثير"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12 نوفمبر 2018، تاريخ الاطلاع 29 ديسمبر 2025، https://eipss-eg.org/.

3 - Alba Vega, Carlos. "Long-term Relationships Between Business Interests and the State in Mexico." Interest Groups & Advocacy 12, no. 2 .2023. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10195117/

. (CONCAMIN) ويمنح هذا الوزن الاقتصادي لهذه الفواعل قدرة فعلية على التأثير في أولويات السياسة الخارجية، خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية.

يتجلى هذا التأثير بوضوح في القضايا المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، التي تستوعب النسبة الأكبر من الصادرات المكسيكية، وفي مسار اتفاقيات التجارة الحرة، من اتفاقية النافتا إلى اتفاق الولايات المتحدة-المكسيك-كندا . (USMCA)[1] كما تؤثر سلاسل الإنتاج العابرة للحدود، خصوصا في قطاع السيارات، في توجهات الدبلوماسية الاقتصادية المكسيكية، حيث يصبح الحفاظ على انسيابية التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي أولوية استراتيجية لا تقل أهمية عن الاعتبارات السياسية أو السيادية.

ويمارس الفاعلون الاقتصاديون نفوذهم عبر قنوات متعددة، تشمل الضغط المباشر على صانعي القرار، والمشاركة في المشاورات الحكومية وتمويل الحملات الانتخابية، وأحيانا التلويح بإعادة توطين الاستثمارات أو تقليص الإنتاج.

كما ينبغي الإشارة إلى أن هذا النفوذ الاقتصادي لا يمارس فقط عبر قنوات رسمية، بل يتجلى أيضا من خلال شبكات مؤسساتية منظمة تمثل رجال الأعمال على المستوى الوطني، مثل Consejo Coordinador Empresarial، التي تضطلع بدور استشاري وضاغط في آن واحد. غير أن هذا التأثير يظل محكوما بميزان قوى سياسي داخلي يتغير بحسب توجهات السلطة التنفيذية وأولوياتها الإيديولوجية، كما برز خلال رئاسة أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، حيث أعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسوق في بعض القطاعات الاستراتيجية، خصوصا الطاقة[2] ، ما يفسر الطابع الحذر والبراغماتي الذي يطبع المواقف الخارجية للمكسيك في الملفات الاقتصادية الحساسة.

6 - الرأي العام والمجتمع المدني

رغم محدودية تأثيره المباشر في صناعة القرار الخارجي، يمثل الرأي العام والمجتمع المدني عاملا مكملا يتزايد حضوره في القضايا ذات البعد الحقوقي والاجتماعي والبيئي[3]. ويشمل هذا الفاعل طيفا واسعا من المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الحقوقية والبيئية، ومنظمات الدفاع عن المهاجرين والنقابات، ومراكز البحث والجامعات، إضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية

1 - Congressional Research Service, U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications, RL32934 (Washington D.C.: Library of Congress, 2020, https://www.congress.gov/crs-product/RL32934.

2 - Bizberg, Ilán. Diversity of Capitalisms in Latin America. Cham: Palgrave Macmillan, 2019. https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-95537-7.

3 - Schiavon, Jorge A., y Rafael Velázquez Flores. "La incidencia de la opinión pública en la política exterior mexicana: teoría y realidad." Documentos de Trabajo CIDE, DTEI 197. México: CIDE, 2010. 1-20.

والمنصات الرقمية. وقد ساهمت التحولات الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي في توسيع هامش النقاش العمومي حول السياسة الخارجية.

ولهذا، أفضت هذه التحولات إلى كسر الاحتكار الحكومي النسبي للخطاب الخارجي، وفتحت المجال أمام المجتمع المدني لطرح قضايا كانت غائبة عن الأجندة الرسمية، مثل حقوق المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة، والآثار الاجتماعية لسياسات مكافحة المخدرات، والمسائل البيئية والمناخية العابرة للحدود [1]. وفي هذا السياق، يلعب الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي دورا متناميا في تشكيل الرأي العام، وممارسة ضغط رمزي وأخلاقي على صانع القرار.

ولكن، يظل تأثير هذا الفاعل محدودا مقارنة بالمؤسسات الرسمية والفاعلين الاقتصاديين، إذ نادرا ما تؤدي التعبئة الشعبية إلى تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية. وغالبا ما يقتصر هذا التأثير على توسيع هوامش النقاش، أو دفع الحكومة إلى تبرير مواقفها وتعديل خطابها الخارجي دون المساس بجوهر السياسات المعتمدة. وعليه، فإن دور الرأي العام والمجتمع المدني يبقى تأثيرا تراكميّا وغير حاسم، لكنه يكتسب أهمية متزايدة في سياق الانفتاح الديمقراطي.

إضافة إلى ذلك، تتسم العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية بطابع تفاعلي مشروط؛ إذ لا يمكن اختزالها في منطق انعكاسي بسيط يفترض أن السياسات الخارجية تُصاغ مباشرة وفق تفضيلات الجمهور. فالأدق أن الرأي العام يمارس وظيفة تأطيرية تضبط المجال الممكن للحركة الخارجية للدولة، وتفرض حدودا على الخيارات التي قد تحدث قطيعة مع المزاج المجتمعي العام. وفي السياق الديمقراطي، يكتسب هذا الدور بعدا مؤسساتيا عبر القنوات الانتخابية والتمثيلية والرقابية، بما يجعل صانع القرار المكسيكي مضطرا إلى مراعاة الاتجاهات السائدة، خصوصا في القضايا ذات البعد الرمزي أو المرتبطة بالهوية الوطنية. غير أن ذلك لا ينفي استمرار تأثير اعتبارات القوة والمصلحة والاستراتيجية، ما يعني أن السياسة الخارجية المكسيكية تتشكل عند نقطة تقاطع بين حسابات النخبة وضغوط البيئة الدولية من جهة، وتوجهات الرأي العام من جهة أخرى. وبهذا المعنى، فإن الرأي العام لا يحدد تفاصيل القرار الخارجي بقدر ما يرسم إطاره العام ويمنحه مشروعيته السياسية[2] .

1 - Rodrigo Morales Castillo.Jorge A. Schiavon. El efecto de la opinión pública en la política exterior de México: contrastando las teorías realistas y liberales. Foro int vol.55 no.3 Ciudad de México jul./sep. 2015. https://www.scielo.org.mx/scielo.php?pid=S0185-013X2015000300669&script=sci_arttext&utm

2 - Rodrigo Morales Castillo.Jorge A .Op.cit.

ثانيا. العوامل المحددة لتوجهات القرار السياسي الخارجي للمكسيك

يعد القرار السياسي الخارجي للمكسيك نتاجا لتفاعل معقّد بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم مجتمعة في تحديد توجهاته وأولوياته. فالموقع الجغرافي للمكسيك، وبيئتها الإقليمية في أمريكا اللاتينية، وطبيعة علاقتها بالولايات المتحدة، إضافة إلى المحددات الاقتصادية والأمنية والمؤسساتية، كلها عناصر تؤثر بشكل مباشر في صياغة خياراتها الدبلوماسية. ومن ثم، فإن فهم السياسة الخارجية المكسيكية يقتضي تحليل هذه العوامل باعتبارها محددات أساسية تؤطر عملية صنع القرار الخارجي وتوجه مساراته.

1 - الأبعاد البنيوية والجيوستراتيجية المحددة لتوجهات السياسة الخارجية للمكسيك

يمثل العامل البنيوي أحد المحددات الأساسية في توجيه السياسة الخارجية المكسيكية، خاصة من خلال العلاقة غير المتكافئة مع الولايات المتحدة، التي تعد الشريك الاقتصادي والأمني والاستراتيجي الأهم للمكسيك؛ فالحدود المشتركة الطويلة بين البلدين تفرض ترابطا عميقا في مجالات التجارة، والهجرة والتعاون الأمني، بما يحدّ من هامش المناورة المكسيكي في عدد من القضايا الحيوية. وتُظهر التجربة العملية أن أي تحول في السياسة الأمريكية ينعكس مباشرة على أولويات المكسيك الخارجية، وهو ما يعكس طبيعة الاعتماد البنيوي وتشابك العوامل الداخلية والخارجية في صياغة السلوك الدبلوماسي المكسيكي[1].

في هذا السياق، تحاول المكسيك باستمرار تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من موقعها الجغرافي وقربها من السوق الأمريكية، وبين الحفاظ على قدر من الاستقلالية النسبية في علاقاتها الدولية. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، حيث تجد المكسيك نفسها مضطرة إلى إدارة علاقاتها الدولية بطريقة لا تمس جوهر شراكتها الاستراتيجية مع واشنطن، وفي الوقت ذاته لا تغلق هامش الانفتاح على قوى دولية أخرى. ويبرز هنا أن السياسة الخارجية المكسيكية نتاج تفاعل بين ضغوط بنيوية واعتبارات جيوستراتيجية تتجاوز الإرادة السياسية الآنية.

إضافة إلى ذلك، تشكل البيئة الإقليمية في أمريكا اللاتينية عاملا آخرا مكملا في توجيه السياسة الخارجية المكسيكية، بالنظر إلى ما تتسم

1 - Schiavon, Jorge A. "Mexican Foreign Policy : Mexico and NAFTA." Paper presented at the Université d'été sur l'intégration et les relations transfrontalières nord-américaines, Université de Sherbrooke, Sherbrooke, Quebec, August 16-20, 2010. https://www.usherbrooke.ca/politique-appliquee/fileadmin/sites/politique-appliquee/espace_etudiant/universite_ete/schiavon_j_mexique.pdf

به المنطقة من تباين في الاستقرار السياسي وتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية، بحيث أن الأزمات السياسية والاقتصادية في دول مثل فنزويلا ونيكاراغوا، وقضايا الهجرة وتهريب المخدرات، تفرض على المكسيك تبني سياسات خارجية مرنة ومتوازنة. كما تدفعها هذه البيئة إلى لعب أدوار دبلوماسية وسطية داخل التنظيمات الإقليمية، سواء عبر منظمة الدول الأمريكية أو من خلال دعم مبادرات الاستقرار والتكامل الاقتصادي، بما يعزز موقعها الإقليمي دون الاصطدام بمحدداتها البنيوية الكبرى.

2 - الأبعاد السياسية والإديولوجية وأثرها على صنع القرار الخارجي المكسيكي

يعد البعدان السياسي والإديولوجي من المحددات الأساسية في فهم ديناميات صنع القرار في السياسة الخارجية المكسيكية، وإن كان تأثيرهما يتخذ طابعًا غير مباشر ومتفاوتًا باختلاف السياقات الداخلية والإقليمية. فمنذ منتصف القرن العشرين، تشكّلت السياسة الخارجية للمكسيك في إطار مرجعية فكرية مؤسسة، أبرزها مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل كما كرّستهما «عقيدة إسترادا[1] ، التي مثّلت تعبيرا عن نزعة استقلالية هدفت إلى حماية القرار الوطني من الضغوط الخارجية، خصوصا الأمريكية.

على المستوى السياسي، يرتبط صنع القرار الخارجي بطبيعة النظام الحزبي وتوازن القوى داخل مؤسسات الحكم، ولا سيما الرئاسة ووزارة الخارجية. فالنظام الرئاسي القوي يمنح رئيس الجمهورية هامشا واسعا في توجيه السياسة الخارجية، ما يجعل التوجهات السياسية للحزب الحاكم عاملا مؤثرا في تحديد الأولويات الدبلوماسية. وقد بيّنت دراسات عديدة أن التحولات السياسية الداخلية، مثل الانتقال من حكومات الحزب الثوري المؤسساتي (PRI) إلى حكومات يمينية أو يسارية، انعكست بشكل واضح على أسلوب التعاطي مع القضايا الإقليمية والدولية[2] .

أما من الناحية الإديولوجية، فقد شكّلت التوجهات اليسارية، خاصة خلال فترات حكم ذات نزعة قومية أو اجتماعية، إطارا مرجعيا يؤكد على الاستقلالية الاستراتيجية، والتقارب مع دول الجنوب، والدفاع عن التعددية القطبية في النظام الدولي. في هذا السياق، يُلاحظ أن الحكومات اليسارية، ولا سيما في عهد أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، أعادت إحياء خطاب السيادة

1 - Carvalho, Fabia Fernandes. "Nonintervention, Nonrecognition, and the Articulation of a Mexican Doctrine of International Law: Assessing the Contribution of Isidro Fabela and Genaro Estrada." In Latin American International Law in the Twenty-First Century, edited by Alejandro Chehtman, Oxford University Press, 2025. https://doi.org/10.1093/9780197754016.003.0004.

2 - Meyer، Mexico and the United States: The Historical Structure of their Conflict, Columbia Journal of International Affairs . https://jia.sipa.columbia.edu/content/mexico?utm

والحياد النسبي تجاه النزاعات الدولية، مع التشديد على أولوية القضايا الداخلية وعدم الانخراط في محاور دولية صدامية[1] .

غير أن تأثير الإديولوجيا يظل محدودا بفعل القيود البنيوية التي تحكم السياسة الخارجية المكسيكية، وعلى رأسها الارتباط الاقتصادي العميق بالولايات المتحدة في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ثم اتفاقية USMCA. هذا الارتباط يجعل من الصعب على أي توجه إديولوجي، مهما كان راديكاليا في خطابه، أن يترجم إلى سياسات خارجية تصادمية أو قطيعية، وهو ما يؤكد الطابع البراغماتي لصنع القرار الخارجي المكسيكي[2] .

وعليه، يمكن القول إن الأبعاد السياسية والإديولوجية تؤدي دورا توجيهيا وتأطيريا في السياسة الخارجية للمكسيك، لكنها لا تشكّل عامل الحسم النهائي. ولذلك، فالقرار الخارجي هو نتاج تفاعل معقّد بين المرجعيات الفكرية، توازنات السلطة الداخلية، والاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية. هذا التداخل يفسّر الطابع المتوازن، وأحيانا المتناقض، للسياسة الخارجية المكسيكية بين خطاب استقلالي وممارسة واقعية تفرضها معطيات النظام الدولي.

3 - الديناميات الاقتصادية وتأثيرها على صنع القرار الخارجي المكسيكي

تبرز التجربة المكسيكية بوضوح الدور الحاسم للعوامل الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية، خاصة منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، التي شكلت نقطة تحول بنيوية في إعادة صياغة أولويات الدولة الخارجية. فلم تقتصر هذه الاتفاقية على تعزيز التبادل التجاري، بل أسهمت في إدماج المكسيك في الاقتصاد العالمي وفق منطق السوق الحرة[3] ، ضمن إطار هيكلي تهيمن عليه المصالح الاقتصادية الأمريكية. وقد أدى هذا الاندماج غير المتكافئ إلى ترسيخ تبعية اقتصادية حدّت من قدرة المكسيك على تنويع شركائها الدوليين بشكل فعال[4] . رغم محاولات الانفتاح على الاتحاد الأوروبي ودول آسيا والمحيط الهادئ.

وبالتالي، يعكس هذا الوضع محدودية الاستقلال الاستراتيجي في صياغة السياسة الخارجية، إذ تظل الخيارات الدبلوماسية للمكسيك مرتبطة بشبكات الإنتاج العابرة للحدود وسلاسل القيمة الدولية، خصوصا

1 - Villanueva Ulfgard, R. (2022). La política exterior de México en la era lopezobradorista. Revista Pluralidad. Cámara de Diputados del H. Congreso de la Unión. Disponible en: https://comunicacionsocial.diputados.gob.mx/revista/index.php/pluralidad/la-politica-exterior-de-mexico-en-la-era-lopezobradorista

2 - Anaya Muñoz, Alejandro. "Mexico's New Foreign Policy: Between Pragmatism and Principism." ResearchGate, March 2020. https://www.researchgate.net/publication/340362827.

3 - جهاد حسنين، مرجع سابق.

4 - Sánchez, Omar. "Mexico's Foreign Policy under Salinas: The Search for Friends in the First World." Iberoamericana. Nordic Journal of Latin American and Caribbean Studies 31, no. 1 (2001): 55-82. https://doi.org/10.16993/ibero.118.

في قطاعات حيوية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والزراعة. ونتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد المحلي عاملا ضاغطا يقيّد هامش المناورة السياسية، ويجعل الاعتبارات التجارية والاستثمارية عنصرا مركزيا في تحديد المواقف الخارجية، لا سيما في القضايا ذات الصلة المباشرة بالعلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي سياق أمريكا اللاتينية، تبرز المكسيك كلاعب إقليمي محوري بسبب حجم اقتصادها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، ما يجعلها جسرا بين الاقتصاديات الشمالية والجنوبية. ومع ذلك، تظل قدرتها على صياغة سياسات خارجية مستقلة محدودة بتوازن القوى داخل القارة، حيث تلعب الولايات المتحدة دورا مهيمنا اقتصاديا وسياسيا. فالتفاعلات الاقتصادية، مثل الاستثمار المباشر والتجارة العابرة للحدود، تشكل عاملا محددا في مواقف المكسيك تجاه القضايا الإقليمية، بما في ذلك التعاون السياسي والاقتصادي مع دول أمريكا الوسطى والكاريبي.

4 - أمن الدولة والهوية الوطنية كعوامل محدِّدة لتوجهات السياسة الخارجية المكسيكية

يشكّل أمن الدولة، ولا سيما الأمن الداخلي المرتبط بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات، محدِّدا بنيويا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية المكسيكية. فقد أدت الطبيعة المركّبة لهذه التهديدات إلى إعادة تعريف العلاقة بين المجالين الداخلي والخارجي، بحيث أصبح الأمن جزءا لا يتجزأ من الأجندة الدبلوماسية للدولة[1]. ويعكس هذا التحول إدراكا متزايدا لدى صانعي القرار بأن فعالية السياسة الخارجية باتت مشروطة بقدرتها على المساهمة في احتواء المخاطر الأمنية الداخلية وضمان الاستقرار الوطني.

في هذا الإطار، اكتسب التعاون الأمني مع الولايات المتحدة طابعا استراتيجيا، حيث تحوّلت المكسيك إلى فاعل أساسي في ترتيبات ثنائية وإقليمية لمواجهة شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية[2] . غير أن هذا التعاون يكشف في الوقت ذاته عن اختلال بنيوي في ميزان القوة بين الطرفين، ما يفرض قيودا موضوعية على هامش الاستقلالية المكسيكية في رسم سياساتها الأمنية والخارجية. وعليه، تتأرجح السياسة الخارجية المكسيكية بين متطلبات الشراكة الأمنية الضرورية وبين السعي إلى تفادي الانخراط الكامل في مقاربات أمنية قد تمس بالسيادة الوطنية أو تضعف الشرعية الداخلية للدولة.

1 - رويترز. "مبادرة أمريكية مكسيكية للتصدي لتهريب الأسلحة عبر الحدود." 28 سبتمبر 2025. www.reuters.com

2 - Paola De la Rosa Rodríguez, "La cooperación bilateral México-Estados Unidos contra la delincuencia organizada trasnacional en el marco de la Iniciativa Mérida," Revista IUS 8, núm. 34 2014. https://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1870-21472014000200004

إلى جانب البعد الأمني، تبرز الهوية الوطنية المكسيكية كعامل معرفي مفسِّر لتوجهات السياسة الخارجية، تشكّل في سياق تاريخي اتسم بتجارب متكررة من التدخل الخارجي وبناء الدولة في مواجهة الهيمنة الأجنبية. وقد أسهم هذا الإرث التاريخي، إلى جانب الانتماء الثقافي اللاتيني، في ترسيخ منظومة قيمية تُعلي من شأن السيادة الوطنية، وترفض من حيث المبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما انعكس بوضوح في الخطاب الدبلوماسي المكسيكي عبر مختلف المراحل السياسية.

وبالتالي، تؤدي هذه الهوية دورا غير مباشر لكنه مستمر في تحديد المواقف الخارجية للمكسيك، خاصة في القضايا القانونية والحقوقية الدولية، ودعم الحلول السلمية للنزاعات، وتشجيع التكامل الإقليمي. كما تمكّن صانع القرار من توظيف البعد الهوياتي كآلية توازن رمزية في مواجهة الضغوط البنيوية، لا سيما في العلاقة مع الولايات المتحدة. وبذلك، يتكامل الأمن والهوية الوطنية في تشكيل إطار تفسيري مركب لفهم السياسة الخارجية المكسيكية، بوصفها نتاج تفاعل دائم بين ضرورات الواقعية الأمنية ومتطلبات الشرعية التاريخية والقيمية للدولة.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن صناعة القرار في السياسة الخارجية المكسيكية تتسم بطابع مركب، يجمع بين التعدد المؤسسي الشكلي والمركزية الفعلية للسلطة التنفيذية. فرغم تعدد الفاعلين المعنيين بالسياسة الخارجية، يظل رئيس الجمهورية الفاعل الحاسم في تحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى، مستندا إلى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها له الدستور، ولا سيما المادة 89. وتبقى أدوار المؤسسات الأخرى، كوزارة الخارجية ومجلس الشيوخ والأحزاب السياسية، في الغالب أدوارا داعمة أو رقابية لاحقة، دون تأثير حاسم في بلورة الخيارات الخارجية.

في المقابل، تخضع السياسة الخارجية المكسيكية لقيود بنيوية وجيوستراتيجية صارمة، تتصدرها العلاقة غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالترابط الاقتصادي العميق والتعاون الأمني المكثف يجعلان من واشنطن محددا مركزيا يقيّد هامش المناورة المكسيكي في القضايا الاستراتيجية. ويدفع هذا الواقع المكسيك إلى تبني سياسة خارجية براغماتية وحذرة، تقوم على الموازنة بين تعظيم المصالح الاقتصادية والأمنية، والحفاظ على حد أدنى من الاستقلالية في العلاقات الدولية.

ويلاحظ كذلك وجود توتر بنيوي دائم بين المبادئ الدستورية المعلنة للسياسة الخارجية المكسيكية، وفي مقدمتها احترام السيادة وعدم التدخل، وبين الممارسة الفعلية التي تتأثر بضغوط اقتصادية وأمنية إقليمية ودولية. فهذه المبادئ تؤدي أساسا دورا معياريا في تأطير الخطاب الدبلوماسي، في

حين يجري تكييفها عمليا وفق منطق الواقعية السياسية ومتطلبات الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

وعليه، يمكن القول إن السياسة الخارجية المكسيكية تمثل نتاج تفاعل معقد بين مركزية القرار الرئاسي والقيود البنيوية الخارجية. ورغم التحولات الديمقراطية التي عززت التعددية السياسية والشفافية النسبية، يظل القرار الخارجي محكوما بثنائية الطموح السيادي والاعتماد البنيوي، ما يفسر تذبذب التوجهات بين الإدارات المتعاقبة، ويؤكد الحاجة إلى مقاربة تحليلية شاملة لفهم تموقع المكسيك في النظام الدولي المعاصر.

السياسة الخارجية الأرجنتينية في عهد الرئيس خافيير ميلي ما بين 2023 و2025
التموقع الجديد والتحولات الاستراتيجية

د. سعيد بنبوكر
مترجم وباحث متخصص في الشؤون الإيبيروأمريكية

شكل وصول خافيير ميلي إلى سدة الحكم في العاشر من دجنبر 2023 نقطة تحول جذري في مسار الدولة الأرجنتينية؛ إذ لم تقتصر تداعيات فوز حزب الحرية تتقدم (La libertad avanza) بنسبة 55.7% على الداخل فحسب، بل امتدت لتعيد هندسة موقع الأرجنتين في النظام الدولي وفق رؤية راديكالية. لقد جاء هذا الصعود كاستجابة لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية حرجة، ليضع البلاد أمام نموذج سياسي فريد يجمع بين ديناميكيات "العرض والطلب" في الساحة الوطنية للأرجنتين والمد المتصاعد لليمين الراديكالي العالمي. وينطلق خافيير ميلي في هذا المسار من تعريف ذاتي بوصفه رأسماليا فوضويا، متبنيا أفكار موري روثبارد التي تجعل منه مدافعا شرسا عن الليبرالية المطلقة، ضمن هوية سياسية يصفها الباحثون بالشعبوية التحررية-السلطوية.

وينبثق هذا المسار الجديد من صلب إديولوجيا تقع في أقصى يمين الطيف السياسي، تسعى لخوض معركة ثقافية عالمية ضد الاشتراكية وما يسميه خافيير ميلي الجماعية (Colectivismo)؛ وهو طموح تجلى بوضوح في خطابه التأسيسي بمنتدى دافوس حين حذر النخبة العالمية من أن الغرب في خطر، معلنا انحياز الأرجنتين المطلق لقيم السوق ضد تغول الدولة. وعلى مستوى العلاقات الدولية، تنعكس هذه الرؤية في سياسة خارجية يصفها البعض بالنزعة الغربية المفرطة(Hiperoccidentalismo) ، والتي تتجسد في رؤية اختزالية للحضارة الغربية تحصر المصالح الحيوية للأرجنتين ضمن إطار يهودي-أمريكي ضيق[1] .

تشهد السياسة الخارجية للأرجنتين في ظل هذا التوجه تحولا بنيويا يتجاوز مجرد التغيير في الأولويات الدبلوماسية ليرقى إلى مستوى القطيعة الإديولوجية مع الثوابت التاريخية للدولة. فمنذ وصوله إلى السلطة،

1- Tokatlian, J. G. (2024). Hiperoccidentalismo, Milei y el interés nacional. Cenital. https:// cenital.com/hiperoccidentalismo-milei-y-el-interes-nacional/

شرع خافيير ميلي في إعادة رسم خارطة التحالفات، مستبدلا نهج التوازن الاستراتيجي وتعدد الشركاء بنهج يقوم على الارتباط الاستراتيجي بمحور واشنطن وتل أبيب. هذا التوجه، الذي يمزج بين الليبرتارية الاقتصادية واليمين المحافظ الجديد، لم يكتف بوضع الأرجنتين في قلب المحور الغربي بشكل غير مشروط، بل دفعها نحو مسار من التمرد السيادي ضد الأجندات الدولية، كأجندة الأمم المتحدة 2030 واتفاقيات المناخ وغيرها.

وبناء على ذلك، تتركز بوصلة التحالفات بشكل شبه حصري حول واشنطن وتل أبيب، في تحول يطرح إشكاليات عميقة حول مفهوم المصلحة الوطنية للأرجنتين وقدرة البلاد على الموازنة الاستراتيجية في ظل تجاهل القوى الإقليمية والدولية الأخرى، مما يجعل هذه المرحلة حالة استثنائية وانقطاعا راديكاليا في تاريخ الدبلوماسية الأرجنتينية. وبينما يراهن خافيير ميلي على أن هذا الاصطفاف سيحول بلاده إلى ملاذ آمن للرأسمالية العالمية ويجذب استثمارات عمالقة التكنولوجيا مثل إيلون ماسك، يرى منتقدوه أن هذا النهج يفرغ السيادة من محتواها، ويؤدي إلى تآكل الذاكرة المؤسساتية وتهميش دور الأرجنتين الإقليمي في محيطها اللاتيني.

ولتحليل هذه السياسة المعقدة، لا بد من رصد التحولات البنيوية في عقيدة التموضع التي تتبناها الإدارة الحالية للرئيس خافيير ميلي، وهو ما يضعنا أمام التساؤلات الجوهرية التالية:

- ما هي التداعيات الدبلوماسية المترتبة على حصر السياسة الخارجية الأرجنتينية في مثلث القوة (بوينس آيرس-واشنطن-تل أبيب) على مكانة البلاد داخل المنظمات الدولية؟؛
- كيف تستطيع إدارة خافيير ميلي التوفيق بين خطابها الإديولوجي الصدامي تجاه المعسكر الشيوعي وبين الضرورات البراغماتية التي تفرضها التبعية الاقتصادية للصين ومصالح الميركوسور؟؛
- هل يعكس نهج الواقعية السياسية تجاه ملف جزر المالوين رغبة في الاستقرار، أم يمثل بداية لمسار تقويض محورية القضية والتفريط في الحقوق السيادية؟؛
- ما هي الكلفة الاستراتيجية والجيوسياسية الناتجة عن انسحاب الأرجنتين من الإجماع الدولي المتعلق بقضايا التغير المناخي وحقوق الإنسان؟؛
- إلى أي مدى يساهم الاصطفاف المطلق مع الولايات المتحدة -لا سيما في عهد دونالد ترامب- في تعزيز القوة التفاوضية للأرجنتين، وهل يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة الارتهان الكامل للأجندات الخارجية؟

واستنادا إلى ما تم بسطه من إشكاليات، تحاول هذه الورقة تحليل ملامح هذه القطيعة، عبر رصد التحولات في عقيدة التموضع الأرجنتيني، وتفكيك أبعاد مثلث القوة الجديد، وصولا إلى استشراف الكلفة السيادية والجيوسياسية لهذا الرهان الكامل على الحليف الأمريكي في عالم متعدد الأقطاب.

أولا: مثلث القوة الجديد: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كركيزة محورية لإعادة صياغة السياسة الخارجية الأرجنتينية

لقد أعادت إدارة خافيير ميلي صياغة خارطة التحالفات التقليدية للأرجنتين، حيث آثرت تعزيز روابط بعينها في حين نأت بنفسها عن مسارات أخرى، وذلك دون الاستناد إلى مسوغات استراتيجية واضحة تفسر هذا التوجه. ووفقا لمنظوره التصوري، يسعى خافيير ميلي إلى تشييد مثلث قوة يربط بين بوينس آيرس وواشنطن وتل أبيب -حيث يعتزم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأرجنتينية إليها، بدلا من مدينة تل أبيب الرسمية-.

وقد أفضى هذا الاصطفاف الجديد إلى بروز ظاهرة اصطلح عليها[1] بتقويض الاستقلالية. إن هذه السياسة، التي تحصر أولوياتها في العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب تهميش شركاء آخرين، لا تقتصر تبعاتها على تحجيم القدرة التفاوضية للبلاد فحسب، بل تمتد لتفكك الذاكرة المؤسساتية والاتساق التاريخي للسياسة الخارجية الأرجنتينية، مما ينال من مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1 - العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما ملف العلاقة مع واشنطن، فيبدو الاصطفاف مركزيا وغير مشروط. وقد مرت هذه العلاقة بمرحلتين[2] : الأولى تمثلت في الارتباط الاستراتيجي المشوب بالتحفظ السياسي إبان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، بينما اتسمت الثانية -مع عودة دولاند ترامب في 2025- باقتران الارتباط الاستراتيجي بتناغم إديولوجي عميق. ويذهب بعض الباحثين إلى وصف هذا الارتباط بأنه نزوع نحو تقديم مجموعة من التنازلات دون مقابل ملموس[3].

1 - Tokatlian, J. G. y Malacalza, B. (11 de noviembre de 2024). Argentina y la desautonomización:¿Una sombra ya pronto serás? Anfibia. https://www.revistaanfibia.com/politica-exterior-argentina-y-el-mundo-una-sombra-ya-pronto-seras/

2 - Actis, E. (septiembre de 2025). La política exterior de Argentina hacia el multilateralismo bajo el gobierno de Javier Milei (2023-2025): Una sistematización de la reestructuración en curso. Friedrich Ebert Stiftung. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/argentinien/22324.pdf

3 - Busso, A. (2024). La política exterior de Javier Milei frente a Estados Unidos: un escenario de múltiples acoplamientos. Anuario en Relaciones Internacionales. https://www.iri.edu.ar/index.php/2024/08/27/la-politica-exterior-de-javier-milei-frente-a-estados-unidos-un-escenario-de-multiples-acoplamientos/

وعلى الرغم من غياب الاستثمارات الأمريكية الضخمة في الأرجنتين، فإن الدعم تجسد في قنوات أخرى؛ منها التسهيلات المرتبطة بصندوق النقد الدولي، وزيارة وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت لبوينس آيرس، التي عكست دعم واشنطن لإصلاحات خافيير ميلي. كما شهدت سنة 2025 تقديم خيارات إنقاذ مالي أمريكية شملت مقايضة العملات، وقروض الاستعداد الائتماني، وشراء السندات السيادية. وإلى جانب ذلك، استفادت الأرجنتين من تسهيلات في اقتناء المعدات العسكرية نتيجة تخفيف بريطانيا لضغوطها (ما بعد حرب جزر المالوين)، فضلا عن الدعم المرجو لتحقيق طموحها في الانضمام كشريك عالمي من خارج حلف الناتو.

تتسم مسارات السياسة الخارجية الأرجنتينية تجاه الولايات المتحدة بتحول جذري تحت إدارة الرئيس خافيير ميلي، وهي السياسة التي تُعرف بالارتباط الاستراتيجي الثلاثي تجاه الولايات المتحدة الامريكية. يتجاوز هذا النهج القنوات الدبلوماسية التقليدية ليشمل ثلاثة أبعاد متداخلة:

- المؤسسات الرسمية: وتتمثل في الإدارة الأمريكية والمنظمات الدولية بقيادة دونالد ترامب؛
- الإديولوجيا السياسية: من خلال مؤتمر العمل السياسي للحركة المحافظة الذي سعى الرئيس خافيير ميلي من خلال مشاركته فيه إلى بناء جسور تواصل إديولوجية عابرة للحدود مع أقطاب اليمين الأمريكي؛
- النفوذ الاقتصادي التكنولوجي: ويتجلى في عقد لقاءات مع رجال ورواد الأعمال من بينهم إيلون ماسك بصفته مديرا لوزارة كفاءة الحكومة في البيت الأبيض والمدير التنفيذي لشركة تسلا.

ومن خلال تحليل مكثف لزيارات ميلي المتكررة، يبرز البعد الروحي-الديني كعنصر مستحدث في الدبلوماسية الأرجنتينية، مما يعكس سعيه إلى إعادة تموضع البلاد ضمن محور قوى جديد يربط بوينس آيرس بواشنطن وتل ابيب، وهو ما يُعرف بمثلث القوة. فرغم هذا الاصطفاف غير المشروط، رغم كسبه دعما ماليا وعسكريا مؤقتا، لكنه يثير مجموعة من التساؤلات الجوهرية حول استقلالية القرار السيادي والاتساق التاريخي للسياسة الخارجية الأرجنتينية.

تمحورت الزيارة التي قام بها خافيير ميلي في أوائل ماي من سنة 2024 لمنتدى معهد ميلكن، وهو الملتقى الذي يضم نخبة من المستثمرين في القطاع الخاص ورجال ورواد الأعمال المدرجين في قائمة 50For-tune. وقد حشد هذا الحدث شخصيات عالمية بارزة؛ ضمت القائمة إيلون ماسك، والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، ومديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، ورئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية إيلان غولدفان. كما انضم إليهم الرئيس الكولومبي الأسبق إيفان دوكي، ورئيسة الوزراء البريطانية

السابقة تيريزا ماي، بالإضافة إلى كريس دود، مستشار الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن للشؤون الإقليمية.

وفي هذا السياق، يبرز خطاب خافيير ميلي في معهد ميلكن كدليل جلي على مركزية ريادة الأعمال في فكره السياسي؛ إذ صرح قائلا: "إنني لا آتي اليوم إلى مكة الرأسمالية هذه لأنتقد الاشتراكية، بل لأقف مدافعا عن الرأسمالية أمامكم، فأنتم الأبطال الحقيقيون في تاريخ تقدم الغرب[1]" . فبالنسبة للرئيس خافيير ميلي، يُعَد رجل الأعمال المنتج للقيمة هو الفاعل التاريخي في المنظومة الغربية، ويرى وجوب تحريره من كافة أشكال الرقابة والتنظيم، لدرجة وصلت إلى تبرير جرائم التهرب الضريبي وتهريب الرساميل إلى الخارج، معتبرا أن "من يهرّب الأموال هو بطل، لأنه نجح في الإفلات من مخالب الدولة[2]" .

أما زيارته في أواخر ماي من سنة 2024، فقد شملت ولاية سان فرانسيسكو الأمريكية، حيث ألقى محاضرة في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد، والتقى بمديرتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس. كما عقد خلالها اجتماعات مع قطبي سيليكون فالي سوندار بيتشاي الرئيس التنفيذي لشركة جوجل، وتيم كوك المدير التنفيذي لشركة آبل. وفي يوليوز من سنة 2024، شارك في لقاء جمع قادة التكنولوجيا والأعمال اتسم بأقصى درجات السرية والخصوصية في منتجع "صن فالي" بولاية أيداهو، ضمن المؤتمر السنوي الذي ينظمه بنك الاستثمار "Allen & Co".

وجاءت الزيارة الموالية في شتنبر من سنة 2024 إلى نيويورك، وتضمنت مشاركته في افتتاح البورصة، وزيارة لصحيفة نيويورك تايمز، واجتماعا ثالثا مع إيلون ماسك، ولقاء مع كاران باتيا نائبة رئيس السياسات العالمية والشؤون الحكومية في شركة جوجل. وعلى الصعيد الدبلوماسي الرسمي، عقد لقاء مع رئيس جمهورية الإكوادور دانيال نوبوا، وآخر مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين. واختتم جولته بإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة التاسعة والسبعين. هذا الخطاب شكّل نقطة تحول جوهرية في العقيدة الدبلوماسية الأرجنتينية، حيث انتقل بها من الإطار التقليدي القائم على الموائمة الدولية إلى ما يمكن توصيفه بالدبلوماسية الهجومية المضادة للأجندات المتعددة الأطراف. ويتجلى هذا التحول البنيوي في استخدام خافيير ميلي للمحفل الأممي كمنصة لإعلان قطيعة إديولوجية ورسمية مع "أجندة 2030 للتنمية المستدامة"؛ إذ

1 - La Nación. (26 de abril de 2024). Javier Milei definió como "héroes" a las personas que fugaron dólares: "Escaparon de las garras del Estado". https://www.lanacion.com.ar/politica/javier-milei-definio-como-heroes-a-las-personas-que-fugaron-dolares-escaparon-de-las-garras-del-nid19042024/

2 - المرجع نفسه.

لم يكتف بالتحفظ عليها، بل صنفها بوصفها برنامجا ذو نزعة اشتراكية يقوض السيادة الوطنية ويفرض قيودا هيكلية على الدول. هذا التحرك، الذي تصفه مراكز الأبحاث المتخصصة بالتمرد السيادي، يعيد تعريف المصلحة الوطنية الأرجنتينية من منظور ليبرالي يضع الحرية الاقتصادية والسيادة السياسية فوق الالتزامات البيئية والاجتماعية التي تتبناها الأمم المتحدة.

يتجلى هذا التحول البنيوي في إعادة تعريف خافيير ميلي لمفهوم الغرب؛ فهو لا يراه ككتلة جغرافية، بل كمنظومة قيمية صلبة قائمة على الحرية الفردية، وحماية الملكية الخاصة، والأسواق الحرة. ومن هذا المنطلق الإديولوجي ، شن خافيير ميلي هجوما حادا على الأمم المتحدة، معتبرا إياها قد انحرفت عن مسارها الأصلي في حفظ السلام لتتحول إلى منصة تروج لسياسات اليسار الثقافي المهيمن على دوائر صنع القرار داخل أروقة الأمم المتحدة، وهي الدوائر التي يحملها خافيير ميلي مسؤولية فرض أجندات غريبة عن المبادئ الليبرالية الكلاسيكية والتدخل في الشؤون السيادية للدول.

بيد أن هذا الخطاب لم يقتصر على أبعاده السياسية الصرفة، بل تجاوزها ليكون بمثابة بيان ترويجي للاستثمار العابر للحدود. فمن خلال الهجوم على مخالب الدولة وتفكيك البيروقراطية الدولية، أراد خافيير ميلي توجيه رسالة واضحة لعمالقة التكنولوجيا والمستثمرين العالميين -الذين مدّ معهم جسور التواصل في جولاته السابقة- مفادها أن الأرجنتين قد تحولت إلى الملاذ الآمن الجديد للرأسمالية غير المقيدة، والبيئة الأكثر تحررا من قيود الأجندات الدولية التقليدية.

ولا يقف هذا الطموح عند حدود جذب رؤوس الأموال، بل يمتد ليرسم ملامح تموضع جيوسياسي جديد يرتكز على مثلث إديولوجي صلب؛ تجسد بوضوح في خطاب خافيير ميلي عبر الدعم المطلق وغير المشروط لإسرائيل، وربط مصير الأرجنتين بمصير القيم الأمريكية-الإسرائيلية كركائز لحضارة الغرب الحر. هذا التوجه يعزز فكرة الارتباط الاستراتيجي التي تضع الأرجنتين في مواجهة مباشرة مع التوجهات السائدة في أمريكا اللاتينية، ويخلق هوة دبلوماسية مع الجيران الإقليميين لاسيما البرازيل وكولومبيا اللذين يتبنيان مواقف معارضة تجاه هذا المحور.

وبناء على ذلك، يُصَنف هذا الخطاب ضمن أدبيات العلاقات الدولية كنموذج للخروج البنيوي عن النسق؛ فبدلا من السعي لتحقيق مكاسب سياسية وديبلوماسية ضمن التوازنات التقليدية للنظام الدولي القائم، ينتهج خافيير ميلي استراتيجية قائمة على بناء تحالفات موازية مع قوى السوق والحركات السيادية العالمية، جنبا إلى جنب مع القوى المناهضة للعولمة المؤسسية. وهو بهذا المسار يضحي بضرورات الانسجام الإقليمي والتكامل

مع المحيط اللاتيني في سبيل تحقيق وتكريس التميز الإديولوجي، مراهنا على أن التحول إلى قطب جاذب للرأسمالية العالمية سيعوض العزلة الدبلوماسية في محيطه القاري وبالتالي سيكون هو القاطرة الجديدة لنمو الأرجنتين وإعادة تموضعها ضمن بنية النظام العالمي الجديد.

وتجلت هذه الاستراتيجية عمليا في مطلع سنة 2025 من خلال الرهان المكثف على المحور اليميني في الولايات المتحدة؛ حيث حرص خافيير ميلي على حضور مراسم تنصيب الرئيس دونالد ترامب في يناير2025، أعقب ذلك بمشاركة استراتيجية في مؤتمر العمل السياسي المحافظ في فبراير من السنة ذاتها لتعزيز الروابط وتنسيق المواقف مع التيارات السيادية الدولية وتوطيد التحالفات الإديولوجية مع القوى المناهضة للعولمة وتكريس مكانته كأحد القادة الملهمين لليمين العالمي الجديد.

ورغم هذا الاندفاع الدبلوماسي، واجهت هذه المقاربة تحديات بروتوكولية، تمثلت في عدم نجاح محاولته للاجتماع بالرئيس الأمريكي في مقر إقامته ببالم بيتش خلال زيارته في أبريل 2025، مما يعكس طبيعة الرهانات المعقدة التي ينطوي عليها نهج التميز الإديولوجي في بيئة دولية محكومة بالمصالح المتبادلة.

ومع ذلك، لم يُثنِ هذا الإخفاق البروتوكولي إدارة خافيير ميلي عن المضي قدما في تعميق مسار الاصطفاف الاستراتيجي، بل انتقلت به من الأروقة السياسية إلى الأبعاد الأمنية والعسكرية. وتجسد ذلك بوضوح في الخامس من أبريل 2025، عبر زيارة خاطفة ذات دلالة جيوسياسية عميقة إلى مدينة أوشوايا التي تُعد بوابة القارة القطبية الجنوبية للقاء الجنرال السيدة لورا ريتشاردسون، قائدة القيادة الجنوبية للولايات المتحدة. وخلال هذا اللقاء، أرسى ميلي دعائم ما يمكن الاصطلاح عليه بعقيدة الاصطفاف المطلق الجديدة، حيث تجاوز الخطاب التقليدي ليعلن عن شراكة أمنية تعيد تعريف دور الأرجنتين كحليف مركزي لواشنطن في جنوب الأطلسي، مصرحا بالآتي:

"بمعزل عن التقلبات السياسية والدبلوماسية التي شهدتها الحكومات ذات التوجهات المتباينة هنا وهناك، فإننا كأرجنتينيين نتمتع بتقارب طبيعي مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ ينتمي كلا الشعبين إلى التراث الغربي، ونتقاسم ثقافة وتاريخا سياسيا ونمطا مجتمعيا متقاربا إلى حد كبير. إنه تراث يرتكز في جوهره على قيم الحرية، والدفاع عن حق الحياة، والملكية الخاصة، وهي المبادئ التي كانت قدوة للآباء المؤسسين لكلتا الأمتين عند وضع دساتيرهم الأولى[1]" .

1 - Casa Rosada. (5 de abril de 2024). Palabras del Presidente de la Nación, Javier Milei, junto a Laura Richardson en Ushuaia. https://www.casarosada.gob.ar/informacion/discursos/50426-palabras-del-presidente-de-la-nacion-javier-milei-junto-a-laura-richardson-en-ushuaia

2 - العلاقات مع إسرائيل.

ولم تكن هذه العقيدة محصورة في النطاق الأمريكي فحسب، بل امتدت لتشمل إسرائيل بوصفها الركيزة الثانية في هذا المثلث القيمي الاستراتيجي. فقد توطدت أواصر التقارب مع تل أبيب باستهلال الرحلة الرسمية الأولى للرئيس خافيير ميلي في السادس من فبراير 2024؛ وهي زيارة صيغت في قوالب رمزية ودينية كثيفة، تجلت في شعائره عند "حائط المبكى" بالقدس، ومشاركته في مراسم تأبين ضحايا هجمات السابع من أكتوبر.

هذا التقارب لم يتوقف عند الحدود الرمزية، بل انتقل إلى المستوى الدبلوماسي والإجرائي عالي المستوى؛ حيث تخللت الجولة لقاءات مع الرئيس إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، جدد خلالها إدانته لحركة حماس مؤكدا على مشروعية حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وفي هذا السياق، أبدى خافيير ميلي دعما لا مشروطا للدولة العبرية، تعزز إجرائيا بقرار استثنائي يتمثل في تعيين حاخامه الخاص سفيرا فوق العادة لدى إسرائيل، في خطوة تكرس دمج البعدين الإديولوجي والدبلوماسي في صياغة السياسة الخارجية الجديدة للأرجنتين.

وفي زيارته الثانية في يونيو 2025، أعلن خافيير ميلي في خطاب ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي عن قرار سيادي بنقل سفارة الأرجنتين إلى القدس بحلول سنة 2026، متزامنا مع توقيع مذكرة تفاهم بشأن الحرية والديمقراطية في مكافحة الإرهاب ومعاداة السامية. كما تضمنت الزيارة جانبا تكريميا وأكاديميا بحصوله على جائزة (Génesis) المعروفة بجائزة نوبل اليهودية، وإلقاء محاضرة في الجامعة العبرية في القدس. ويبرز في هذا الإطار خطابه أمام البرلمان، الذي حذر فيه من أن الغرب:

"(...) يتعرض لحصار من قبل قوى استبدادية بربرية متباينة، لا تمت بصلة لمبادئ الحرية والديمقراطية، ويمثل الإرهاب وجهها الأكثر فظاعة. وفي تشخيص نقدي لواقع العالم المعاصر فإن الغرب يعاني من حالة تسمم ببربرية بنيوية ذاتية المصدر، تجسدها ''إديولوجي ا الووك'' وما تفرضه من نسبية أخلاقية تؤدي بدورها إلى تآكل المرجعية القيمية الصلبة. وأن هذا الاختلال القيمي هو الذي دفع القيادات العالمية للتخلي عن التزاماتها الاستراتيجية تجاه إسرائيل، في تراجع وإضعاف للمرتكزات التي قامت عليها الحضارة الغربية"[1] .

1 - Oficina del Presidente. (11 de junio de 2025). El Presidente Javier Milei anunció que en 2026 la Argentina mudará su embajada en Israel a Jerusalén Occidental. Presidencia de la Nación. https://www.argentina.gob.ar/noticias/el-presidente-javier-milei-anuncio-que-en-2026-la-argentina-mudara-su-embajada-en-israel

ثانيا: بين صرامة العقيدة وضرورات الواقع: العلاقة مع الصين والدبلوماسية الأرجنتينية تجاه قضية جزر المالوين

1 - العلاقات مع الصين

وعلى الرغم من الخطاب المتشدد الذي تبناه خافيير ميلي في بادئ الأمر تجاه بكين، إذ صنفها ضمن المعسكر الشيوعي إلى جانب روسيا والبرازيل، معلنا عدم اعتزامه إقامة علاقات تجارية معها [1]. إلا أن الواقع الاقتصادي فرض عليه نوعا من البراغماتية (الواقعية السياسية). وقد دفعت هذه الضرورة الحكومة الأرجنتينية إلى إعادة النظر في خطابها وتحركاتها الدولية بهدف الحفاظ على مسافة سياسية كافية دون الإضرار بالصادرات الأرجنتينية الموجهة إلى هذا البلد الأسيوي[2] . وفي هذا الصدد، تبلور إدراك حكومي بأن الصين تمثل الشريك التجاري الثاني للأرجنتين، ومصدرا حيويا للاستثمار والتمويل، ولا سيما اتفاقية تبادل العملات، التي جُدِّدت عقب ظهور بوادر انفراج وتهدئة من جانب الحكومة الأرجنتينية.

وفي هذا السياق، يرى بينيتي ما يلي "منذ إعلان فوزه، عمد خافيير ميلي إلى تلطيف حدة موقفه تجاه بكين، وهي خطوة أملتها طبيعة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين البلدين؛ إذ تستوعب الصين ما يقرب من 10% من إجمالي الصادرات الأرجنتينية (خاصة الصوجا)، كما قدمت خط ائتمان لتبادل العملات بقيمة 20 مليار دولار لتعزيز الاحتياطيات النقدية للأرجنتين. وعلاوة على ذلك، تتمتع الشركات الصينية بحضور قوي في قطاعي البنية التحتية والليثيوم بالأرجنتين[3]" .

وتعزيزا لما سلف ذكره، فإنه "عوضا عن التمادي في خطابه الصِدامي، عمد خافيير ميلي إلى تمهيد سبل التعاون الثنائي من خلال عقد لقاءات مع السفير الصيني بالأرجنتين وانغ وي، وإعادة تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الصين، فضلا عن التفاوض بشأن مقايضة العملات لتعزيز احتياطيات البنك المركزي الأرجنتيني[4] . وفي سياق متصل، وعقب اتخاذ إجراءات

1 Carlson, T. (14 de septiembre de 2023). Argentina's next president could be Javier Milei. Who is he? We traveled to Buenos Aires to speak with him and find out. X. https://x.com/TuckerCarlson/status/1702442099814342725

2 - Camacho, J. H. (2023). Milei: What to Expect in Foreign Policy. Global Affairs and Strategic Studies. Universidad de Navarra. https://en.unav.edu/web/global-affairs/milei-que-esperar-en-politica-exterior

3 - Binetti, B. (4 de diciembre de 2023). How Javier Milei Could Change Argentina. Can Radical Leadership Overcome Decades of Stagnation? Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/south-america/how-javier-milei-could-change-argentina

4 - Degl'Innocenti, C. (9 de diciembre de 2024). Entre la "ruptura" ideológica y el pragmatismo económico: cómo cambió la política exterior bajo la gestión de Milei. Perfil. https://www.perfil.com/noticias/politica/ruptura-la-excepcion-china-e-incertidumbre-por-malvinas-como-fue-la-politica-exterior-bajo-la-gestion-de-milei.phtml

براغماتية حيال العملاق الآسيوي، أقرّت حكومة خافيير ميلي بمبدأ "الصين الواحدة"[1] . بيد أن إعادة ترتيب الأولويات هذه لم تمس جوهر السياسة الخارجية المتمثلة في الاصطفاف مع الولايات المتحدة في ملفات الأمن الإقليمي؛ إذ استبعدت الحكومة خيار اقتناء مقاتلات (JF-17) الصينية، وأتمت بالفعل صفقة شراء طائرات (F-16) الأمريكية[2] .

ورغم تلك المساعي، فإنه عند انعقاد قمة سيلاك-الصين (CELAC-China) في ماي 2025 ببكين، اكتفت الأرجنتين بإيفاد نائب وزير الخارجية إدواردو بوستامانتي، ورئيس ديوان الوزارة ريكاردو لاخترمان، وكانت الدولة الوحيدة التي آثرت عدم التوقيع على الإعلان الختامي[3] .

وبالاستمرار في تحليل أولويات العلاقات الخارجية، نجد في الطرف النقيض مجموعة بريكس المنضوية تحت لواء الجنوب العالمي، والتي رفضت الأرجنتين الانضمام إليها. وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2000، كان الناتج المحلي الإجمالي المشترك لدول مجموعة السبع يبلغ 21.9 تريليون دولار، مقابل 10.8 تريليون دولار لدول البريكس؛ أما في الوقت الراهن، فقد بلغت هذه الأرقام 55 تريليونا و61.3 تريليون دولار على التوالي. وبدوره، شهدت سنة 2022 -وهي السنة التي سجلت فيها الصادرات الأرجنتينية رقما قياسيا من حيث القيمة- تدفق 8 من كل 10 دولارات من مبيعات المنتجات الأرجنتينية من دول غير غربية. ومن الأهمية بمكان التأكيد أيضا على أن أعضاء البريكس قد ساندوا تاريخيا موقف الأرجنتين بشأن قضية جزر المالوين[4] .

يمكن تفسير هذا التوجه على أنه ابتعاد عن الجنوب العالمي وتقويض لسياسة تنويع الروابط الخارجية، وهو ما يترتب عليه كلفة باهظة الثمن تؤثر على العلاقات مع الصين [5]. كما يعكس غيابا للإدراك الاستراتيجي والرؤية المستقبلية تجاه الدعم الذي قدمته هذه الدول لقضية جزر المالوين. وفي هذا السياق، يعتبر أحد الباحثين أن الابتعاد النسبي عن الصين يندرج ضمن سياق أوسع لتباعد أرجنتين-ميلي عن القارة الآسيوية برمتها، وهي الجغرافيا

1 - Staffieri, S. A. (22 de mayo de 2025). The first Year of Milei's Foreign Policy. The New Global Order. https://thenewglobalorder.com/world-news/the-first-year-of-mileis-foreign-policy/

2 - Lejtman, R. (28 de enero de 2024). Argentina descartó a China como proveedor militar y comprará 24 aviones de combate a Dinamarca con el aval de EE. UU. Infobae.https://www.infobae.com/politica/2024/01/28/argentina-descarto-a-china-como-proveedor-militar-y-comprara-24-aviones-de-combate-a-dinamarca-con-el-aval-de-eeuu/

3- Ríos, L. (2025). El "ausentismo" argentino en el Foro CELAC-China: ¿Ideología o pragmatismo? Observatorio de la Política Exterior Argentina. https://www.opeargentina.org/post/el-ausentismo-argentino-en-el-foro-celac-china ideolog%C3%ADa-o-pragmatismo

4 - Tokatlian, J. G. (2024). Hiperoccidentalismo, Milei y el interés nacional. Cenital. https://cenital.com/hiperoccidentalismo-milei-y-el-interes-nacional

5 - Giusto, P. (19 de enero de 2024). Argentina 's foreign policy erratic, misleading. China Daily. https://www.chinadaily.com.cn/a/202401/19/WS65a9a7b0a3105f21a507d1dd.html

التي تستأثر اليوم بنحو 60% من نمو الاقتصاد العالمي. فبعد مرور سنة ونصف على توليه السلطة، قام ميلي بـ 22 رحلة دولية، لكنه لم يزر حتى الآن أي دولة آسيوية [1]، وهو ما يتناقض بوضوح مع توجهات بقية رؤساء دول الميركوسور" .

واتساقا مع هذا النهج القائم على حصر العلاقات الدبلوماسية في نطاق إديولوجي ضيق، أدى تهميش الفاعلين التقليديين والاستراتيجيين في السياسة الخارجية الأرجنتينية إلى تدهور الروابط مع أمريكا اللاتينية وتآكل تماسك التجمع الاقتصادي ميركوسور على المستويين الخطابي والواقعي. فقد اتسمت العلاقات مع القادة الإقليميين المنتمين لتيار يسار الوسط بالتوتر، مشوبة بملاسنات لفظية وجفاء دبلوماسي، مما أبعد الأرجنتين عن مصلحة الحفاظ على تكتل يمثل في حد ذاته قيمة محورية للاستقرار التجاري الإقليمي، وقوة تفاوضية موحدة أمام القوى الدولية الأخرى[2]. فمنذ حملته الانتخابية، دأب خافيير ميلي على الحط من قيمة هذا التكتل الإقليمي، مروجا لتغييرات جذرية تتراوح بين إضفاء المرونة على التكتل وصولا إلى إعادة صياغته أو حتى حله"[3] . وقد تجلت الأدلة الخطابية لهذا التوجه في اجتماع الميركوسور الذي عُقد في بوينس آيرس في يوليوز 2025، بمناسبة انتقال الرئاسة الدورية إلى البرازيل؛ حيث صرح ميلي قائلا: "سنسلك طريق الحرية، وسنفعل ذلك سواء كنا بمفردنا أو بصحبة الآخرين، لأن الأرجنتين لا تملك ترف الانتظار. نحن بحاجة إلى مزيد من التجارة، والنشاط الاقتصادي، والاستثمار، وفرص العمل. ولذلك، نحن بحاجة ماسة إلى مزيد من الحرية أيضا. لقد قررت أمتنا ترك عقود من الركود خلف ظهرها والمضي قدما في مسار التقدم[4]" .

ورغم هذا المشهد المتوتر، يُلاحظ عدم انقطاع مسار الاتفاق بين الميركوسور والاتحاد الأوروبي[5] . ففي إطار القمة الخامسة والستين

1 - Actis, E. (septiembre de 2025). La política exterior de Argentina hacia el multilateralismo bajo el gobierno de Javier Milei (2023-2025): Una sistematización de la reestructuración en curso. Friedrich Ebert Stiftung. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/argentinien/22324.pdf

2 - Bezus, P., Rognone, M. y Russo, S. (2024). Informe de política exterior argentina hacia América Latina (marzo-septiembre 2024). Reconfiguración de prioridades: el lugar de la región en el esquema internacional del gobierno libertario. Relaciones Internacionales, 67 (segmento digital). https://www.iri.edu.ar/wp-content/uploads/2024/12/ri67-SG-PEA-alatina.pdf

3 - Camacho, J. H. (2023). Milei: What to Expect in Foreign Policy. Global Affairs and Strategic Studies. Universidad de Navarra. https://en.unav.edu/web/global-affairs/milei-que-esperar-en-politica-exterior

4 - Oficina del Presidente. (3 de julio de 2025). El Presidente Javier Milei cerró la Cumbre del Mercosur con una fuerte crítica a la burocratización del bloque regional. Presidencia de la Nación. https://www.argentina.gob.ar/noticias/el-presidente-javier-mileicerro-la-cumbre-del-mercosur-con-una-fuerte-critica-la

5 - تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التوقيع النهائي بعد على اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول الميركوسور، بل تم التوقيع على اتفاقيتي الشراكة والتجارة المؤقتة في 17 يناير 2026، بعد موافقة المجلس الأوروبي، لكنها لا تزال في مرحلة تتطلب المصادقة من الدول الأعضاء وتواجه معارضة، خاصة من فرنسا التي

للميركوسور المنعقدة في مونتيفيديو في دجنبر 2024، توصل التكتلان إلى اتفاق تجاري تاريخي بعد 25 سنة من المفاوضات، مما يفتح سوقا ضخما يضم أكثر 700 مليون نسمة[1] .

2 - الدبلوماسية الأرجنتينية تجاه قضية جزر المالوين

تشير القراءات التحليلية المعاصرة لسياسة الرئيس خافيير ميلي الخارجية إلى حدوث انزياح استراتيجي في تعامل الأرجنتين مع ملف جزر المالوين والمملكة المتحدة. هذا التوجه، الذي ما اصطلح عليه الباحثون بمفهوم تقويض محورية جزر المالوين[2] ، ويمثل محاولة لتجميد الصراع السيادي التاريخي لصالح براغماتية اقتصادية وانفتاح دبلوماسي أوسع.

وتتجلى ملامح هذا التحول في العقيدة الدبلوماسية الأرجنتينية من خلال إبداء بوينس آيرس مرونة غير مسبوقة إزاء ملفات كانت تُصنف ضمن الخطوط الحمراء، كاستئناف الرحلات الجوية المنتظمة إلى الجزر. ولا يمثل هذا التوجه تحولا إجرائيا فحسب، بل يُعد مؤشرا على خفض سقف المطالب السيادية في المدى القصير والمتوسط؛ الأمر الذي يضع الإدارة الحالية في الارجنتين في حالة تعارض صريح مع العقيدة التاريخية للدولة القائمة على التمسك المطلق بحق السيادة.

هذا التوجه لم يمر دون مقاومة مؤسساتية؛ فظهور انتقادات علنية من نائبة الرئيس فيكتوريا فيلارويل -التي تنتمي للتيار القومي المحافظ -يعكس وجود شرخ إديولوجي داخل الإدارة الأرجنتينية ذاتها، حيث يتصادم التيار الليبرتاري البراغماتي مع التيار القومي التقليدي.

كما أن خطاب وزيرة الخارجية المُقالة ديانا موندينو مَثل نقطة تحول جوهرية؛ فمن خلال التأكيد على ضرورة احترام حقوق سكان الجزر[3] ، تنتقل الأرجنتين من خطاب الأرض المغتصبة إلى خطاب يعترف ضمنيا بإرادة السكان المحليين، وهو ما يتماشى مع الموقف البريطاني التقليدي ويضعف حجة الأرجنتين القانونية القائمة على وحدة أراضي الدولة.

وعليه فإن هذا النهج المتبع من طرف خافيير ميلي يمثل محاولة لإعادة تموضع الأرجنتين في المنظومة الغربية عبر تقليل نقاط الاحتكاك مع القوى الكبرى، حتى لو كان ذلك على حساب الإجماع الوطني التاريخي حول سيادة جزر

أعلنت موقفها بالرفض في صيغتها الحالية.

1 Forbes Argentina. (6 de diciembre de 2024). El Mercosur y la Unión Europea firmaron un acuerdo de libre comercio tras 25 años de negociaciones. https://www.forbesargentina.com/today/el-mercosur-union-europea-firmaron-acuerdo-libre-comercio-tras-25-anos-negociaciones-n63950

2 - Busso, A. (4, 5 y 6 de diciembre de 2024). La política exterior de Milei y su huella sobre las políticas de defensa y seguridad [Ponencia]. XII Jornadas de Sociología de la UNLP. La Sociología frente a las apuestas de destrucción de lo común. https://congresos.fahce.unlp.edu.ar/jornadassociologia/xii-jornadas/actas/ponencia 240624171817410772/@@display-file/file/BUSSOPONmesa18.pdf

3 - Lough, C. y Makin, G. (10 de septiembre de 2023). Falkland Islanders' rights 'will be respected if Javier Milei wins Argentina elections'. The Telegraph. https://www.telegraph.co.uk/world-news/2023/09/10/falklands-islanders-rights-respected-if-javier-milei-wins

المالوين.

ومن خلال المقابلات التي أجراها الرئيس ميلي مع وسائل الاعلام الغربية فإن خطابه يمثل تحولا جوهريا في الفلسفة السياسية للدولة الأرجنتينية تجاه جزر المالوين، حيث انتقل من خطاب السيادة القانونية المطلقة إلى خطاب الواقعية السياسية ويمكن تحليل هذا الربط عبر النقاط التالية:

- السيادة كممارسة لا كمبدأ: حين صرح خافيير ميلي بأن لبريطانيا الحق في زيارة الجزر ما دامت تحت سيطرتها، فإنه ينقل مفهوم السيادة من إطاره الحقوقي التاريخي الذي يرى أن الجزر أرجنتينية بالحق والوراثة إلى إطاره الواقعي الذي يعترف بالسيادة لمن يملك السيطرة الفعلية والقوة العسكرية على الأرض.
- فك الارتباط الاستراتيجي بين ملف السيادة ومستقبل العلاقات الثنائية: من خلال وصف القضية بأنها عنصر خلاف ضمن علاقة طويلة الأمد، يحاول خافيير ميلي تحييد ملف السيادة ومنعه من تعطيل المصالح الاقتصادية. هذا الربط يفكك العقيدة التقليدية التي كانت ترى أن لا علاقات طبيعية مع لندن دون اعتراف بالسيادة.
- تجاوز الخطاب القومي التقليدي: وذلك بوصفه رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر بالبارعة يضرب في العمق مفهوم السيادة الوجدانية للأرجنتين. ففي الذاكرة الجماعية الأرجنتينية، ترتبط مارجريت تاتشر بانتهاك السيادة بالقوة، ومدحها يمثل قبولا ضمنيا بنتائج حرب 1982، وهو ما يعزز فكرة خفض سقف المطالب السيادية التي تم التطرق اليها سابقا.

بناء على ذلك يمكن القول، إن سياسة خافيير ميلي لا تتنازل عن السيادة رسميا لأن الدستور الأرجنتيني يمنع ذلك، ولكنها تفرغها من محتواها الصدامي، وتحولها من قضية وجودية إلى قضية إجرائية يمكن التعايش معها في سبيل تحقيق مكاسب في ملفات أخرى.

بيد أن العنصر الأكثر جوهرية بوصفه مصدرا مباشرا لهذه السياسة يتمثل في الاجتماع الذي عُقد في نيويورك في 24 شتنبر2024، بين وزيرة الخارجية الأرجنتينية ديانا موندينو وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة ديفيد لامي. وخلال هذا اللقاء، أحرز الطرفان تقدما في جدول أعمال موسع يضم مختلف القضايا المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي، مع التوافق على إخضاع هذا الجدول وما يتمخض عنه من نتائج لصيغة صون السيادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الإعلان المشترك المؤرخ في 19 أكتوبر 1989. وعلاوة على ذلك، اتفق

الطرفان على استئناف المفاوضات الرامية إلى استكمال المرحلة الثالثة من خطة المشروع الإنساني بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلا عن تنظيم رحلة لذوي الجنود الذين سقطوا في الجزر قبل نهاية سنة 2024، لتمكينهم من زيارة أضرحة ذويهم هناك. واستكمالا لما سلف ذكره، تم إقرار ضرورة المضي قدما في اتخاذ تدابير ملموسة في مجالي الحفاظ على الموارد السمكية وتعزيز الربط الجوي، وذلك بموجب الترتيبات التي تم التوصل إليها في سنة 2018. ولعل النقطة الأكثر إثارة للجدل في هذا الاتفاق هي استئناف الرحلات الجوية الأسبوعية من سان بابلو إلى الجزر، والتي كانت تتضمن محطة توقف شهرية في مدينة قرطبة الأرجنتينية. ومع ذلك، فإن ما تم الاتفاق عليه سيُنفذ تحت مظلة صيغة السيادة، بهدف تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية وتوطيد الأواصر بين الجزر والقارة [1].

وجدير بالذكر أن مقاربة إدارة خافيير ميلي تجاه قضية جزر المالوين تستند إلى مُسلّمَة لم يُجاهر بها صراحة، بقدر ما استبطنها الخطاب الرئاسي؛ ومفادها أن نمو الأرجنتين اقتصاديا سيجعل سكان الجزر أنفسهم يسعون للانضواء تحت لواء الدولة. إلا أن المعضلة في هذا الاستنتاج تكمن في أن الاقتصاد الأرجنتيني لا يضع في الوقت الراهن ركائز لنمو مستدام على المديين المتوسط والطويل. وما شهده شهر شتنبر من سنة 2024 يمثل برهانا جليا على شدة هشاشة الاقتصاد الأرجنتيني وارتهانه للتبعية التمويلية للولايات المتحدة الأمريكية [2] .

شكل هذا الحدث لحظة كاشفة؛ ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأرجنتينية تحتفل بإشادة المؤسسات المالية الدولية -التي تقع تحت النفوذ الأمريكي- كان الواقع الميداني يظهر اقتصادا هشا يفتقر إلى الاستدامة الذاتية. فقد بات استقراره النقدي مرتهنا كليا للتسهيلات الائتمانية وخطوط التمويل السيادية التي تمنحها واشنطن، كما أن اعتماده البنيوي على السيولة النقدية بالعملة الصعبة من المؤسسات الدولية، والمدعومة مباشرة من الخزانة الأمريكية لضمان الحد الأدنى من احتياطيات النقد الأجنبي، جعل بوينس آيرس فاقدة للقدرة على إدارة أزماتها بمعزل عن المظلة التمويلية الأمريكية.

1- Ministerio de Defensa (25 de septiembre de 2024). Coordinación de Veteranos y Veteranas de la Guerra de Malvinas.
Reunión de Cancilleres de la Argentina y del Reino Unido. https://www.argentina.gob.ar/noticias/reunion-de-cancilleres-de-la-argentina-y-del-reino-unido

2 - Liotti, J. (28 de septiembre de 2025). Las infartantes 72 horas en las que Argentina se asomó al vacío. La Nación. https://www.lanacion.com.ar/politica/las-infartantes-72-horas-enlas-que-la-argentina-se-asomo-al-vacio-nid27092025/

ثالثا: السياسة الخارجية الاختزالية وانعكاساتها على نمط تصويت الحكومة الأرجنتينية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

1 - السياسة الخارجية الاختزالية

من منظور المقاربة الاجتماعية والبنيوية للسياسة الدولية، يمكن تحليل الانحياز الفكري للرئيس خافيير ميلي بوصفه تصورا لعالم تضبطه حصرا قوانين السوق الحر، مع تغييب كامل لدور الفاعلين المؤسساتيين من دول ومنظمات دولية. ونتيجة لهذا الإدراك المحدود، تشكلت سياسة خارجية تتسم بما يمكن الاصطلاح عليه بالاختزالية الاقتصادية" التي تعمل على تقليص الواقع الاستراتيجي المعقد وحصره في ديناميكيات تجارية ضيقة.

وهنا، يبرز مفهوم السياسة الخارجية الاختزالية كإطار تحليلي لتفسير هذه التحولات الراهنة في الدبلوماسية الأرجنتينية؛ فالاختزال في هذا السياق لا يعني التبسيط الإجرائي، بل يشير إلى قصور بنيوي في الإدراك الجيوسياسي يعمد إلى حصر التفاعلات الدولية المتشابكة ضمن مصفوفة إديولوجية أحادية الأبعاد. ويتجلى هذا القصور في ارتهان القرار الدبلوماسي للحتمية الاقتصادية كمحدد أوحد للعلاقات الدولية، مما يؤدي بالضرورة إلى إغفال الركائز الجوهرية للسياسة العليا للبلاد، وفي مقدمتها التوازنات الأمنية، وأدوار المنظمات متعددة الأطراف، وحتميات الجغرافيا السياسية. إن هذا النمط الاختزالي يُفضي إلى مخاطر استراتيجية مزدوجة:

- **أولا،** تقلص هامش المناورة نتيجة الارتهان لقطب واحد في نظام دولي يتجه نحو التعددية؛
- **ثانيا،** الانكماش الاستراتيجي الذي يُنتج سياسات تفتقر للجدوى الهيكلية والعمق التاريخي. ومن هذا المنطلق، تتسع الفجوة بين هذا النموذج المعاصر وبين الإرث التاريخي للاستقلالية التعددية في الفكر السياسي الأرجنتيني؛ حيث تُوضع ممارسات الإدارة الحالية في مواجهة المبادئ الألبيردية والتقاليد السيادية التي صاغت هوية الأرجنتين الدولية.

تتسم العلاقات الأرجنتينية الحالية مع الولايات المتحدة الامريكية بما يوصف بالاصطفاف الأحادي دون مقايضة[1] ؛ حيث تتبنى الأرجنتين نهجا يقدم تنازلات سيادية ومواقف جيوسياسية مطابقة للتوجهات الأمريكية دون اشتراط مقابل استراتيجي ملموس أو حوافز اقتصادية وتنموية واضحة تعادل حجم هذا التموضع. هذا النمط من الإذعان الطوعي لا يخرج فحسب عن مقتضيات الأعراف الدبلوماسية القائمة على التوازن

1- Busso, A. (2024). La política exterior de Javier Milei frente a Estados Unidos: un escenario de múltiples acoplamientos. Anuario en Relaciones Internacionales. https://www.iri.edu.ar/index.php/2024/08/27/la-politica-exterior-de-javier-milei-frente-a-estados-unidos-un-escenario-de-multiples-acoplamientos/

والمصالح المتبادلة، بل قد يسبب حرجا للشركاء الدوليين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، تظل المشاركة في الفعاليات الهامشية واللقاءات الخاصة -سواء في المحافل الرسمية أو غير الرسمية- حبيسة البعد الاستعراضي الصوري، دون استثمارها كأدوات دبلوماسية فاعلة لجذب استثمارات حقيقية أو تحفيز تدفقات رأسمالية فعلية تخدم الاقتصاد الارجنتيني.

تتجلى إشكالية الاختزالية الاقتصادية في السياسة الخارجية الأرجنتينية الحالية في وجود تباين بنيوي بين التمثيل الرمزي للإرث الفكري لخوان باوتيستا ألبيردي وبين الممارسة الاستراتيجية الفعلية. فبينما يتم استحضار ألبيردي كمرجعية إديولوجية في خطاب السلطة، يلاحظ اختزال فلسفته السياسية في مفهوم البرغماتية التجارية حصرا، وهي السمة التي شكلت ثابتا في السياسة الخارجية الأرجنتينية منذ سنة 1853[1] . ويمتد أثر هذه الاختزالية الاقتصادية ليعيد صياغة علاقات الأرجنتين مع التكتلات الاستراتيجية؛ ففي حين يُنظر إلى الميركوسور تاريخيا كعمق جيوسياسي وركيزة للتفاوض الجماعي، يتم اختزاله اليوم في منظور الإدارة الأرجنتينية الحالية كعائق تجاري يحد من حرية التعاقد الفردي، مما يهدد بتفكيك التكتل الاقتصادي التاريخي لصالح ثنائيات تعاقدية هشة، بحيث تسعى إدارة ميلي الحالية تجاوز الميركوسور والتفاوض بشكل ثنائي مع دول مثل الولايات المتحدة. ففي هذا التفاوض الثنائي، تجد الأرجنتين نفسها في مواجهة قوى عظمى منفردة. هنا يختل ميزان القوى لصالح الطرف الأقوى، فتضطر لتقديم تنازلات كبرى مقابل مكاسب محدودة.

وفي سياق متصل، يأتي رفض الأرجنتين الانضمام لمجموعة البريكس كنموذج تطبيقي لسياسة التقوقع الاستراتيجي؛ حيث تم تغليب الانحياز الإديولوجي الأحادي على المصالح البنيوية التي يتيحها التواجد داخل تكتل يمثل ثقلا جيوسياسيا موازنا في نظام دولي يتجه نحو تعددية قطبية مرنة. إن هذا المسار لا يمثل مجرد خيار اقتصادي عابر، بل هو تنازل طوعي عن الهوامش السيادية ومساحات المناورة الدبلوماسية التي كانت تمنح الأرجنتين القدرة على الموازنة الاستراتيجية تجاه الضغوط الخارجية. وبذلك، يكرس هذا التوجه حالة من التبعية البنيوية لقطب واحد، ويجرد الدولة من أوراق ضغطها الجيوسياسية في فضاءات الجنوب العالمي والمحيط الإقليمي.

ومع ذلك، فإن هذا الاختزال يمثل قطيعة مع جوهر العقيدة الألبيردية؛ ففي حين أرسا ألبيردي مبدأ التوازن الاستراتيجي كضرورة جيوسياسية، داعيا إلى تنويع الشراكات مع كافة القوى الكبرى لضمان الاستقلال السياسي ومرونة القرار الوطني [2]. يتبنى الرئيس ميلي مسارا معاكسا يتسم بتقليص الخيارات

1 - Corigliano, F. (2013). Alberdi y la política exterior de la Argentina. Todo es Historia, 557,52-61.

2 - Alberdi, J. B. (1998). Escritos Póstumos de Juan Bautista Alberdi. Política exterior de la República Argentina. Bibliografía (Tomo III). Universidad Nacional de Quilmes. (Trabajo original publicado en 1896).

الدولية والارتهان لقطب واحد. هذا التوجه يجسد حالة من التبعية الطوعية التي تفتقر إلى المرتكزات الجوهرية والاستراتيجية، محولة الدبلوماسية الأرجنتينية بذلك إلى أداة استعراضية صورية.

إن هذا النهج يتصادم مباشرة مع الأطروحات التحليلية لعالم الاجتماع خوسي باراديسو[1] ، التي تؤكد على أن تنويع الروابط الدولية يمثل الضمانة الاستراتيجية الوحيدة لمنع الارتهان والتحصين ضد التبعية المفرطة. وبناء عليه، فإن السياسة الخارجية الحالية، رغم استنادها لمبررات تاريخية، تبدو وكأنها تتخلى عن مبدأ الاستقلالية لصالح اصطفاف إديولوجي ضيق، مما يقلص من هامش المناورة المتاح للدولة في نظام دولي يتسم بالتعقيد وتعدد الأقطاب.

يمثل النهج الدبلوماسي لإدارة خافيير ميلي قطيعة بنيوية مع نظرية الاستقلالية التي صاغها المفكر خوان كارلوس بويغ[2] التي طالما كانت ركيزة لمختلف الحكومات الأرجنتينية من بيرون إلى كيرشنر والتي تستند في جوهرها إلى تعظيم هامش المناورة الاستراتيجية من خلال تنويع الارتباطات والتحالفات الدولية والانفتاح على تعددية الأقطاب كأداة للتحرر من الإملاءات الخارجية.

وفي المقابل، يعمد خافيير ميلي إلى تقليص الفضاء الجغرافي والسياسي لتحالفات الأرجنتين، وحصرها في نطاق إديولوجي ضيق، مما يُعد تراجعا صريحا عن الاستقلالية الهتيرودوكسية/التعددية نحو حالة من الارتهان الأحادي. هذا التقلص في الأجندة الخارجية لا يمثل مجرد تغيير في الأولويات، بل هو تخل طوعي عن أدوات السيادة التي تسمح للدولة بالمناورة في نظام دولي معقد؛ وبذلك، تفقد الأرجنتين قدرتها على ممارسة الاستقلالية كفعل إرادي، لتتحول إلى فاعل يفتقر إلى المرتكزات الجوهرية والجدوى الاستراتيجية في محيطه الإقليمي والدولي.

وبناء على هذا الانكماش الاستراتيجي والجيوسياسي، يمكن القول بأن المكانة التي تحظى بها الأرجنتين حاليا لدى إدارة ترامب لا تنبع من كفاءة بنيوية أو رؤية استراتيجية ذاتية، بل هي نتاج فراغ في البدائل الإقليمية الموثوقة لواشنطن. ففي ظل التنافر الإديولوجي والسياسي العميق بين الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل -بقيادة لولا دا سيلفا- تجد الأرجنتين نفسها تشغل دور المحاور المفضل لدى واشنطن بصفة مؤقتة وعرضية. إن هذا التموضع لا يعكس استعادة الأرجنتين لمكانتها القيادية بقدر ما

1 - Paradiso, J. (1993). Debates y trayectoria de la política exterior argentina. Buenos Aires, Grupo Editor Latinoamericano.

2 - Puig, J. C. (1980). Doctrinas internacionales y Autonomía latinoamericana. Universidad Simón Bolívar, Instituto de Altos Estudios de América Latina.

يمثل ملء اضطراريا للفراغ الجيوسياسي الناجم عن التباعد الاستراتيجي للمنافس الإقليمي التقليدي البرازيل. ومن ثمَّ، تظل هذه المكانة مرتبطة بظرفية دولية متغيرة، مما يعزز الاستنتاج بأن السياسة الخارجية الراهنة، بتخليها عن الاستقلالية التعددية، قد جعلت التموضع الإقليمي للأرجنتين خاضعا بالكامل لمتغيرات وحسابات أطراف دولية تتجاوز نطاق السيطرة والقرار الوطني.

2 - تصويت الحكومة الارجنتينية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

لا تقتصر تجليات هذا التحول الاستراتيجي على إدارة ملف جزر المالوين فحسب، بل تمتد لتشمل السلوك التصويتي للأرجنتين في المحافل الدولية والمتعددة الأطراف؛ حيث يعكس هذا السلوك ترجمة عملية لمنطق الاصطفاف الجيوسياسي الجديد، وهو ما يتضح جليا من خلال استعراض المواقف الرسمية في المنظمات الدولية.

علاوة على ما تقدم، لم يقتصر هذا الاصطفاف على القضايا الجيوسياسية الصرفة، بل امتد ليشمل قضايا حقوق الإنسان والأجندة البيئية الدولية، مما أحدث قطيعة جوهرية مع التقاليد الدبلوماسية الأرجنتينية الراسخة. ففي المحافل المعنية بحقوق الإنسان، تبنت الإدارة الجديدة للرئيس ميلي خطابا يشكك في المؤسسات المتعددة الأطراف، مفضلة الانضواء تحت لواء الرؤى السيادية المحافظة التي تتماشى مع توجهات اليمين العالمي الجديد.

لم تكن هذه القطيعة الدبلوماسية مجرد تغيير في الخطاب السياسي فحسب، بل انعكست بشكل مباشر على المكانة الجيوسياسية للأرجنتين؛ فمن الناحية الاقتصادية، قد يؤدي التشكيك في الأجندة البيئية - مثل اتفاقية باريس- إلى خلق عقبات أمام الصادرات الأرجنتينية نحو الأسواق الأوروبية التي تفرض معايير بيئية صارمة. أما سياسيا، فإن هذا الانحياز الصريح لليمين العالمي الجديد يعيد صياغة تحالفات الأرجنتين الإقليمية، مما قد يفضي إلى انحسار دورها المحوري ضمن تكتل الميركوسور، ويضعها في حالة من التباين السياسي مع شركائها الإقليميين، مقابل مراهنة الإدارة على استقطاب استثمارات مباشرة من أقطاب التكنولوجيا والتمويل العالمية التي تشاركها الرؤى الإديولوجية ذاتها.

أما على صعيد القضايا المناخية، فقد تجسد هذا التحول الجذري في تبني نهج قوامه الارتياب المؤسسي تجاه أجندة 2030 للتنمية المستدامة؛ إذ تنزع إدارة ميلي نحو مقاربة القيود البيئية الدولية بوصفها كوابح هيكلية تعيق مسار النمو الاقتصادي السيادي. ويمثل هذا التوجه اتساقا إديولوجيا

مع الأطروحات السائدة في دوائر اليمين المحافظ بالولايات المتحدة، والتي تغلب منطق السيادة الاقتصادية على الالتزامات البيئية العابرة للحدود. إن هذا التموضع الاستراتيجي يكرس عقيدة سياسية تعطي الأولوية المطلقة لنموذج النمو المادي والتحرير الاقتصادي الشامل، مضحية بذلك بالدور التقليدي للأرجنتين كطرف فاعل في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والالتزام المناخي على الساحة الدولية.

وفي سياق متصل، سلكت الدبلوماسية الأرجنتينية مسارا راديكاليا منفردا داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث برزت بوصفها الدولة الوحيدة التي اعترضت بالتصويت ضد قرار منع وإزالة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات[1] في الحادي عشر من نونبر 2024. وتتجلى غرابة هذا الموقف في كونه جاء بمعارضة منفردة وسط تأييد دولي واسع شمل 170 دولة - من بينها حلفاء استراتيجيون للإدارة الحالية كالولايات المتحدة وإسرائيل- بينما اكتفت 13 دولة بالامتناع عن التصويت.

ويستند المحتوى المعياري للقرار إلى مرجعية قانونية تحث الدول على "الإدانة القوية لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع مناشدة الأطراف الدولية بمكافحة أنماط التمييز المتعددة والمتداخلة التي تضاعف من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة"[2] . ويمثل هذا الاعتراض الأرجنتيني خروجا صريحا عن الإجماع الدولي حول مبادئ الحماية الجندر، مما يعكس الأولوية التي توليها الإدارة الجديدة لتفكيك الأطر الحقوقية التي تراها متناقضة مع عقيدتها السيادية.

وفي سياق موازي، شهد الموقف الدبلوماسي الأرجنتيني تحولا جذريا تجاه القضية الفلسطينية؛ فخلال المداولات المنعقدة في ماي 2024 بشأن نيل فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، أدرجت الأرجنتين صوتها ضمن القوى الرافضة للقرار رقمA/RES/ES-10/23 . وقد حظي القرار بتأييد أغلبية دولية كاسحة استقرت عند 143 صوتا، في حين انحصرت المعارضة في كتلة ضيقة ضمت 9 دول فقط من بينها الأرجنتين، مع تسجيل امتناع 25 دولة عن التصويت.

ويستند الجوهر القانوني لهذا القرار إلى الإقرار بأن دولة فلسطين تستوفي الشروط والمعايير الإجرائية والموضوعية اللازمة لنيل العضوية الكاملة، وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق الأمم

1 - القرار رقم A/C.3/79/L.17/Rev.1

2 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (11 de noviembre de 2024). Intensificación de los esfuerzos para prevenir y eliminar todas las formas de violencia contra las mujeres y las niñas: el entorno digital. Resolución aprobada por la Asamblea General el 17 de diciembre de 2024 (A/C.3/79/L.17/Rev.1) .https://digitallibrary.un.org/record/4069721?ln=es

المتحدة، وهو ما يستوجب بالتبعية قبول انضمامها للمنظمة الدولية [1]. ويمثل هذا الموقف الأرجنتيني المعارض تحولا عميقا واستراتيجيا في سياسة بوينس آيرس الخارجية، التي كانت تاريخيا أكثر توازنا، مما يعكس الانحياز الصريح للإدارة الحالية نحو المحاور الجيوسياسية الحليفة لإسرائيل والولايات المتحدة.

وفي شتنبر 2024، وخلال مشاركته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجّه الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي أول نقد لاذع ومباشر للمؤسسة وللمنظومة الدولية المتعددة الأطراف برمتها؛ حيث حذر من تحول منظمة الأمم المتحدة إلى لوفيتان متعدد الأذرع[2] يفرض أجندة إديولوجية على الدول الأعضاء، مثل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وأعلن أن الأرجنتين ستتخلى عن موقف الحياد التاريخي لتكون في طليعة النضال دفاعا عن الحرية"[3].

وعقب ذلك، في 22 أكتوبر 2024، كانت الأرجنتين الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار رقم (A/C.3/79/L.21) المتعلق بحقوق الشعوب الاصلية. ويسلط هذا القرار الضوء على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصيلة ومخرجات المؤتمر العالمي للشعوب الأصيلة لسنة 2014، حاثا الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة على تنفيذ التزاماتها، بما في ذلك المشاركة الفاعلة لهذه الشعوب في تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة[4] .

وفي 30 أكتوبر 2024، جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية والثلاثين وبشكل لا لبس فيه، موقفها المناهض للحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا، وطالبت بإنهاء هذا الإجراء الأحادي. وقد حصد هذا القرار تأييد 187 دولة، مقابل معارضة دولتين الولايات المتحدة وإسرائيل وامتناع دولة واحدة هي مولدافيا، بينما كان موقف دول أمريكا اللاتينية والكاريبي داعما لكوبا بالإجماع. ويقضي هذا القرار (A/RES/79/7) بإدراج بند ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي

1 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (14 de mayo de 2024). A/RES/ES-10/23. Admisión de nuevos Miembros en las Naciones Unidas (resolución aprobada por la Asamblea General el 10 de mayo de 2024). https://docs.un.org/es/A/RES/ES-10/23

2 - يُستخدم المصطلح Léviathan بمعنى سلبي في سياق سياسة الحكومة الأرجنتينية الحالية خاصة في خطاب خافيير ميلي بوصف الدولة بالمتضخمة والتي تتدخل في كل شيء بما في ذلك الاقتصاد والحريات الشخصية والسياسات الاجتماعية وغير ذلك.

3 - Oficina del Presidente. (24 de septiembre de 2024). Javier Milei en la Asamblea de Naciones Unidas: "Argentina va a abandonar la posición de neutralidad y va a estar a la vanguardia en defensa de la libertad. Presidencia de la Nación. https://www.argentina.gob.ar/noticias/javier-milei-en-la-asamblea-de-naciones-unidas-argentina-va-abandonar-la-posicion-de

4 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (22 de octubre de 2024). Armenia, Bolivia (Estado Plurinacional de), Brasil, Canadá, Colombia, Dinamarca, Dominica, Ecuador, El Salvador, Estonia, Finlandia, Guatemala, Honduras, Islandia, Liberia, México, Nicaragua, Noruega, Paraguay, Perú, Suecia y Venezuela (República Bolivariana): proyecto de resolución revisado. Derechos de los Pueblos Indígenas (resolución A/C.3/79/L.21). https://digitallibrary.un.org/record/4065390?ln=es&v=pdf

والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ضمن جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين[1] .

إن هذا القرار الذي يمثل استمرارية تاريخية للحكومات الأرجنتينية المتعاقبة، يعد ركيزة استراتيجية لضمان الدعم في لجنة تصفية الاستعمار بشأن قضية جزر المالوين، وقد أحدث هزة بنيوية داخل الإدارة الأرجنتينية؛ حيث ترتب عليه إقالة وزيرة الخارجية ديانا مونديتو والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة ريكاردو لاغوريو، وذلك بموجب المرسوم رقم 970/2024 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 35538 بتاريخ 2024/11/01، في خطوة تعكس تغليب العقيدة الإديولوجية للرئيس ميلي على الحسابات البراغماتية التقليدية.

استكمالا لنهج ما يمكن الاصطلاح عليه بفك الارتباط عن المنظومة الدولية المتعددة الأطراف، سجلت الأرجنتين موقفا لافتا في الحادي عشر من أكتوبر 2024، باعتبارها الدولة الوحيدة من بين دول مجموعة العشرين التي امتنعت عن تأييد إعلان ريو دي جانيرو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحقوق الأساسية والمشاركة السياسية والاستقلال الاقتصادي. وفي هذا الصدد، صرحت الرئاسة البرازيلية للمجموعة بأن رئاسة اجتماع مجموعة العشرين الوزاري المعني بالمساواة بين الجنسين أشارت إلى أن جميع أعضاء المجموعة، باستثناء الأرجنتين، قد أبدوا توافقا تاما مع مضامين إعلان ريو دي جانيرو[2] .

ونتيجة للموقف الأرجنتيني الرافض، تعذر على الاجتماع إصدار بيان ختامي مشترك يحظى بالإجماع. وأمام هذا المأزق، اضطرت الرئاسة البرازيلية للجوء إلى صيغة البيان الرئاسي؛ وهو إجراء بروتوكولي يُعتمد عند غياب التوافق الكلي، حيث يُدرج فيه تحفظ الدولة المعترضة، مع الإشارة إلى أن النص نال تأييد كافة الأعضاء باستثناء الأرجنتين. هذا الموقف جعل هذه الاخيرة في عزلة دبلوماسية داخل المجموعة، حيث وصفتها المنسقة البرازيلية لشؤون المرأة في مجموعة 20 بأنه عندما يتقدم اليمين المتطرف تخسر النساء، معتبرة أن المساواة بين الجنسين كانت محل إجماع تاريخي في المجموعة حتى هذا الانشقاق[3] . كما وُصف هذا الموقف في التقارير الدولية بأنه سابقة تاريخية في اجتماعات المجموعة، لأن قضايا المساواة بين الجنسين كانت دائما تعتبر أرضية مشتركة لا يختلف عليها الأعضاء.

1 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (1 de noviembre de 2024). Necesidad de poner fin al bloqueo económico, comercial y financiero impuesto por los Estados Unidos de América contra Cuba (resolución aprobada por la Asamblea General el 30 de octubre de 2024. A/RES/79/7). https://digitallibrary.un.org/record/4063859?ln=es&v=pdf

2 - G20 Brasil. (2024). Chair's Statement on Gender Equality and the Empowerment of Women. https://www.gov.br/g20/pt-br/trilhas/trilha-de-sherpas/empoderamento-de-mulheres/11-10-24-documento_final-v2.pdf/@@download/file

3 XAVIER C. (14/10/2024). Argentina é o único país do G20 a não assinar documento sobre igualdade de gênero. Vermelho. https://vermelho.org.br/2024/10/14/argentina-e-o-unico-pais-do-g20-a-nao-assinar-documento-sobre-igualdade-de-genero/

أما فيما يتعلق بالاجتياح الروسي لأوكرانيا، فقد جسدت الحكومة الأرجنتينية دعما غير مشروط لكييف، وهو توجه تبلور منذ الحملة الانتخابية واستمر خلال السنة الأولى من حكم الرئيس ميلي. وقد تجلى هذا الموقف بوضوح خلال قمة مجموعة السبع المنعقدة في مدينة أبولي الإيطالية في 12 يونيو2024 -والتي شهدت حضور البابا فرانسيس- وتأكد لاحقا في قمة السلام بمنتجع بورغنستوك في سويسرا يومي 15 و16 من نفس الشهر. وخلال هذا المحفل الدولي صرح الرئيس ميلي قائلا "أود أن أعرب، نيابة عن الشعب الأرجنتيني، عن دعمنا الأقصى للشعب الأوكراني ولصديقنا الرئيس زيلينسكي؛ إذ إننا، بصفتنا مدافعين عن الحرية، ننبذ كافة أشكال العنف[1]" .

وفي إطار هذه القمة، عقد خافيير ميلي اجتماعا ثنائيا مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، حيث قلّده هذا الأخير وسام الحرية تعبيرا عن الامتنان لانضمام الأرجنتين إلى التحالف الدولي لعودة الأطفال الأوكرانيين[2] . وعلاوة على ذلك، انخرطت الأرجنتين في مجموعة الاتصال الدفاعية الأوكرانية، وهي منصة دولية تضطلع بتنسيق المساعدات العسكرية لكييف بشكل منتظم[3] . وفي هذا السياق، كان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن هو من أعلن رسميا عن هذا الانضمام في مستهل القمة الثالثة والعشرين للمجموعة في بروكسيل[4] .

عقب تولي دولاند ترامب سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، امتنعت الأرجنتين في 21 فبراير 2025 في تحول يناقض موقفها الأصلي، عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (ES-11/8) المعنون بالطريق نحو السلام الذي طالب روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا، حيث حظي هذا القرار، الذي يهدف إلى المناشدة بإنهاء النزاع سريعا والحث على تحقيق سلام دائم بين أوكرانيا وروسيا، بتأييد 93 دولة ومعارضة 18، بينما اتخذت 65 دولة موقف الحياد[5] .

أما فيما يخص الموقف من إسرائيل، فقد بلغ الدعم ذروته عندما كانت

1 - Casa Rosada. (15 de junio de 2024). Palabras del Presidente de la Nación, Javier Milei, en la Cumbre Global por la Paz de Ucrania. https://www.casarosada.gob.ar/informacion/discursos/50542-palabras-del-presidente-de-la-nacion-javier-milei-en-la-cumbre-global-por-la-paz-de-ucrania

2 - Ukrinform. (3 de febrero de 2024). Ucrania y Canadá han creado una coalición internacional para el retorno de los niños ucranianos. https://www.ukrinform.es/rubric-polytics/3822195-ucrania-y-canada-han-creado-una-coalicion-internacional-para-el-retorno-de-los-ninos-ucranianos.html

3 - Ministerio de Defensa. (14 de junio de 2024). Argentina se une al Ukraine Defense Contact Group para promover la paz y la estabilidad internacional. https://www.argentina.gob.ar/noticias/argentina-se-une-al-ukraine-defense-contact-group-para-promover-la-paz-y-la-estabilidad

4 - Austin, L. (13 de junio de 2024) Opening Remarks by Secretary of Defense Lloyd J. Austin III at the 23rd Ukraine Defense Contact Group. U.S. Department of Defense. https://www.defense.gov/News/Speeches/Speech/Article/3805429/opening-remarks-by-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-at-the-23rd-ukraine/

5 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (25 de febrero de 2025). Resolución aprobada por la Asamblea General el 24 de febrero de 2025. El camino hacia la paz (A/RES/ES-11/8). https://docs.un.org/es/A/RES/ES-11/8

الأرجنتين الدولة الوحيدة التي صوتت، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ضد القرار الذي يهدف إلى تعزيز إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد تجسد ذلك في القرار رقم (A/RES/79/241)، الذي حظي بتأييد 172 دولة مقابل صوتين معارضين فقط إسرائيل والأرجنتين، وامتناع ثلاث دول عن التصويت وهم أرمينيا وفيجي وجمهورية إفريقيا الوسطى[1] .

وعلى ضوء ذلك، يتضح نموذج آخر لتوجه خارجي اختزالي ومتطرف في آن واحد في انحيازه لحليفي الإدارة الأرجنتينية الاستراتيجيين؛ وهو توجه يقوم على تقليص الدور الخارجي للدولة، لا سيما في المحافل الدولية المتعددة الأطراف، وذلك بغرض توفير الموارد والتركيز حصرا على العائد الاقتصادي المباشر بعيدا عن الأعباء الدبلوماسية. فخلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في باراغواي في يونيو 2024، عارضت الأرجنتين قرارا يدين العنف الجنسي في هايتي. وقد أثارت هذه الخطوة تساؤلات حول التزام البلاد بحقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي، لا سيما مع الاعتراض على الفقرة التي تعرب عن القلق إزاء التأثير غير المتناسب للعنف المستشري والأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي على النساء والفتيات، بما في ذلك تصاعد العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي[2] .

من جهة أخرى، اتخذت الأرجنتين موقفا راديكاليا خلال أعمال جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين في جنيف 2024، تمثل في إعلان رفضها التوقيع على المعاهدة العالمية للوقاية من الأوبئة. وعلى الرغم من أن الدورة انعقدت تحت شعار الكل من أجل الصحة، والصحة للجميع[3] ، إلا أن الموقف الأرجنتيني جاء منسجما مع التحول في عقيدته السياسية نحو السيادة المطلقة والتشكيك في فاعلية المنظمات الدولية.

لقد تمحورت التحفظات الأرجنتينية حول خشية المساس بالقرار الوطني السيادي، ورفض البنود التي تفرض توزيعا إجباريا للموارد أو نقل التكنولوجيا، معتبرة أن هذه الالتزامات تمثل قيودا على الحرية الاقتصادية والقرار السياسي الداخلي. ويمثل هذا الرفض انعكاسا للمدرسة التحررية التي تتبناها إدارة خافيير ميلي، والتي ترى في المعاهدات الدولية العابرة للحدود أدوات قد تقيد مرونة الدولة في إدارة أزماتها الصحية وفقا لمصالحها الوطنية الخاصة.

1 - Asamblea General de las Naciones Unidas. (31 de diciembre de 2024). Resolución aprobada el 24 de diciembre de 2024. A/RES/79/241. Estudio amplio de la cuestión de las zonas libres de armas nucleares en todos sus aspectos. https://digitallibrary.un.org/ record/4071350?ln=es&v=pdf

2 - Organización de Estados Americanos. (27 de junio de 2024). AG/RES. 3039 (LV-O/25). Calling for Concrete Solutions to Be Brought to Bear as a Matter of Urgency to Resolve the Grave Security and Institutional Crisis in Hait. https://usoas.usmission.gov/oas-ga-adopts-resolution-on-haiti/

3 - Organización Mundial de la Salud. (1 de junio de 2024). 77ª Asamblea General de la OMS. Ginebra (Suiza). https://www.who.int/es/about/governance/world-health-assembly/seventy-seventh

في نفس إطار مواقف الرئيس خافيير ميلي المعارضة لبعض توجهات المنظمات الدولية، ومنها موقفه من مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP29)، جاء انسحاب الوفد الأرجنتيني في باكو في نونبر 2024 متبنيا لموقف الرئيس الذي يشكك في التقارير العلمية حول الاحتباس الحراري الناتج عن الأنشطة البشرية، معتبرا إياها مجرد دورات حرارية تاريخية للأرض. هذا النهج الذي تكرر في القمة الإيبيرية الأمريكية التاسعة والعشرين في الإكوادور، حيث عارضت الأرجنتين الوثيقة الختامية لتضمنها دعما لأهداف التنمية المستدامة وسياسات المساواة بين الجنسين ومكافحة التغير المناخي[1] .

يبدو أن صورة التحول في السياسة الخارجية الأرجنتينية لا تكتمل دون رصد التحول الجذري في سلوكها التصويتي داخل المحافل الدولية. فبعد عقود من الالتزام بالتوافقية كنهج دبلوماسي، انتقلت الأرجنتين في عهد خافيير ميلي من الاندماج في النسق الدولي المتعدد الأطراف إلى تبني دبلوماسية هجومية قائمة على الصدام مع الأجندات الأممية المتعددة الأطراف؛ وهو ما تجسد في مواقف تصويتية غير مسبوقة داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث تحولت بوينس آيرس من دولة تسعى للاستقرار القانوني الدولي إلى فاعل يتبنى التمرد السيادي .ويعكس هذا التمرد رغبة الإدارة في تفكيك الهيمنة الثقافية لليبرالية الاجتماعية والاشتراكية الدولية داخل المنظمات الكبرى، مفضلة عزل نفسها عن الإجماع العالمي في سبيل الحفاظ على نقاء رؤيتها التحررية. ويلخص الجدول التالي أبرز المحطات، التي تم التطرق إليها سلفا، حيث سجلت فيها الأرجنتين خروجا صارخا عن النسق الدولي السائد.

1 - Salgado, S. (16 de noviembre de 2024). Cumbre Iberoamericana culmina sin declaración oficial y con grandes ausencias. France 24. https://www.france24.com/es/am%C3%A-9rica-latina/20241116-cumbre-iberoamericana-culmina-sin-declaraci%C3%B3n-oficial-y-con-grandes-ausencias

أبرز مواقف التصويت الاستثنائية للأرجنتين في منظمة الأمم المتحدة ما بين 2024 و2025

القضية / القرار	الموقف الأرجنتيني	السياق والدلالة
أجندة 2030 للتنمية المستدامة	**رفض قاطع وانسحاب**	اعتبارها برنامجا اشتراكيا يقوض السيادة
العنف ضد النساء والفتيات	**صوتت ضد منفردة**	الدولة الوحيدة المعارضة من بين 170 دولة
عضوية فلسطين الكاملة	**صوتت ضد**	انحياز كامل للمحور الأمريكي-الإسرائيلي
الحصار على كوبا	**تصويت تقليدي مؤيد**	أدى إلى إقالة وزيرة الخارجية موندينو لتغليب الإديولوجيا على البراغماتية
حقوق الشعوب الأصيلة	**صوتت ضد منفردة**	رفض الالتزامات الدولية المرتبطة بالهوية والحقوق الجماعية
إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي	**صوتت ضد مع إسرائيل**	الموقف الوحيد المعارض بجانب إسرائيل

وختاما يمكن القول أن وصول خافيير ميلي إلى سدة الرئاسة في الأرجنتين قد شكل نقطة تحول جذري في السياسة الخارجية للبلاد، اعتُبرت بمثابة إعادة تعريف اديولوجية التقاليد الدبلوماسية العريقة للدولة. وفي هذا السياق، تم تحليل المرتكزات وعمليات إعادة الاصطفاف والتموقع والنمط الناظم لهذه السياسة الجديدة، حيث تم تحدد جملة من النتائج التي صغنا على ضوئها فئات تحليلية تتيح فهم خصائصها المركزية؛ وهي خصائص لا تزال في طور التشكل الأولي، إلا أنها تميل نحو التبلور كتوجهات ثابتة.

ويظهر أن السياسة الخارجية لحكومة خافيير ميلي، تستند إلى تظافر عوامل إديولوجية وشخصية وهيكلية. وبناء عليه، تتمثل التوجهات الرئيسية المستخلصة في الارتكاز على التحالف السيادي العالمي؛ إذ تندرج هذه السياسة ضمن التيار العالمي لليمين المتطرف الذي يسعى إلى تفكيك النظام الليبرالي القائم على القواعد والحقوق العالمية. ويتبنى هذا

التحرك أجندة مناهضة للعولمة، مروّجا لرؤية للعالم ترتكز على سيادة الثقافة الغربية ذات الجذور المسيحية-اليهودية، وخوض غمار معركة ثقافية ضد ما يصفه بغزو الأفكار اليسارية للمجتمع وهيمنة النخب العالمية. كما يعارض بشدة الأجندة التقدمية - التي تشمل قضايا حقوق المرأة وحماية البيئة والتنوع وغير ذلك- باعتبارها مجرد غطاء للتدخل في حياة الأفراد وفرض قيود على حرياتهم الاقتصادية. كما أن إدارة الرئيس خافيير ميلي تتبنى نموذجا راديكاليا في العلاقات الدولية، يمثل قطيعة بنيوية مع الإرث الدبلوماسي الأرجنتيني، ويمكن تلخيص ملامحه الاستراتيجية فيما يلي:

- **التموضع الجيوسياسي:**
  ترتكز السياسة الخارجية للرئيس خافيير ميلي على الانحياز المطلق لقطبين محددين، هما الولايات المتحدة وإسرائيل، بوصفهما الركيزة الوجودية للحضارة الغربية، يتجاوز هذا الانحياز التعاون التقليدي إلى حالة من "التطابق الطوعي" مع المصالح الأمريكية؛
- **مناهضة التعددية الدولية:**
  تنتهج الإدارة الأرجنتينية سياسة انعزالية سيادية تجاه المنظمات الأممية؛ حيث تم رفض الانضمام لتجمع بريكس، وتجميد الانخراط في أجندة 2030، بدعوى حماية السيادة الوطنية من الاشتراكية العالمية، مما أدى إلى فجوة دبلوماسية مع دول الجنوب العالمي والشركاء الإقليميين في الميركوسور؛
- **التدافع بين الإديولوجيا والبراغماتية:**
  تعيش الدبلوماسية الأرجنتينية حالة من الواقعية القسرية؛ فبينما يظل الخطاب الإديولوجي حادا ضد الأنظمة الشيوعية، تفرض المصالح الاقتصادية الحيوية استمرار العلاقة مع الصين، مع حصر التعاون الاستراتيجي والأمني مع الدول الغربية (صفقة طائرات F-16)؛
- **دبلوماسية الصفقات:**
  تتبنى إدارة ميلي رؤية اختزالية للدولة، حيث تُقصي المؤسسات الدبلوماسية التقليدية لصالح دبلوماسية القطاع الخاص، يُصبح فيها رجل الأعمال فاعلا دوليا أساسيا، وتتحول السفارات إلى مكاتب ترويج استثماري تركز على القنوات غير الرسمية والشركات الكبرى العبر-وطنية.

وعليه، يُمكن القول إن السياسة الخارجية الأرجنتينية في عهد خافيير ميلي لا تمثل مجرد تعديل في التكتيكات الدبلوماسية، بل هي إعادة هيكلة شاملة لعقيدة الدولة وتموضعها الدولي. لقد كشفت المحاور السابقة أن

الرهان على مثلث القوة بوينس آيرس-واشنطن-تل أبيب قد منح الإدارة زخما إديولوجيا ودعما ماليا وعسكريا مؤقتا، لكنه وضع البلاد في مواجهة صريحة مع تعقيدات النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

إن السياسة الخارجية الاختزالية التي انتهجتها الإدارة الأرجنتينية الحالية، وتجلت بوضوح في أنماط تصويت الحكومة الأرجنتينية في الأمم المتحدة، أحدثت شرخا في الإرث الدبلوماسي للأرجنتين، محولة إياها من فاعل يسعى للتوازن الإقليمي إلى متمرد سيادي ضد الأجندات الدولية. ومع أن البراغماتية فرضت نفسها في العلاقة مع الصين للحفاظ على شريان الحياة الاقتصادي، إلا أن التذبذب في ملفات كبرى مثل جزر المالوين يثير مخاوف جدية حول تقويض الاستقلالية وتآكل القوة التفاوضية للبلاد على المدى البعيد.

إن الثمرة النهائية لهذا المسار الراديكالي تظل رهينة بمدى قدرة الأرجنتين على الصمود أمام العزلة الإقليمية في محيطها اللاتيني، ومدى استدامة الدعم الأمريكي في ظل تقلبات السياسة الداخلية بواشنطن. فبينما يطمح خافيير ميلي إلى جعل الأرجنتين منارة للحرية، يظل التحدي الأكبر هو التوفيق بين هذا الطموح الإديولوجي وبين الحفاظ على جوهر السيادة الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا للدولة الأرجنتينية، في عالم لا يعترف إلا بموازين القوى والمصالح المشتركة.

يمكن الإطلاع على تقارير السنوات الماضية على موقع

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com